جـــامـعـــة الـــشـرق الأوسـط
MIDDLE EAST UNIVERSITY
Amman - Jordan

الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز وانعكاساتها على الأمن في منطقة الخليج العربي

The Strategic Importance of the Hormuz Strait and Its Implications on the Security of Gulf Arab States

إعداد

احمد حازم برع برع

إشراف الدكتورة

ريما لطفي ابو حميدان

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الاوسط

كانون ثاني، 2020

تفويض

أنا **أحمد حازم برع برع**، أفوضُ جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخة من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، المنظمات، الهيئات، المؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلب نسخة منها.

الاسم: أحمد حازم برع برع.

التاريخ: 01 / 06 / 2020

التوقيع: 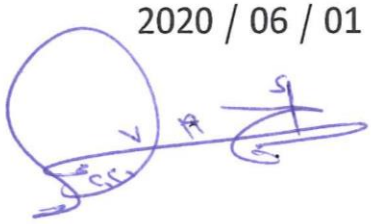

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها : الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز وانعكاساتها على الأمن في منطقة الخليج العربي. وأجيزت بتاريخ 2020/01/27

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم	الصفة	جهة العمل	التوقيع
أ.د. عبدالقادر محمد فهمي الطائي	رئيسا وعضوا داخليا	جامعة الشرق الأوسط	
د. ريما لطفي أبو حميدان	مشرفا	جامعة الشرق الأوسط	
د. خالد محسن	عضواً خارجيا	جامعة العلوم التطبيقية	

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة والسلام على نبينا وحبيبنا محمد الذي اوصانا بالعلم والتعلم وأرشدنا إلى طريق الهداية:

وبعد:

لا يسعني وأنا في هذا المقام إلا ان اتقدم بوافر الشكر والتقدير والعرفان والامتنان إلى الدكتورة ريما لطفي ابو حميدان لما ابدته من رعاية واهتمام ومساعدة في الاشراف والتوجيه طيلة مسيرة كتابة البحث، داعيا الله ان يحفظها ذخراً للعلم وطلابه.

واعترافاً مني بالجميل، يسعدني ان اتقدم بالشكر والتقدير إلى اساتذتي الافاضل في كلية الآداب والعلوم قسم العلوم السياسية الذين بذلوا كل ما بوسعهم من أجل الارتقاء بمستوانا العلمي.

وفي هذا المقام لا يفوتني ان اتقدم بالتقدير والعرفان إلى الاساتذة الكرام اعضاء لجنة المناقشة لتحملهم عناء قراءة الرسالة، كما اتقدم بوافر الشكر والعرفان بالجميل إلى بلدي الثاني المملكة الاردنية الهاشمية وشعبها المضياف الذي احتضنني طيلة مدة كتابة هذه الرسالة.

ولا بد لي من الالتفات بالشكر والتقدير إلى الزملاء والاصدقاء كافة وأخص منهم بالذكر ابناء العم وزملائي في دراسة الماجستير الاستاذ المحامي محمد هادي فرج ـ قسم القانون الخاص والاستاذ أحمد خالد برع – قسم اللغة الانكليزية، الذين كانوا لي يد العون طيلة فترة الدراسة.

الإهداء

إلى نبع الحب والحنان ... أمي الغالية

إلى من علمنا وزرع فينا روح المثابرة والصبر ... أبي الغالي

إلى من كانوا يد سنداً ونعم العون ... اخوتي جميعاً

إلى التراب الطاهر، إلى أرض الفراتين ... بلدي الغالي

فهرس المحتويات

العنوان.....أ
تفويض.....ب
قرار لجنة المناقشة.....ج
شكر وتقدير.....د
الإهداء.....هـ
فهرس المحتويات.....و
الملخص باللغة العربية.....ح
الملخص باللغة الإنجليزية.....ط

الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمة.....1
مشكلة الدراسة.....2
أسئلة الدراسة.....3
فرضية الدراسة.....3
أهداف الدراسة.....3
أهمية الدراسة.....4
حدود الدراسة.....4
محددات الدراسة.....4
مصطلحات الدراسة.....5
الإطار النظري والدراسات السابقة.....8
أولاً: الإطار النظري.....8
ثانياً: الدراسات السابقة.....10
ثالثا: ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.....13
منهج البحث المستخدمة.....14

الفصل الثاني: ماهية مضيق هرمز

المبحث الأول: التعريف بمضيق هرمز.....16
المطلب الأول: تعريف المضيق البحري وأنواعه.....17
المطلب الثاني: أصل تسمية مضيق هرمز.....22

المبحث الثاني: الوصف الجغرافي لمضيق هرمز 24
المطلب الأول: الموقع الجغرافي لمضيق هرمز 24
المطلب الثاني: الجز المكونة لمضيق هرمز..... 26

الفصل الثالث: الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز والخليج العربي

المبحث الأول: الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز 37
المطلب الأول: الأهمية التاريخية لمضيق هرمز 38
المطلب الثاني: الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي وإيران 41
المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية لمضيق هرمز 42
المبحث الثاني: الأهمية الإستراتيجية والجيو–سياسية لمنطقة الخليج العربي..... 49

الفصل الرابع: أثر إغلاق مضيق هرمز على أمن الخليج العربي

المبحث الأول: التهديد الإيراني بإغلاق مضيق هرمز..... 58
المطلب الأول: طبيعة التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز..... 59
المطلب الثاني: أثر إغلاق مضيق هرمز على أمن الخليج العربي..... 64
المبحث الثاني: التصورات المستقبلية لمضيق هرمز والخليج العربي 75
المطلب الأول: الطرق البديلة لمضيق هرمز..... 76
المطلب الثاني: السيناريوهات المستقبلية لأمن الخليج..... 81

الفصل الخامس: الخاتمة والنتائج والتوصيات

أولاً: الخاتمة 91
ثانياً: النتائج 91
ثالثاً: التوصيات..... 93
قائمة المراجع والمصادر..... 94

الاهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز وانعكاساتها على الامن في منطقة الخليج العربي

إعداد

أحمد حازم برع برع

إشراف

الدكتورة ريما لطفي ابو حميدان

الملخص

لقد جاءت هذه الدراسة بقصد تسليط الضوء على الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز وانعكاساتها على الأمن في منطقة الخليج العربي، حيث يعتبر المنفذ الوحيد لبعض دول الخليج العربي، يؤدي هذا المضيق إلى الدول الثماني المتمثلة بالمملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، قطر، الكويت، سلطنة عمان، البحرين، العراق، إيران، وللتعرف عن الاليات القانونية المتعلقة بالمضايق البحرية ومعرفة حقوق وواجبات الدول المشرفة على المضيق في وقت السلم والحرب، وتسليط الضوء على معضلة أمن امدادات الطاقة، ومن أجل التوصل رؤية كاملة، فقد وصف الباحث المشكلة في مضيق هرمز بحكم أهميته الاستراتيجية والإقليمية ولاسيما إيران تعسى من خلال توظيف المضيق كورقة رابحة لمصالحها، وتبين فرضية الدراسة أن ثمة علاقة ارتباطية بين السيطرة على مضيق هرمز وسعي بعض الدول الإقليمية لتحقيق النفوذ، وقد وظف الباحث ثلاث مناهج، المنهج التاريخي، المنهج القانوني، المنهج الوصفي التحليلي،. يخضع مضيق هرمز لاتفاقية قانون البحار عام 1982 وتكمن أهميته في الملاحة الدولية واعتباره مضيقاً دولياً يخضع لنظام المرور العابر الذي أقرته اتفاقية البحار، توصلت الدراسة إلى اثبات صحة هذه التوصيات الاتية، على إيران أتباع سياسة الاعتدال وعدم التهديد بإغلاق المضيق وذلك لخضوعه لنظام حرية الملاحة المنصوص عليها في اتفاقية البحار، يوصي الباحث ضرورة تنفيذ ما جاء بفكرة تأسيس منظومة أمنية مشتركة بين دول الخليج العربي نتيجة التحولات على الساحة الإقليمية والدولية، يجب على الدول الشاطئية لمضيق هرمز الالتزام بأحكام قوانين اتفاقية البحار عام 1982 إيران وسلطنة عمُان.

الكلمات المفتاحية: الأهمية الاستراتيجية، مضيق هرمز، منطقة الخليج العربي.

The Strategic Importance of the Hormuz Strait and its Implications on the Security of Gulf Arab States

Prepared by:

Ahmed Hazim Buraa Buraa

Supervised by:

Dr. Reem Lutfi Abuhmaidan

Abstract

The aim of this study was to shed light on the strategic importance of Hormuz Strait and its implications on the security in the Arab gulf region, as it's considered the only outlet for some Arab Gulf countries, this strait leads to the eight Arab countries, and to get an acquainted with the legal mechanisms that related to the marine straits and to know the rights and duties of the countries which are supervising on the strait in times of peace and war. In order to reach full knowledge, the researcher described the problem in the Strait of Hormuz by exploring the importance of its location that links the Arabian Gulf with the Gulf of Oman, the process of strait closing leads to the instability of the global oil markets, the hypothesis of our study showed that there are regional states that seek to have an influence and dominance over the strait, the researcher employed four methods for the thesis, represented by the historical approach, the legal approach, systems analysis and descriptive method. In order to confirm the validity of the researcher's conclusions it was found that the strait is submitted to the Convention of Sea Law and is considered the main outlet for some Gulf countries; in addition, it is considered an international strait. The study also prove the validity of these recommendations, which stipulated that Iran should follow the policy of calm and moderation. The researcher also recommends the necessity to employing the idea of establishing a joint security system between the Arab Gulf states.

Keywords: The Strategic importance, Strait of Hormuz, Arabian Gulfregion.

الفصل الاول
خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمة

تشكل المضايق البحرية نقاط تحكم في الملاحة البحرية حيث احتلت مكانة وأهمية استراتيجية هامه مما جعلها نقاط صراع وتنافس سياسي بين القوى البحرية، وهذه الأهمية جعلتها ميداناً لاهتمامات الجغرافية السياسية التي تعني بدراسة التفاعل بين المكان الجغرافي والواقع السياسي، وهذا التفاعل يبرز بشكل واضح في هذه المواقع البحرية المهمة، ويعتبر مضيق هرمز من أبرز هذه المضايق البحرية حيث كان له أثراً مهماً منذ العصور القديمة ولا يزال إلى وقتنا الحاضر، فمنذ القدم استخدمه الانسان في الانتقال من الساحل العربي إلى الساحل الإيراني والعكس، فضلاً عن أنه أستخدم في حركة التجارة بين الحضارات التي قامت في المناطق المحيطة في الخليج العربي كبلاد الرافدين وجنوب الجزيرة.

ومن الاعتبارات التي زادت من أهمية مضيق هرمز هو اكتشاف النفط في الدول المحيطة به حيث تسيطر هذه الدول على احتياطي نفطي كبير يقدر ب (730) مليار برميل، كما يمر عبره نحو (40%) من شحنات النفط العالمية المنقولة بحراً (أكثر من (17) مليون برميل يومياً (Leighton: 2010 :2)، وهو ما يشكل نحو (90%) من النفط الخام الذي تصدره دول الشرق الأوسط فضلاً عن نحو مليون برميل من المنتجات النفطية المصفاة تمر عبر هذا المضيق.

وبعد المناقشة التي تمت للأحكام القانونية للمضايق لقانون البحار، حدث صراع بين الدول الكبرى والدول النامية حول النظم والقوانين المستخدمة للملاحة الدولية، وافقت الدول الكبرى على بقاء هذه المضايق مفتوحة وخاضعة لنظام المرور العابر بالنسبة لجميع السفن بما فيها السفن

الحربية والطيران، أما الدول الشاطئية لهذه المضايق فكانت تسعى إلى تطبيق مبدأ السيادة الإقليمية على هذه الممرات المائية الدولية واخضاعها لنظام المرور البريء الذي يفرض فيه المرور السفن والطائرات التجارية والطائرات الحربية التي يشترط لمرورها الأذن المسبق (سام:2007: 67). فمنذ اكتشاف النفط في منطقة الخليج العربي أصبح مضيق هرمز موضوع رهان استراتيجي بين الدول الكبرى، فمن المبادئ التي تسعى الدول لتحقيقها السيطرة على البحر باعتباره ضرورة أولية للسيادة العالمية، وقد أكد ماهان على أهمية القوة البحرية في تاريخ الدول، كما أكد أن أهم عامل جغرافي يؤثر في قوة الدولة لا يكمن في عدد الكيلومترات المربعة من الأراضي التي تمتلكها الدولة بقدر ما يكمن في طول السواحل وطبيعتها والموانئ التي تسيطر عليها. (Francis: 2003: 3)

سعت هذه الدراسة لطرح موضوع مشكلات الملاحة الدولية لمضيق هرمز وفقاً للقانون الدولي وذلك تتبعاً للصراع المترتب على الأوضاع في الوطن العربي للسيطرة والهيمنة على نفط المنطقة، وتأمين خطوط الملاحة والتجارة الدولية خاصة في مضيق هرمز، مما يضمن تدفق النفط والبضائع بشكل آمن، وبما يخدم المتطلبات الاقتصادية للمنظومة الغربية مع الاستمرار في تفردها بالمنطقة ومنع أي قوة كبرى من المنافسة على النفوذ، من خلال استخدام من المنهج الوصفي التحليلي وذلك لوصف حالة الملاحة الدولية وتحليل النظم وأخيراً المنهج القانوني لتوضيح الاتفاقيات والمعاهدات والقوانين التي نظمت الملاحة البحرية بشكل عام وموضوع المضايق واستخدامها بشكل خاص.

مشكلة الدراسة

تطرح الدراسة العديد من المشكلات وتحاول الاجابة عنها، فهي تبحث في اشكالية التهديدات بإغلاق مضيق هرمز من قبل السلطات الإيرانية التي تستخدم المضيق كورقة ضغط في مواجهة

السياسيات التهديدية لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية التي تحاول قدر الامكان تطويق إيران وعزلها عن المنطقة.

أسئلة الدراسة

وقد قامت الدراسة بالإجابة على الأسئلة التالية:

- ماهي الأهمية الاستراتيجية التي يحظى بها مضيق هرمز؟
- ما هي الأهمية الاستراتيجية التي يتمتع بها الخليج العربي؟
- ما هو أثر التهديد بإغلاق مضيق هرمز على أمن الخليج العربي؟

فرضية الدراسة

انطلقت الدراسة من فرضية مفادها:

نتيجة للأهمية الاستراتيجية لدول الخليج العربي من حيث الموقع والطاقة فإن الدول الإقليمية الفاعلة ولاسيما إيران حاولت أن توظيف مضيق هرمز الذي يمثل المنفذ الاساس لدول المنطقة والضغط على هذه الدول لتحقيق اهداف استراتيجية، تتمثل بتحقيق المكانة الإقليمية والنفوذ والتفوق.

أهداف الدراسة

سعت الدراسة لتحقيق الاهداف التالية:

1- بيان أهمية مضيق هرمز بالنسبة للملاحة الإقليمية والدولية.

2- تحديد الأهمية الاستراتيجية التي يحظى بها مضيق هرمز.

3- تحديد الأهمية الاستراتيجية التي يتمتع بها الخليج العربي.

4- تحديد أثر التهديد بإغلاق مضيق هرمز على أمن الخليج العربي.

أهمية الدراسة

- **الأهمية العملية:** سعى الباحث أن تكون هذه الدراسة ذات أهمية عملية لصانع القرار السياسي والمشرع في حل المشكلات الملاحة الدولية في المضايق وخاصةً مضيق هرمز.
- **الأهمية العلمية:** يأمل الباحث من هذه الدراسة أن تكون مرجعاً للدارسين والباحثين في مواضيع المضايق البحرية وخاصةً مضيق هرمز حيث أن هذا المضيق له أهمية استراتيجية.

حدود الدراسة

- **الحدود الموضوعية:** تقتصر هذه الدراسة على تناول الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز وانعكاساتها على الأمن في منطقة الخليج العربي.
- **الحدود المكانية:** دول منطقة الخليج العربي، الدول الشاطئية لمضيق هرمز والتي تطل عليه من جهة الشمال إيران في محافظة بندر عباس ومن الجنوب سلطنة عمُان في محافظة مسندم.
- **الحدود الزمانية:** تقتصر الدراسة زمنياً على الفترة الممتدة منذ سقوط نظام الشاة بداية نظام ولاية الفقيه (1979-2018).

محددات الدراسة

تمثلت محددات الدراسة في أنه لا تخلو أي دراسة من المحددات، حيث يتفاوت حجم هذه الصعوبات ومدى تأثيرها على مسار الدراسة وقيمتها، وقد واجه الباحث مشكلة تتعلق بطبيعة الموضوع نفسه من ، ومن جهةٍ أخرى قلة المراجع العربية الحديثة والمصادر الموثوقة والموضوعية والمتجردة والدراسات المحكمة والمتخصصة من الميول لأي طرف من الاطراف سواء دول الخليج

العربي أو جمهورية إيران الإسلامية فيما يخص مضيق هرمز، وذلك لتكون المعلومات اكثر صدقاً مبتعدين فيها عن التناقضات والاصطدامات السياسية كون هذا الموضوع يعتبر حساساً ويخص أطراف كثيرة اقليمياً ودولياً وحتى تكون الدراسة أكاديمية وموضوعية حاول الباحث استخدام المصادر المحايدة والدقيقة وتدارك هذا النقص بالاعتماد على بعض التقارير الاكاديمية والمراجع الاجنبية ومجلات مختلفة.

مصطلحات الدراسة

1. **الاهمية لغةً:** اهتم بالأمر بمعنى عني به (المعجم لسان العرب).

الاهمية اصطلاحاً: ما يستوجب الاهتمام والاخذ بعين الاعتبار ما هو كبير القيمة (معجم لسان العرب).

2. **الاستراتيجية لغةً:** خطة شاملة في اي مجال من المجالات (معجم اللغة العربية المعاصر).

الاستراتيجية اصطلاحاً: هي خطط أو طرق توضع لتحقيق هدف معين على المدى البعيد اعتماداً على التخطيطات والإجراءات الأمنية في استخدام المصادر المتوفرة في المدى القصير.

3. **المضيق**

(لغوياً): المَكان أو المَوْضِع الضَّيِّق من شَيء، قطعة ضيِّقة من البحر بين أَرضَين. مجرى ماء ضيِّق بين قطعتين من الأرض أو بين قارّتين، أو ممرّ يصل بحرين أحدهما بالآخر (معجم اللغة العربية المعاصر).

(اصطلاحاً): هي طرق مياه طبيعية تصل بين بحرين من البحار العامة، أو بين بحر داخلي وبحر من البحار العامة. غير أن هذه المساحات، وإن كانت جزءاً من البحار العامة؛ إلا أن وقوعها في إقليم دولة أو أكثر يجعل لها أحكاماً خاصة تميزها عن البحار العامة، وتختلف هذه الأحكام تبعًا لاتساع المضيق أو ضيقه، وتختلف أيضًا تبعًا لما إذا كان المضيق يقع بتمامه في إقليم دولة واحدة، أو يفصل بين إقليمي دولتين، كما أن أحكام المضايق تختلف تبعًا لما إذا كان المضيق يصل بين بحرين من البحار العامة، أو أنه يصل بين بحر من البحار العامة وبحر داخلي. (سلطان: د.ت:487).

(إجرائياً): قناة مائية تصل مسطحين مائيين كبيرين ببعضهما وبالتالي فإنها تقع بين مساحتين كبيرتين من اليابسة. مصطلحات مضيق وممر مائي وقناة تستخدم كمرادفات قابلة للتبادل. أغلب المضايق تكون ذات أهمية اقتصادية إذ أنها تكون المنفذ والممر الوحيد لجميع الطرق البحرية المتجهة إلى مكان ما. العديد من الحروب قامت بسبب النزاع على المضايق والقنوات.

4. **مضيق هرمز**

أحد أهم الممرات المائية في العالم وأكثرها حركة للسفن يقع في منطقة الخليج العربي فاصلاً ما بين مياه الخليج العربي من جهة ومياه خليج عمان وبحر العرب والمحيط الهندي من جهة أخرى، فهو المنفذ البحري الوحيد للعراق والكويت والبحرين السعودية والأمارات وسلطنة عمُان وقطر. (النداوي:2008: 90).

وهو ممر مائي يصل بين مسطحين أو رقعتين من البحار العالية، حيث الخليج العربي من جهة وخليج عمان والبحر العرب والمحيط الهندي من جهة أخرى ويربط مضيق هرمز مياه البحار

العالية لخليج عمان بمياه البحار العالية للخليج العربي، ويقع المضيق بين إيران في الشمال والشمال الشرقي وعمان في الجنوب وتتألف شواطئه الشمالية من الجزء الشرقي لجزيرة كيشيم مع جزر لاراك وهينجام، وأما شواطئه الجنوبية فتتألف من الساحلين الغربي والشمالي لشبه جزيرة موزاندام الواقعة في أقصى الشمال في الأرض الرئيسية لعمان (مظلوم:2009).

وهو مضيق يقع في منطقة الخليج العربي، ويفصل بين مياه الخليج العربي من ناحية، ومياه خليج عمان، والمحيط الهندي، وبحر العرب من ناحية ثانية، تطل إيران على هذا المضيق من الشمال، أمّا سلطنة عمُان فتطلّ عليه من الجنوب، ويعتبر من أهم المضايق وأكثرها حركة، وبخاصة في نقل الناقلات النفطية، ويشار إلى أنّ سلطنة عمُان هي من تشرف على حركة النقل فيه.

5. دول الخليج العربي أو منطقة الخليج العربية Gulf Arab states هي المنطقة الجغرافية في الجنوب الغربي من القارة الاسيوية التي تطل على الخليج العربي ومغطية الأجزاء الشرقية حيث يفصل الخليج من شبه الجزيرة العربية وجنوب غرب إيران وتطل عليه ثمانية دول هي العراق و السعودية وقطر والإمارات وعُمان والكويت والبحرين. وإيران كما تحيط مياه الخليج بدولة البحرين. وتعدّ جميع هذه الدول فيما عدا العراق وإيران جزءاً من مجلس التعاون الخليجي.التي تلعب دوراً مهماً على الصعيد العسكري والاقتصادي والسياسي. واللغة العربية هي لغتهم الرسمية المتعارف عليها، حيث تطغى على اللغات المستخدمة في تلك المنطقة، ويتحدثها كذلك سكان الأهواز العرب في إيران، وتحديداً في الجنوب الغربي منها منذ عام 1928.

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري

مضيق هرمز من ابرز المضايق البحرية حيث كان له أثراً مهماً منذ العصور القديمة ولا يزال إلى وقتنا الحاضر، فمنذ القدم استخدمه الانسان في الانتقال من الساحل العربي إلى الساحل الإيراني والعكس، فضلا عن انه استخدم في حركة التجارة بين الحضارات التي قامت في المناطق المحيطة في الخليج العربي كبلاد الرافدين ، وبرز دوره اكثر ممراً للتجارة بين الشرق والغرب أذ كانت السفن التجارية تعبره إلى الخليج ومنه إلى شط العرب فنهر الفرات لتقترب من ساحل البحر المتوسط حيث يتم نقل التجارة بالقوافل إلى الساحل ومنه إلى أوروبا، وبعد فترة الركود، أبان السيطرة البرتغالية على الخليج العربي عام 1600، استأنف المضيق والخليج العربي دورهما التجاري وذلك في فترة السيطرة البريطانية عام 1820، إلى أن افتتحت قناة السويس عام 1869 التي حدت من أهمية الخليج العربي التجارية.

ومع اكتشاف النفط في المنطقة وازدياد كميات انتاجه زادت أهمية المضيق بشكل كبير، فعلى سبيل المثال في عام 2011 بلغت صادرات النفط الخام من خلال المضيق (17) مليون برميل يوميا وهو ما يعاد (35%) من حجم التجارة النفطية و(20%) من حجم التجارة النفطية في العالم، ونظراً لهذه الاهمية فإن المضيق كان عرضة للتهديد، وقد تعرض بالفعل ابان الحرب العراقية الإيرانية، ومن ابرز صور التهديد التي يمكن ان يواجهها المضيق التلغيم والهجوم العسكري، ولتحاشي أثار مثل هذه التهديدات يجب على الدول التي تعتمد على المضيق في صادراتها وارداتها ان تحرص على التوسع في انشاء أنابيب النفط وفي تهيئة موانئها على خليج عمان والبحر الاحمر تحسباً لأي طارئ. ومضيق هرمز أحد المضايق المهمة في عالم اليوم، حيث يقع

في منطقة الخليج العربي ذات الأهمية التاريخية والسياسية فضلاً عن ثقلها النفطي، وقد تصاعد الاهتمام بهذا المضيق والملاحة عبره إبان الحرب العراقية– الإيرانية التي استمرت ثمان سنوات 1980–1988م، حيث صدرت بعض التهديدات الإيرانية بإغلاقه أمام الملاحة (Anthony:2007: 67).

ومن المعروف إن العديد من النظريات المتعلقة بالقوة البحرية لدراسة إطار الصِّراع والتَّداخل الدُّولي، فنظريَّات القوَّة البحريَّة التي بناها «ماهان»، لم تؤدي لأن تكون إنجلترا أكبر قوَّةٍ بحريَّةٍ في العالم تسيطر على البحار، فنظريَّة «ماهان» تؤسس على أن: الذي يُسيطر على البحار يُسيطر على العالم، وهذه النظريات عبارة عن الأوزان التي تُعطي ثقلاً سياسياً لكلِّ دولةٍ لديها من الموارد الطبيعية والموقع الاستراتيجي والقوة البشرية التي تؤهلها أَنْ تكون جزءًا من النظام الدُّولي؛ فلذلك يعتمد النظام الدولي على مجموعة دولٍ في منطقة الشرق الأوسط على سبيل المثال، وهي التي شكلت النظام الإقليمي كإيران، تركيا، السُّعوديَّة، ومصر، باعتبار أنَّ لديها تأثيرا جغرافياً على السياسة الجيوبوليتكية والمقصود بها علم دراسة تأثير الارض (برها وبحرها وجوفها ومرتفعاتها وموقعها)، والتي من خلالها يُسيطر على الجغرافيا لتحقيق المصالح الكبرى، وبالتالي سياسة الأحلاف هذه التي تشكَّلت وفق نظامٍ اقليمي معين يخدم أهداف ومصالح النظام الدولي، وهذا النظام الدولي تتطور عدة مرات بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945 وايضاً نهاية الحرب الباردة 1980.

يتضح مما تقدم أهمية موقع مضيق هرمز الجغرافي من كونه همزة وصل تحكم في مدخل الخليج، حيث يشكل أهمية كبرى للملاحة الدولية حيث يعد الممر البحري الوحيد بين الخليج العربي وبحار العالم، هذا ينطبق على البحر الأحمر وخليج السويس، ثم أن موقعه يشكل منطقة فصل بين

منطقتين متباينتين لغوياً ومذهبياً، جزيرة العرب والاقليم الإيراني، ثم انه بحكم موقعه المداري، تجعل منه ظروفه المناخية مضيقا صالحاً للملاحة طول العام، لذلك اكسبه موقعه الجغرافي أهمية عالمية كبرى.

ثانياً: الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية:

- **دراسة العكلة، وسام الدين (2011)**، " النظام القانوني للمضيق الدولي دراسة تطبيقية على مضيق هرمز في ضوء احكام القانون الدولي"، تتناول الدراسة من الناحية القانونية طبيعة الية نظام المرور في المضايق الخاضعة لنظام المرور العابر الذي لا تحتاج فيه السفن بما فيها الحربية إلى اذن مسبق لعبوره ، ومع ازدياد سخونة الملف الإيراني خصوصاً بعد فرض مجلس الأمن الدولي اربع حزم من العقوبات السياسية والاقتصادية على إيران بموجب القرارات (1737، 1747، 1810، 1929) تزداد قضية مضيق هرمز اهمية مع تزايد التهديدات التي يطلقها المسؤولين الإيرانيين بين الحين والاخر بإغلاق المضيق في وجه الملاحة البحرية في حال تعرض المنشاة النووية الإيرانية لأية ضربات عسكرية. خلصت الدراسة إلى أن إغلاق مضيق هرمز وتعطيل نقل النفط من خلاله قد يؤدي إلى زعزعة أسوق النفطية العالمية مما يدفع إلى حدوث أزمة عالمية في الطاقة. تكون تداعياتها خطيرة على الدول المنتجة والمستهلكة للنفط على حد سواء وسيسبب ارتفاعاً حاداً في سعر النفط مما يرتب على ذلك ضغوطاً هائلة على الاقتصاديات العالمية وسيوقع بكثير من دول العالم، فضلاً عن دول المنطقة نفسها خسائر باهظه الكلفة. (العكلة:2012)

- **ابو دقه، عبير (2012)**، بعنوان "مشكلة تحديد حدود المناطق البحرية الخاضعة للولاية الوطنية (حالة الجرف القاري)" تتناول الدراسة المشكلات التي تتعلق بالنزاعات التي يمكن ان تنشأ نتيجة التعارض أو التشابك في الحقوق أو الاستخدامات القانونية للمناطق البحرية الخاضعة للولاية الوطنية للدولة أو الدول الساحلية وخلصت الدراسة إلى أن المشكلات تقتضي مدى حقوق هذه الدول والتزاماتها ومدى حقوق والتزامات الدول الاخرى غير الساحلية، وأهمية اللجوء إلى محاكم التحكيم أو محكمة العدل الدولية لتسوية المنازعات المتعلقة بالمناطق البحرية.

- **دراسة العذاري، تغريد (2013)**، مضيق هرمز: " البدائل المتاحة في حال اقفاله دراسة جيوبوليتيكية". تهدف هذه الدراسة إبراز أهمية مضيق هرمز الذي هو مدار اهتمام العالم نسبة لأهميته الجيوسياسية والاستراتيجية والاقتصادية، والتي تشرف على أكبر مساحة من المضيق هي الجمهورية الإسلامية الإيرانية والتي باتت اليوم تستخدمه كورقة ضغط على الدول الكبرى في حال تعرضها للعقوبات الاقتصادية أو التهديد بالحرب.

- **دراسة فضيلة، لغيمة (2016)**، بعنوان " انظمة المرور في البحار" والتي هدفت إلى بيان موقف القانون الدولي في تنظيم مرور السفن والطائرات في البحار وقسمها إلى انواع منها المرور الحر والمرور البريء والمرور العابر، والتي تطرقت اليها اتفاقيات جنيف لقانون البحار لعام 1958، والتي سلكت اتفاقية قانون البحار لعام 1982 تقريباً نفس النهج التي سارت علية الاتفاقية الاولى لعام 1958 مع بعض التعديلات والاضافات.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

1. **دراسة (Katzman، 2012)، Iran Threats to the Strait Hormoz** بعنوان" التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز ومن خلال هذه الدراسة، وجدد بعض المسؤولين في جمهورية إيران الإسلامية مؤخراً تهديدات بإغلاق أو السيطرة على مضيق هرمز. ويبدو أن تهديدات إيران كانت مدفوعة بفرض عقوبات جديدة متعددة الأطراف على الأرجح تستهدف شريان الحياة الاقتصادي لإيران – تصدير النفط ومنتجات الطاقة الأخرى. في الماضي، كان القادة الإيرانيون قد وجهوا تهديدات وتعليقات مماثلة عندما تعرضت صادرات البلاد النفطية للتهديد. ومع ذلك، وكما حدث في الماضي، فإن احتمال حدوث خلل كبير في حركة النقل البحري في المضيق من شأنه أن يضر بالمصالح الإيرانية. الولايات المتحدة والقدرات العسكرية المتحالفة في المنطقة لا تزال هائلة. وهذا يجعل الإغلاق الكامل المطلق للمضيق يبدو غير محتمل. ومع ذلك، فإن مثل هذه التهديدات يمكن أن تثير التوترات في أسواق الطاقة العالمية وتتركها، وتترك الولايات المتحدة ومستهلكين آخرين للنفط العالمي ينظرون في مخاطر الصراع المحتمل الآخر في الشرق الأوسط. يشرح هذا التقرير التهديدات الإيرانية لمضيق هرمز، ويحلل آثار بعض السيناريوهات على الصراع الأمريكي أو الدولي المحتمل مع إيران.

2. دراسة (Kirchner، 2013) The Iranian Threat to Close The strait of Hormuz of international law. بعنوان "التهديد الايراني بإغلاق مضيق هرمز: انتهاك للقانون الدولي". وقد بينت الدراسة إن مضيق هرمز هو أهم عنق اختناق في الملاحة الدولية لأنه يلزم شحن جزء كبير من إنتاج النفط العالمي عبر هذا الممر، الذي لا يتجاوز عرضه بضعة كيلومترات. في سياق النزاع حول البرنامج النووي الإيراني والعقوبات الجديدة، هددت إيران بإغلاق مضيق هرمز للملاحة الدولية، مما أدى فعليًا إلى قطع العديد من الدول الغربية عن واردات النفط المهمة. في هذا المقال، يتم التحقيق في شرعية مثل هذا الإجراء وكذلك شرعية التهديد بإغلاق مضيق هرمز. وبالإضافة إلى القانون الدولي للبحار، تؤخذ القواعد العامة للقانون الدولي والقانون الدولي للنزاع المسلح في الاعتبار. يتم التركيز بشكل خاص على سيادة الدول الأخرى، التي تتعدى عليها مثل هذه التهديدات من جانب القيادة الإيرانية.

ثالثا: ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

ما يميز هذه الدراسة هو الجمع والتقصي حول موضوع الاهمية الاستراتيجية في مضيق هرمز وانعكاساتها على الأمن في منطقة الخليج العربي وفق منطلق استراتيجي، حيث يعتبر مضيق هرمز من أهم الممرات المائية وبذلك حاول الباحث دراسة وتوضيح أهمية ذلك من خلال التركيز على البعد الاستراتيجي والجيوسياسي والتاريخي والجغرافي والاقتصادي للمضيق.

منهج البحث المستخدمة

المنهج البحث المستخدمة في هذه الدراسة:

1. **المنهج التاريخي:** سوف يتم التتبع التاريخي للهيمنة الإيرانية على مضيق هرمز وإلى أهم الظروف التاريخية التي شهدتها المنطقة من تحولات سياسية وجغرافية ضمن نطاق ومحور الدراسة.
2. **المنهج القانوني:** سوف يتم إتباعه لتحليل المشكلة ومحاولة كشف الحقيقة الذي يعتبر طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل منظم وعلمي عن طريق وصف أهم المحطات التي ميزت النظام الإقليمي الخليجي لمضيق هرمز من خلال تحليل مشكلات الملاحة الدولية بمضيق هرمز وفق إطار قواعد القانون الدولي والاتفاقيات والمعاهدات الدولية ووفقاً للنظريات الجيوسياسية.
3. **المنهج الوصفي التحليلي:** وهو المنهج الذي يعتمد على تحليل ودراسة مشكلات الملاحة الدولية لمضيق هرمز وفقاً للقوانين الدولية، ويقوم بوصف مشكلات الملاحة الدولية وصفاً دقيقاً محدد، ويقوم بالتعبير عنها من خلال دراسة ظاهرة مشكلات الملاحية الدولية لمضيق هرمز، والتعبير عنها بطريقة التفسير والتحليل وصولاً إلى حقائق الظروف القائمة، وبالإضافة إلى تحليل العلاقات بين أبعادها المختلفة، وذلك لتفسيرها وفهمها للوصول إلى استنتاجات حول واقع هذه المشكلات، وهذا الأسلوب يوفر للدراسة العمق والشمول.

الفصل الثاني
ماهية مضيق هرمز

شهدت العقود الثلاثة الأخير تحولاً جذرياً في نظريات الجغرافيا السياسية، وخاصة ما يتعلق منها بقلب العالم، وبعد أن كان ينظر للقارة الأوروبية في بداية القرن العشرين على أنها قلب العالم، حيث أصبح الخليج العربي في نهاية القرن العشرين هو قلب العالم، لكنه على الرغم من أهميته الاستراتيجية إلا انه أقرب للبحر المغلق، فليس له إلا منفذ واحد يربطه بالمحيطات الكبرى وهو مضيق هرمز الذي يشكل عنق الزجاجة للخروج والدخول إلى الخليج العربي (زكي،2013: ص88).

وعلى ذلك يوصف مضيق هرمز بأنه صمام أمني رئيسي وشريان الطاقة الرئيسية وممراً نفطياً دولياً استراتيجياً، فهو ممر مائي وتجاري واقتصادي لمختلف دول العالم، فهو بمثابة المنفذ البحري الوحيد لدول الخليج العربي المصدرة للنفط، علماً ان مناطق الخليج العربي تمتلك مخزوناً احتياطياً نفطياً هائلاً على مستوى العالم، ويمثل هذا المضيق موقعاً جغرافياً واقتصادياَ وسياسياَ متميزاً. فهو ممر مائي تعبر منه صادرات دول الخليج النفطية خاصةً، ودول العالم عامةً، علماً ان مناطق دول الخليج العربي المصدرة للنفط من خلال مضيق هرمز عبر الناقلات والسفن البحرية بنسبة ٩٠% من احتياطاتها، وهو بمثابة نهر النفط المتدفق باتجاه الدول الصناعية الكبرى على رأسها اليابان والصين والدول الاوربية والولايات المتحدة الأمريكية (العذاري،2009: 32).

ومن هنا فإن مسألة أمن منطقة الخليج العربي لها أبعاد محلية وإقليمية ودولية، وتتنافس القوى الكبرى على هذه المنطقة الاستراتيجية في الخليج العربي ذات الأهمية العريقة كونها تعتبر سوقاً

استثمارياً واسعاً، وبالتالي فأن هذه المنطقة تتأثر بالمواقف والسياسات الدولية الاقليمية، وللوقوف على ماهية مضيق هرمز سوف يقوم الباحث بتقسيم هذا الفصل على النحو الآتي:

المبحث الأول: التعريف بمضيق هرمز

المبحث الثاني: الوصف الجغرافي لمضيق هرمز

المبحث الأول
التعريف بمضيق هرمز

لما كانت المضايق البحرية تشكل نقاط تحكم في الملاحة البحرية فإنها احتلت مكانة وأهمية استراتيجية مرموقة مما جعلها نقاط صراع وتنافس سياسي بين القوى البحرية، وهذه الأهمية جعلتها ميداناً لاهتمامات الجغرافية السياسية التي تعني بدراسة التفاعل بين المكان الجغرافي والواقع السياسي، وهذا التفاعل يبرز بشكل واضح في المواقع البحرية المهمة (زكي،2013: ص454).

ومضيق هرمز من أبرز هذه المضايق البحرية حيث كان له أثراً مهماً منذ العصور القديمة ولا يزال إلى وقتنا الحاضر، فمنذ القدم استخدمه الإنسان في الانتقال من الساحل العربي إلى الساحل الإيراني وبالعكس، فضلاً عن أنه استخدم في حركة التجارة بين الحضارات التي قامت في المناطق المحيطة في الخليج العربي كبلاد الرافدين وجنوب الجزيرة العربية، وبرز دوره ممراً للتجارة بين الشرق والغرب إذ كانت السفن التجارية تعبره إلى الخليج ومنه إلى شط العرب (عزيز،2015: 441).

ومضيق هرمز أحد المضايق المهمة في عالم اليوم، حيث يقع في منطق الخليج العربي ذات الأهمية التاريخية والسياسية فضلاً عن ثقلها النفطي، وقد تصاعد الاهتمام بهذا المضيق والملاحة عبره إبان الحرب العراقية–الإيرانية التي استمرت ثمان سنوات حيث صدرت بعض التهديدات

الإيرانية بإغلاقه أمام الملاحة، وصدرت بالمقابل بعض التصريحات والقرارات الدولية التي تحذر من إغلاقه، وكذلك صور التهديد للملاحة عبره ومصادر ذلك والخيارات الممكنة أمام دول المنطقة في حال تنفيذ مثل هذه التهديدات (زكي،2014: ص214).

وتأتي دراسة الموقع الجغرافي في مقدمة المقومات التي تضع الخصائص التي تؤثر في الوحدة السياسية أو الإقليم، ومن ثم يكون للموقع الجغرافي أثر مهم في تقدير وزن الوحدة السياسية قياساً بكيانها الذاتي من ناحية، وقياساً للوحدات السياسية الأخرى من ناحية أخرى، كما أن الموقع الجغرافي لمضيق هرمز يمتلك أهمية فاعلة عبر مسار التاريخ في حسابات القوى الدولية المتنافسة أو حسابات القوى الإقليمية، إذ يعد مضيق هرمز الاستراتيجي أحد أهم الممرات المائية لتجارة النفط العالمية من اكبر منطقة احتياطي النفط في العالم، ويكتسب مضيق هرمز أهميته لكونه يعد بمنزلة عنق الزجاجة في مدخل الخليج الواصل بين مياه الخليج العربي شبه المغلقة والبحار الكبرى على المحيط الهندي(العذاري،2013: 38).

وعلى ذلك سوف يتم من خلال المبحث تعريف المضيق البحري بشكل عام وأنواعه، وبيان نشأة تسمية مضيق هرمز، وذلك من خلال المطلبين التاليين، وهما:

المطلب الأول: تعريف المضيق البحري وأنواعه

المطلب الثاني: أصل تسمية مضيق هرمز

المطلب الأول
تعريف المضيق البحري وأنواعه

يعرف المضيق في اللغة: بأنه ما ضاق من الأماكن والأمور أو هو مجرى ماء ضيق بين قطعتين من الأرض (ابن منظور،1956: 502). أما اصطلاحاً: فهو شقة ضيقة من الماء تصل

بين بحرين (السماك،1988: 763). وقد اختلفت وجهات النظر حول تعريف المضيق ولذلك فإن هناك عدة مفاهيم للمضيق وهي:

أولاً: المفهوم الجغرافي

ويقصد به ممر مائي طبيعي يربط بين بحرين، على ألا يكون قد تكونت صناعياً، ويكون بعرض محدد يفصل جزئيين من اليابس أو القارة أو الجزيرة أو يربط بين جزئيين من البحر، فالمضايق هي مساحات بحرية ضيقة الاتساع تشكل فتحات طبيعية تربط بين بحرين واسعين وتفصل بين منطقتين من اليابسة (الطائي،1974، ص194). وبذلك فإن المياه لا تعتبر مضيق بالمعنى الجغرافي إلا إذا توفرت فيها ما يأتي (محمد،2019: 523):

1- أن يكون جزءاً من أعالي البحر.

2- أن يكون مجراه طبيعياً، أي لا يكون بطريقة صناعية.

3- أن يكون محدد الاتساع فالمضيق لا يكون مضيقا إلا إذا كانت مساحة مدخله ضيقة.

4- أن يفصل بين منطقتين من الأرض ويصل بين مسطحين مائيين، وعلى هذا الأساس يمكن ان تحدد المضيق على وفق عدة مقاييس رئيسية (المعيار الجغرافي، والمعيار القانوني الذي يقصد به تحديد طبيعة المياه التي يتكون منها إذ ينبغي ألا يزيد عرض المضيق عن ضعف عرض البحر الإقليمي للدولة أو الدول المطلة عليه) (العذاري،2013: 211).

ثانياً: المفهوم القانوني

والذي يقضي (بأن يكون هذا المضيق) محدود الاتساع وألا يزيد اتساعه ضعف مساحة البحر الإقليمي للدولة أو الدول المطلة عليه، فالمضيق الذي يزيد اتساعه عن ذلك العرض، ويتوفر فيه

جزء من البحر العالي على امتداده لا يعد من المضايق ولا ينطبق عليه صفة المضيق، وإنما ينطبق عليه نظام أعالي البحار شرط أن يكون صالحاً للملاحة الاعتيادية الأمنية وقد تكون الملاحة مؤقتة أو بصورة دائمة عبر البحر الإقليمي (محمد،2014: ص534).

ثالثا: تعريف المضيق في حكم محكمة العدل الدولية

تعرضت محكمة العدل الدولية لنزاع نشب بين بريطانيا وألبانيا بشأن مضيق كورفو عام 1949 حيث اكدت محكمة فيه حرية الملاحة في المضيق الدولي دون إذن مسبق من الدول الشاطئية في زمن السلم وليس للدول الشاطئية أن تمنع المرور في المضيق خاصةً أذا كان المرور بريئاً سواء كان طريقاً اجبارياً أو اختيارياً وذلك اعتماداً على المعيار الجغرافي للمضيق، وعند تطبيق كل هذه الاعتبارات السابقة على مضيق هرمز من وصف جغرافي ووظيفي ومن تعريف محكمة العدل الدولية نجدها تنطبق جميعاً على مضيق هرمز بل يتعدى ذلك إلى أنه يوفر للدول الشاطئية للمضيق إمكانية مراقبة السفن والتحكم في ذلك المرور وخاصةً في حالة الحرب الذي قد يكون ذلك وبالاً على أمنها القومي إذا كانت غير قادرة على حماية هذا الموقع الاستراتيجي والاحتفاظ به لصالحها(مهنا،83:1978)

رابعاً: تعريف المضيق في اتفاقية البحار

تناولت اتفاقية قانون البحار في المادة السابعة والثلاثون نطاق الفرع الثاني من الجزع الثالث المتعلق بالمضيق الدولي بقولها ينطبق هذا الفرع على المضايق الدولية المستخدمة للملاحة الدولية بين جزء من أعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة. وهي تعني بذلك تطبيق نظام المرور العابر على هذا النوع من المضايق وهو ما نرى تطبيقه على مضيق هرمز الذي يعتبر مضيقاً

دولياً يستخدم للملاحة الدولية حيث يقع بين دولتين هما عمُان وإيران ويربط بين جزأين من أعالي البحار. (الأقرع، 234:2016)

خامساً: المفهوم الغائي (الوظيفي)

ويقصد به أن يكون المضيق مستعملاً للملاحة الدولية، وينتفع المجتمع الدولي منه، وذلك عن طريق إضفاء الصفة الدولية على المضيق (السماك،1988: 764). ونرى بأن الاعتماد على المعيار الوظيفي أساساً لتحديد الصفة الدولية للمضايق يشير إلى صعوبة في التطبيق، إذ انه معيار واسع يترتب عليه تحديد نوعية الاستخدام ودرجته لكل نوع من المضايق لكي يمكننا من تطبيق هذا المعيار (السلامي،1990: ص9).

وقد زادت الأهمية الاستراتيجية لمضيق والخليج عندما اهتم الأمريكان إلى الربع الأول من القرن التاسع عشر عندما أقام تجار أميركيون علاقات مع مسقط وكانت المصالح الأمريكية تجارية محضة ولكن المُلفت أن أحد الضباط الأميركيين ويُدعى ألفرد ماهان (زار مسقط عام 1867) وهو أدميرال بحري واستراتيجي قال أن أهم منطقة في العالم هي الشرق الاوسط، وكان يسميه وسط آسيا ولسيطرة عليه يتطلب قوة بحرية عظيمة وما من طريقة لتحقيق ذلك الإ عندما تسيطر على الخليج العربي (ناصر، 70:2013)

ويقصد بالاستراتيجية عند الإغريق قديماً كانت تعني (كل ما يفعله القائد)، والفعل (Strateg) يعني التخطيط لإبادة العدو عن طريق الاستخدام الفعال والمؤثر للموارد، وأيضا كلمة الاستراتيجية تعني الخدعة الحربية التي تستعمل في مواجهة العدو. وقد تعددت استعمالات الاستراتيجية وشملت العديد من الميادين، فقد يوصف موقع دولة ما أنه استراتيجي كأن يقال الموقع الاستراتيجي لقناة السويس أو الخليج العربي وكذلك مضيق هرمز الذي هو موضوع دراستنا، كما

يوصف قرار سياسي أو اقتصادي مهم بأنه استراتيجي، وكذلك توصف بعض الموارد أو السلع الاقتصادية بأنها استراتيجية كالنفط مثلا (الطائي،2009: 18).

كما تعددت تعاريف الاستراتيجية بحسب وجهة نظر كل مفكر فقد عرفها (كارل فون كلاوزفيتز) بأنها "فن إعداد ووضع الخطط العامة للحرب" وعرفها (اندريه بوفر) "فن استخدام القوة للوصول إلى هدف السياسة" إما (ليدل هارت) فقد عرف الاستراتيجية بكونها "فن توزيع واستخدام الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة" أو بعبارة أخرى "طرق استخدام القوة العسكرية لتحقيق الأهداف السياسية" أما بالنسبة للباحثين العرب فقد كان لهم تعاريف متعددة ونذكر منها تعريف (كاظم هاشم نعمة) بأنها فن قيادة الدولة لتحقيق الهدف الذي ينشده الفعل. وهناك تعريف شبه شامل اتفق عليه معظم المفكرين عرف الاستراتيجية بأنها (علم وفن استخدام الوسائل والقدرات المتاحة وفي إطار عملية متكاملة يتم إعدادها والتخطيط لها، بهدف خلق هامش من حرية العمل يعني صناع القرار على تحقيق أهداف سياستهم العليا في أوقات السلم والحرب (ليدل هارت،1967: 235).

سادساً: أنواع المضايق البحرية

يمكن تصنيف المضايق البحرية إلى ثلاثة أصناف وهي على النحو الآتي:

1- **المضايق التي تصل بين أعالي البحار والمياه الداخلية:** وهنا ينبغي أن نفرق بين نوعين من المضايق، في حالة وقوع المضيق في إقليم دولة واحدة فالقاعدة العامة التي يتفق عليها فقهاء القانون الدولي أن المضيق يعد جزءاً من إقليم الدولة ويكون خاضعة لسيادتها حيث نصت اتفاقية البحار عام 1982 على أن مضيق هرمز يخضع لنظام المرور العابر وتكون اضيق نقطه فيه(75_20) ميلاً بحرياً ويبلغ عرضه (30) ميلاً بحرياً حيث يعتبر مضيق هرمز

مضيقاً دولياً .(العطية، 205:2015)، أما في حالة وقوع المضيق في أراضي دولتين أو أكثر ولا يصل بين جزئيين من أعالي البحار وإذا كان عرض المضيق لا يتجاوز مسافة البحار الإقليمية للدولتين فيطبق على السفن التي تمر فيه حق المرور البري، أما إذا كان اتساعه عن مسافات البحار الإقليمية للدولتين فيطبق مبدأ حرية الملاحة للجميع مثل (مضيق كرتش) الذي يصل (البحر الاسود) و (بحر زوف) (الراوي،1989: 111).

2- **المضايق التي تصل بين بحر عام وبحر إقليمي:** هذا النوع من المضايق قد تم النص عليها في اتفاقية جنيف لعام 1982، التي أخذت بدولية المضيق وأقرت تطبيق مبدأ المرور البري ومن الأمثلة عليه مضيق تيران الذي يقع بين خليج عقبة والبحر الأحمر (اتفاقية جنييف، لسنة 1982).

3- **المضايق التي تصل بين بحرين عاليين:** استقر العرف والفقه الدوليين في أن يكون هذا النوع من المضايق المستعملة في الملاحة ممراً بحرياً دولياً وفي هذه الحالة ترجح مصلحة المجتمع الدولي على مصالح الدول المتشاطئة للمضيق وبالتالي خضوع هذا النوع من المضايق للملاحة العابرة، وهذا ما ينطبق على موضوع دراستنا مضيق هرمز (السلامي،2009: ص59).

المطلب الثاني
أصل تسمية مضيق هرمز

لم يتفق المؤرخون في أصل التسمية لمضيق هرمز، فهناك من يرى إن هذه التسمية يمكن إعادتها إلى أسماء كانت متداولة في بلاد فارس في العصور القديمة مثل هرمز، الهرمز، الهرمزان، والهارموز الكبير من ملوك العجم (هاشم،2009: 37).

كما تسمى بعض ملوك الساسانيين باسم هرمز مثل (هرمز الأول) الذي حكم في عام 24م و(هرمز الثالث) ابن يزدجر الذي تولى الحكم في عام 457م و(الهرمزان) حاكم الدولة الساسانية والذي قتل في معركة الفتح الإسلامي في عام 636م، والبعض الأخر يرى بأن كلمة هرمز تعود إلى (هربد) والتي تعني في العهد الساساني رجل الدين القارئ للأدعية في المعابد الزرادشتية والذي كان لهم مكانة كبيرة في ذلك العهد (الحلبي،1979: 213).

وسمي مضيق هرمز بهذا الأسم لتوسطه مملكة هرمز سابقاً، وهرمز كلمة فارسية تعني (أهوارامزدا) وهو إله الديانة الزرادشتية التي كان يدين بها معظم سكان مملكة هرمز.

وكان أسم هرمز يطلق أيضاً على مدينة قائمة على الساحل المقابل لجزيرة هرمز في محل يدعى ألان ميناب التي شيدها الملك اردشير بابكان، في أوائل القرن الثالث الميلادي ولا يرى لها في الوقت الحاضر إلا آثار تكاد تندرس، بعدها بنى العرب في القرن العاشر الميلادي مدينة سميت بنفس الاسم (اكتشفت آثارها شرق بندر عباس) بقوا فيها إلى أن أخرجهم منها المغول فالتجأوا إلى جزيرة هرمز الحالية وكانت تدعى يومئذ زايرون أو (جيرون) فبنى فيها أميرهم قطب الدين (حيدر،2019: ص27)، في القرن الثالث عشر مدينة أطلق عليها أسم هرمز تخليداً لذكر موطنهم الأول فضلاً عن ذلك سمي المضيق "بمضيق هرمز" أو "تنكة هرمز" بالفارسية و Strait of Hormus بالإنجليزية، وكذلك مشتق من كلمة "هورمغ " وهي كلمة فارسية محلية تعني النخلة وما زالت مستخدمة حتى اليوم (العذاري،2009: 38).

المبحث الثاني
الوصف الجغرافي لمضيق هرمز

من خلال هذا المبحث سيتم بيان الوصف الجغرافي لمضيق هرمز من حيث بيان أهميته الجغرافية، نظراً لما يحيط هذا الموقع من دول ذات أهمية استراتيجية، وسيتم تقسيم هذا المبحث على النحو الاتي:

المطلب الأول: الموقع الجغرافي لمضيق هرمز

المطلب الثاني: الجزر المكونة لمضيق هرمز

المطلب الأول
الموقع الجغرافي لمضيق هرمز

يقع مضيق هرمز في بوابة الخليج العربي ويفصل ما بين مياه الخليج العربي من جهة وخليج عُمان وبحر العرب والمحيط الهندي من جهة أخرى، ويحد المضيق إيران من الشمال والشمال الغربي وعُمان في الجنوب، إذ تحيط السواحل الإيرانية بالمضيق وكذلك جزر الساحل الشرقي كجزيرة قم ولاراك وهنجام شواطئ المضيق الشمالية، أما الجانب الجنوبي فيتألف من الساحلين الغربي والشمالي لشبه جزيرة مسندم الواقعة أقصى الشمال من الأراضي العُمانية (السماك،2014: 764).

خريطة الموقع الجغرافي لمضيق هرمز

ويعد الخليج العربي بحراً شبه مغلق ويشكل مضيق هرمز المنفذ الوحيد لعدد من دول الخليج العربي وهي (العراق، الكويت، قطر، البحرين) لأنها أكثر ارتباط بالمضيق ولا يمكن أن تتم صلتها البحرية بالعالم الخارجي إلا عبر المضيق، أما بالنسبة (لإيران، السعودية، سلطنة عُمان، الإمارات) فهي تمتلك منافذ بحرية خارج مياه الخليج العربي، وبذلك يعد المضيق في نظر القانون الدولي جزء من أعالي البحار التي تمتلك كل السفن الحق والحرية في المرور فيه ما دام لا يضر بسلامة الدول الساحلية أو يمس نظامها أو أمنها (جابر،2009: ص119).

ويرتبط المضيق بالخليج العربي جغرافياً بخط يمتد باتجاه الشمال من رأس شيخ مسعود على الجانب الغربي من شبه جزيرة مسندم إلى جزيرة هنجام الإيرانية مروراً بجزيرة قشم حتى الساحل الإيراني (44) كم، أما الخط الآخر يرتبط بخليج عُمان والذي يمتد من رأس دبة على ساحل الإمارات إلى (دماجة كوة) على الساحل الإيراني لمسافة (٨٣) كم تقريبا، وهذا الخط هو الفاصل

بين الحد الشمالي لخليج عمُان والمدخل الجنوبي للمضيق من جهة البحر المفتوح (السماك،2014: 765).

ويتراوح عرض المضيق بين (48– 80) كم، ولكن الجزء المخصص للملاحة فيه مقسم إلى مسارين يبلغ عرض كل منهما (٢– ٣) كم ويخصص أحداهما لدخول الخليج والآخر لخروجه، وان أضيق نقطة للمضيق تقع بين الكتلة الأرضية بجزيرة مسندم والساحل الإيراني من الناحية الشمالية الشرقية عند جزيرة سرك، وشمالاً عند جزيرة لأراك، ومن الناحية الشمالية الغربية عند جزيرة قشم، وتبلغ المسافة بين جزيرة سلامة العمانية وجزيرة لأراك الإيرانية (٣٣) كم, ويوجد في الخليج أربع جزر تتحكم بالمدخل الشمالي لمضيق هرمز ثلاث جزر متنازع عليها بين إيران والإمارات وهي أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى والجزيرة الرابعة الإيرانية اسمها فارور، أما بالنسبة لعمق المضيق فأنه يتراوح في أضيق أجزائه بين جزيرة سلامة وجزيرة لأراك حوالي (32– 50) قامة بحرية، ويصل هذا العمق قرب الجزر الإيرانية إلى (14) قامة بحرية، وقرب الجزر العُمانية (9) قامات بحرية(هاشم،2011: 146).

المطلب الثاني
الجز المكونة لمضيق هرمز

من الجدير بالذكر إن هناك عدد من الجزر تنتشر حول المضيق وتحيط به وتختلف أهميتها نتيجة لقربها من المضيق، وان عدد هذه الجزر يزيد عن (100) جزيرة، لذلك سنحاول في دراستنا التركيز على الجزر التي نراها مفتاح السيطرة على المضيق وخاصة تلك الجزر التي تقع عند مدخل المضيق وكذلك تلك التي تقع وسط الخليج وتكون لها أهمية سياسية واقتصادية، ومن هنا يمكن تصنيف الجزر ووصفها حسب موقعها إلى ما يلي:

أولا: جـزر شـمال وشـمال غـرب المضـيق وتقـع بمحـاذاة السـاحل الإيرانـي وتشـمل الجـزر التالية:

1- جزيرة هرمز:

تقع في دائرة العرض الشمالي (٢٧ درجة) وبين خطي الطول الشرقي (56- 57 درجة) وهي اقرب الجزر إلى الساحل الإيراني الشرقي للخليج، وقد اتخذ البرتغاليون الجزيرة مركزا لحملتهم المعروفة باتجاه الخليج وسيطروا عليها في عام ١٧٠5، كما سيأتي ذكره في المبحث الثاني من الفصل الأول من هذه الدراسة، ويبلغ طول الجزيرة (9) كم وعرضها (٨) كم كما يتراوح عمق مياهها (٧١) قدما، أما بالنسبة لعدد سكانها فهو غير ثابت ففي فصل الشتاء يصل عددهم إلى (2500) نسمة فيما يقلون في الصيف، وقد اكتسبت هذه الجزيرة في الوقت الحاضر أهمية كبيرة بالنسبة لإيران وخاصة بعد نقل مقر القيادة الجو البحرية الإيرانية إلى بندر عباس(طويرش،1990: ص116).

2- جزيرة لأراك:

تقع إلى الشرق من خط الطول (56 درجة) الشرقي بالقرب من جزيرة قشم ويميل شكلها إلى البيضوي، يبلغ طولها (١١) كم وعرضها (٧) كم، وتبعد عن الجزيرة المذكورة حوالي (10) كم وعن بندر عباس حوالي (40) كم، ويبلغ عمق المياه في سواحلها ما بين (20- 25) مترا ويتصف سطحها بأنه صحراوي ماعدا أقسامها الشمالية فتتصف بالخصوبة، وأن غالبية سكانها من العرب الذين ينحدرون من القبائل العربية في شبه الجزيرة العربية، ولكن من بينهم من يتكلم اللغة الفارسية إلى جانب اللغة العربية, أما بالنسبة لثرواتها المعدنية فيعد ملح الطعام من أهم المعادن فيها إذا يستعمل لتعليب الأسماك بطريقة بدائية قديمة، كما إن صخورها غنية بخامات الحديد

وتمتاز بثروتها المائية لا سيما عند سواحلها وبوفرة الأسماك جيدة الأنواع تصطاد وتنقل إلى بندر عباس والجزر الأخرى لبيعها هناك (سعدون،1981: 146).

ثانيا: جزر جنوب المضيق وتقع بمحاذاة الساحل العربي: وتضم الجزر التالية:

1- جزيرة أم الغنم (الغنائم):

تقع هذه الجزيرة بمحاذاة الساحل الغربي لمنطقة رؤوس الجبال بالقرب من أقصى طرفها الشمالي ويفصلها عن البر العماني خور القوى، وطولها من الشمال إلى الجنوب حوالي (4) كم وعرضها حوالي (1) كم، كما ترتفع إلى الجنوب حتى (600) قدم وتنخفض من الشمال، ويعتمد سكانها على حرفة الرعي، وتعد الجزيرة القاعدة الرئيسة لحماية المضيق وكانت الجزيرة على الدوام تتمتع بقيمة استراتيجية خاصة كحصن لحماية المضيق وتبدو وكأنها لسان يمتد داخل المضيق، وسبق وان استخدمت من قبل القوات البريطانية خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، وقد قامت سلطنة عُمان بتطوير الجزيرة ضمن خطط التطور التي شهدتها عُمان (طويرش،1990: ص171).

2- جزر سلامة وبناتها:

تقع جزر سلامة وبناتها شمال جزيرة مسندم وأطلق العرب على هذه الجزيرة أسم (سلامة) لتعني (الرجاء) وأطلقوا على جزيرتين أصغر منها (بنات سلامة)، وتقع بين خطي طول (56- 57 درجة) الشرقي، وبين دائرتي عرض (26- 27 درجة) الشمال، أما تسميتها الأوربية وعلى الأطلس الدولي فهي (Queen Island) أو (ملكة الجزر) إكباراً لها واعترافاً بأهميتها، والجزيرة عبارة عن كتلة صخرية وسط المياه، وفوق اعلى نقطة في الجزيرة أقيم فنار لتنظيم السير بالمضيق على الجهة العمُانية(طويرش،1990: 177).

3- شبه جزيرة مسندم:

وتقع بين خطي الطول الشرقي (56 – 57 درجة) وبين منتصف دائرتي العرض الشمالي (26- 27 درجة) وهي قريبة من رؤوس الجبال ويفصلها عن البروز الداخل في البحر مضيق صغير، كما إن هذه الجزيرة تحدد مدخل الخليج وتفصله عن خليج عمُان، ويبلغ طولها من الشمال إلى الجنوب (3.2) كم وعرضها عبر الجزء الجنوبي اقل من ذلك وأقصى ارتفاع فيها يصل إلى (875) قدما وهي شديدة الانحدار كما يوجد فيها بعض الآبار في النهاية الشمالية مبنية من الصخور الكبيرة من دون اسمنت وسكان الجزيرة أقرب إلى البداوة فهم يربون الماعز بكثرة وفي نهاية جزيرة مسندم الشمالية جرف ارتفاعه (١٠٠) قدم وهو رأس مسندم المقدس، ويصل العمق في هذه المنطقة (١٠٠) قامة، وهو أقصى عمق في الخليج في الشمال الشرقي وليس بعيداً عن نهايته(مسلم،1999: ص48).

ثالثا: جزر غرب المضيق ووسط الخليج وتشمل الجزر الاتية:

تنتشر في هذا الجزء الغالبية العظمى من جزر الخليج العربي وخاصة جزر الساحل الغربي من الخليج. سنحاول التركيز هنا على الجزر المهمة التي تمر بمحاذاتها سير الناقلات النفطية وغيرها، أو تلك الجزر التي تكون بموقعها نقطة عسكرية مهمة، في خطط الدفاع عن المنطقة ومن اهم تلك الجزر:

1- جزيرة هنجام:

تقع إلى الجنوب من جزيرة قشم (جسم) وتبعد عنها بمسافة (55) كم، كما تبعد عن جزيرة لأراك بمسافة (60) كم، وكذلك تبعد قليلاً إلى الغرب من خط الطول (56 درجة) شرقاً، وإلى الجنوب من دائرة العرض الشمالي (26 درجة)، ويبلغ طول الجزيرة (8-9) كم أما عرضها يتراوح

بين (3–6) كم ومساحتها قرابة (50) كم، فضلاً عن ذلك إن عمق مياه الجزيرة وطبيعة سواحلها تساعد السفن على الرسو فيها لاسيما في القسم الشمالي الغربي من قرية هنجام إذ يصل العمق بين (10–15) مترا، وكانت تعرف لدى الكتاب الغربيين باسم (نجوم أنجو), أما بالنسبة لعدد السكان فيقدر ما بين (500– 1000) نسمة وهذا العدد في تناقص مستمر نتيجة الهجرة إلى المناطق الأخرى التي ظهر النفط فيها والذي يعد أقوى عوامل جذب السكان من المناطق الأخرى(طويرش،1990: ص19).

2– جزيرة قشم (جسم):

تقع إلى الجنوب الشرقي من خط الطول (56 درجة) والى الجنوب من دائرة العرض الشمالي (27 درجة) وتمتد بموازاة الساحل الإيراني ولا يقطعها عنه سوى قناة ضيقة ومعقدة يتراوح عرضها بين (1– 24) كم تعرف بقناة (كلارنس شيرين) وتبعد سواحلها الجنوبية عن السواحل الغربية للمضيق حوالي (38) كم ويبلغ طولها 69) كم، وتسيطر الجزيرة بموقعها هذا على مدخل الخليج لذلك فقد كانت مقرا وقاعدة للأسطول الإيراني العامل بالخليج وتتكون الجزيرة من (40) قرية وأكثر منها الكبيرة ومنها الصغيرة (العذاري،2009: ص158).

3– جزيرة طنب الكبرى:

تقع على مدخل المضيق وتبعد مسافة ساعة بالمركب من إمارة رأس الخيمة، يبلغ طولها حوالي (12) كم وعرضها حوالي (7) كم، وهي جزيرة مستديرة الشكل يمتاز سطحها بالاستواء وان كان لها بعض المناطق المرتفعة وتظهر عليها بعض النباتات والشجيرات، وتقع إلى الشرق من خط الطول الشرقي (55 درجة) والى الشمال الغربي من دائرة العرض الشمالي (56 درجة)، كما أنها تقع شمال شرقي جزيرة أبو موسى وتبعد عنها حوالي (50) كم، مقابل الساحل الشرقي لإمارة

رأس الخيمة التابعة لها وتبعد عنها حوالي (35) كم، وتبلغ مساحتها حوالي (9) كم، كما أنها تبعد عن جزيرة قشم حوالي (27) كم، وترتفع (6.5) قدما عن سطح البحر، ويبلغ عدد سكانها قبل ضمها إلى إيران حوالي (700) نسمة من العرب، وفيها مخفر للشرطة ومدرسة ابتدائية، ومركز صحي ويشتغل سكانها بصيد الأسماك (خلف،2009، ص47).

4- جزيرة طنب الصغرى:

تقع إلى الغرب من جزيرة طنب الكبرى وتبعد عنها بمسافة (10) كم، كما تبعد عن ساحل رأس الخيمة بمسافة (90) كم وعن المضيق حوالي (106) كم وهي عبارة عن نتوء صخري على شكل مثلث خاصة في طرفها الشمالي إذ تنتشر التلال ذات الطبيعة الصخرية، ويبلغ طولها حوالي (2) كم وعرضها حوالي (1) كم، ويبلغ أعلى أجزائها حوالي (116) مترا، وهي تابعة لإيران (جاد،2008: ص155).

5- جزيرة بني طنب

وتقع هذه الجزيرة بالقرب من جزيرة طنب الكبرى وتبعد عنها حوالي (4) كم وهي على شكل مثلث يبلغ طولها حوالي (1) كم وعرضها ثلاثة أرباع الكيلومتر الواحد، وتقع عند نهايتها الجنوبية مجموعة تلال داكنة اللون، ويبلغ ارتفاعها (116) قدما عن سطح البحر، وهي تابعة لجزيرة طنب الكبرى وغالبا ما تغمر المياه أجزاء الجزيرة في حالة المد المرتفع (طويرش،1990: ص212).

6- جزيرة أبو موسى:

تقع عند مدخل الخليج العربي على بعد ما يقارب (160) كم عن المضيق بين إمارة الشارقة وإيران، وتبعد حوالي (75) كم عن إمارة الشارقة و (95) كم عن ميناء لنجه الإيراني، وتقع إلى

الجنوب من دائرة العرض الشمالي (56 درجة) ويكاد يلامسها من الغرب خط الطول الشرقي (55 درجة)، وهي مستطيلة الشكل وأكبر الجزر مساحة ويبلغ طولها حوالي (7) كم وعرضها حوالي (4.5) كم ومساحتها حوالي (35) كم، وينصف سطح الجزيرة بصفة الصحراوية وترتفع في وسطها قمة بارتفاع (110) أمتار، كما يوجد فيها بعض المرتفعات والوديان التي تغطيها الحشائش واغلب أراضيها بركانية وصخورها بازلتية، ويبلغ عمق مياهها الساحلية بحوالي (95) قدما عن سطح البحر, ويبلغ عدد سكانها قبل أن تضمها ايران إليها حوالي (1000) نسمة (خلف،2009: ص145).

7- جزيرة فارور:

تقع وسطا بين خطي الطول الشرقي (54 – 55 درجة) ودائرتي العرض الشمالي (26- 27 درجة) كما أنها تقع شمال جزيرة سرى (شيري) وجنوب شرق بندر لنجه الإيراني، بامتداد شمالي جنوبي بمسافة (7.5) كم، أما الطرف الشمالي منها فيبعد عن رأس بستانه بمقدار (15) كم، وهي على شكل كتلة صخرية بارزة في البحر، إذ إن عمق البحر هناك قليل جدا أما القسم الجنوبي منها فيعرف باسم (نبيو فرو) وهي غير مسكونة، وأهم ما يظهر فيها برجها الذي يبلغ ارتفاعه حوالي (145) مترا، وتوجد فيها قريتان صغيرتان أحداهما في الطرف الجنوبي والأخر في الطرف الشرقي ويصل عمق مياهها الساحلية بين (10- 15) متراً، ويختلف هذا العمق بين منطقة وأخرى وهذا العمق قد سهل لرسو السفن الكبيرة ولاسيما ذات الغاطس الكبير، ويبلغ ارتفاع الجزيرة عن سطح البحر حوالي (143) متراً، أما بالنسبة لسكان الجزيرة فيقدر عددهم (150) نسمة وهم من عرب (آل مرزوق) الذين ينتمون إلى القبائل العربية القاطنة على الساحل الغربي الخليج العربي (سعدون،1998: 215).

8- جزيرة بني فإرور (نيو فإرور):

تقع هذه الجزيرة في الجزء الجنوبي الغربي من جزيرة فإرور وهي عبارة عن تل ذي قاعدة صخرية مستوية ترتفع حوالي (27) مترا ومتوسط قطرها (1.5) كم وتتكون الجزيرة من صخور مرجانية، وتمتاز بضحالة مياهها بالقرب من سواحلها وتحذر السفن العابرة للخليج من الاقتراب من هذه السواحل إلا في حالة تيارات المد القوية إذ تسمح للسفن بان تمر وهناك جهاز أرصاد يتم بوساطته إعطاء المعلومات البحرية لسفن الشحن وناقلات النفط المارة عبر الخليج (طويرش،1990: 215).

9- جزيرة سرى (شيري):

تقع جنوب دائرة العرض الشمالي (56 درجة) وبين خطي الطول الشرقي (55 – 45 درجة), كذلك تقع إلى الشمال الغربي من جزيرة أبو موسى ولا تبعد عنها إلا بمسافة (50) كم وعن جزيرة فإرور (35) كم وعن بندر لنجه (75) كم، وهي من الجزر الصغيرة التي يبلغ طولها (7) كم وعرضها (5) كم ويتراوح عمق مياهها الساحلية بين (120– 150) قدما، وترتفع عن مستوى سطح البحر بمقدار (15) مترا، أما بالنسبة لعدد السكان فيقدر عددهم بحوالي (500) نسمة وان هذا العدد غير دقيق لانعدام الإحصائيات وجميعهم من عرب ساحل عُمان, وتمتاز الجزيرة بعذوبة مياهها واعتدال هوائها وغنى تربتها بمعدن اوكسيد الحديد والتراب الأحمر والنحاس (سعدون،1999: 181).

10- جزيرة قيس (كيش)

كانت تسمى سابقا جزيرة (قيس) نسبة إلى قيس بن عميرة وهو احد ملوك العرب القدامى ولذلك نسبت إليه وسميت باسمه، ثم غير الإيرانيون اسمها مع الزمن حتى صار اسمها (كيش)، وهي من أهم الجزر الإيرانية بعد قشم ويبلغ طولها حوالي (15) كم وعرضها (8) كم ويفصلها عن الشاطئ الإيراني مضيق يبلغ عرضه حوالي (١٨) كم، وان سطح الجزيرة يأخذ في الارتفاع تدريجيا إلى أن يصل ارتفاعها في الوسط إلى حوالي (120) قدما عن مستوى سطح البحر، وتبعد الجزيرة عن سلطنة عمان بمسافة تقدر بـ (192) كم، بينما تبعد عن مدينة هرمز بمسافة تقدر (248) كم وهي من الجانب الأخر تبعد عن البحرين بحوالي (336) كم، وتمتاز بصلاحية أرضها للزراعة ووفرة مياهها المستخرجة من الآبار، ويبلغ عدد سكانها (4000) نسمة ويشتغلون بالزراعة وصيد الأسماك وكانت مركزاً مهما للتجارة بين الهند والغرب وتعد الجزيرة حالياً مركزا مهما للخليج فقد جعلتها الحكومة الإيرانية مركزاً رئيساً للجزر الإيرانية (أحمد، 1991: 101) .

خريطة الجزر التي تتوسط مضيق هرمز

ومن الجدير بالذكر إن الملاحة في المضيق تواجه صعوبات عديدة ومنها ظاهرتي المد والجزر والتي تكون على هيئة أمواج عالية تؤثر وتربك سير وهدوء حركة السفن، إذ إن ضيق الشقة المائية في المضيق وكثرة الجزر تجعل اثر الموجة أكثر وضوحا من المناطق الواسعة وبالتالي أكثر خطورة، إذ تصل سرعتها إلى (٨) كم في الساعة، بالإضافة إلى ضبابية البحر التي تحجب الرؤية في المضيق في الصباح الباكر (غالب،1984: 26).

كما إن كثرة الشعب المرجانية وتمدد البروزات الصخرية على شكل السنه ممتدة في المضيق، وكذلك كثرة التعاريج تشكل عائقا يمنع من رسو السفن الملاحية الخشبية القديمة أو حتى الدنو منها خوفا من الارتطام بشعبها وامتداداتها الطويلة والعريضة عند السواحل، وان هذه التعاريج تمثل خطرا على السفن مما يقلل الفرص أمام تنمية تلك السواحل للخدمات الثقيلة، فضلا عن ذلك يوجد هناك العديد من الجزر ويقع الجزء الأكبر منها أمام الساحل الإيراني ومعظمها قاحلة أو شبه قاحلة وهي فقيرة بصورة ملحوظة من ناحية الحياة النباتية، ولكن لها أهمية أخرى فمنها ما يكون لصيد الأسماك أو للغوص أو لاستخراج اللؤلؤ وكذلك ما يوجد فيها من مرافئ صالحة لإيواء بعض أنواع السفن، كما توجد بعض أرصفة التحميل والتنزيل بجانب جزيرة قشم على الساحل الشمالي الشرقي لجزيرة هرمز وكذلك بعض الأرصفة النفطية في جزيرة لأراك(السماك،2014: 215)

يتضح مما سبق أن الحديث عن الأهمية الجغرافية للمضيق تتداخل كليا مع الأهمية الجغرافية للخليج العربي والذي يعد من البحار المهمة عبر التاريخ كونه يتوسط منطقة (قلب العالم) وهي مركز قارات العالم القديم آسيا وأفريقيا وأروبا.

الفصل الثالث

الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز والخليج العربي

يعد مضيق هرمز أحد أهم المضائق والممرات المائية في العالم، حيث يربط بين الخليج العربي من جهة، وخليج عُمان وبحرب العرب والمحيط الهندي من جهة أخرى، ولذلك يعتبر المنفذ البحري الوحيد للدول المطلة على الخليج العربي فقط، مثل العراق والكويت والبحرين وقطر، كما أنه المنفذ الرئيس لكل من المملكة العربية السعودية التي تطل على الخليج من الشرق والبحر الأحمر من الغرب، وللإمارات العربية المتحدة التي تطل على الخليج العربي وخليج عُمان التي تطل على الخليج العربي.

ويحظى مضيق هرمز بأهمية جيوبولتيكية ومكانته في العلاقات الدولية التي تحكم مسار تطور الأحداث وتشابكها في منطقة الشرق الأوسط، وتؤكد الكثير من الدراسات على الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز تتأتى من خلال كونه إحدى أهم الممرات المائية في العالم لمرور السفن المحملة بالنفط من مناطق الانتاج الرئيسية في أهم منطقة لأنتاج النفط، وقد صنف مضيق هرمز واحداً من الأحد عشر مضيقاً في العالم ذات أهمية اقتصادية وعسكرية عالمية، فهو ضمن قائمة تضم مضايق فلوريدا ودوفر وسكا كراك وموزنبيق، وجبل طارق وباب المندب، وملقة ولومبوك ولوزون، والبوسفور – الدردنيل (رمضاني، 1984: 25).

وعليه فإن مضيق هرمز ذو أهمية خاصة لدى كل دول العالم، إذ يطلق على هذا الممر أسم المضيق الاستراتيجي، وبرزت أهميته عن طريق دراسة موقعه الجغرافي والاستراتيجي، زادت أهمية حركة الملاحة في مضيق هرمز بعد اكتشاف النفط وأصبح المضيق موضع رهان استراتيجي بين

الدول الكبرى وتسعى هذه الدول للهيمنة على المضيق من أجل تأمين وصول النفط اليها وبطرق مؤمنة والسعي لحماية مصالحها.

والأهمية الاستراتيجية للخليج العربي وذلك من خلال المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز.

المبحث الثاني: الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي.

المبحث الأول
الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز

يعد مضيق هرمز أحد أهم الممرات المائية في العالم، شكل منذ القدم ممراً تجارياً مهماً أسهم في تطوير التجارة الدولية، مما جعله عرضة لأطماع الدول الأجنبية ومحوراً للصراع بين مختلف الدول الكبرى للسيطرة عليه، وازدادت أهمية المضيق بفعل الإمدادات النفطية التي تقدر بنحو (35) % من شحنات النفط العالمية المنقولة بحراً وهو ما يشكل نحو (90%) من النفط الخام التي تصدره دول الشرق الأول بجانب (2) مليون برميل من المشتقات النفطية (الغاز المسال) المنقول بحراً.

وبسبب الأهمية الجيواقتصادية هذه فإنه موقعه يعد (عنق الزجاجة) بين الخليج (شبه المغلق) والبحار الكبرى على المحيط الهندي، وهو المنفذ الوحيد لعدد من دول الخليج العربي (العراق، الكويت، قطر، البحرين، الامارات) التي تعتمد أكثر من الدول الأخرى (إيران، والمملكة العربية السعودية، سلطنة عمان) التي لها منافذ بحرية خارج مياه الخليج

المطلب الأول
الأهمية التاريخية لمضيق هرمز

يقع مضيق هرمز بين شبه جزيرة مسندم التابعة لسلطنة عُمان والأراضي الإيرانية شمالاً، كما تم الإشارة سابقاً، وقد اختلفت التسميات في مضيق هرمز، فهناك من يرى بأنه سمي بهذا الاسم نسبة إلى جزيرة (هرمز) التي تقع على مسافة كيلومترين من الساحل الإيراني، بينما يذكر أن ما كان يسمى بـ مضيق هرمز" كان يسمى في السابق مضيق سلامه، وهو الأقرب إلى الواقع التاريخي، إذ أن هرمز بعيدة كل البعد عن المضيق وهو أقرب ما يكون لجزيرة سلامة، لذلك فالتسمية الصحيحة لهذا الممر المائي هو مضيق سلامة، لكن الشائع في الأدبيات السياسية والتاريخية هو مضيق هرمز.

ويتمتع الخليج العربي بشكل عام ومضيق هرمز بشكل خاص بأهمية تاريخية وجغرافية وجيوسياسية واقليمياً واقتصادياً وعسكرياً، وتتمتع المضايق والخلجان التي تقع على طرق التجارة الدولية بأهمية كبيرة جدا في حركة التجارة العالمية والتي تعد من اهم النقاط المحورية المهمة لتمرير النفط الخام والغاز السائل من مركز الانتاج إلى مركز الاستهلاك.

وفي القرن الخامس عشر اخذت المطامع الاستعمارية الأوروبية تتجه إليه كطريق منافس، حيث كانت نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر بدأت حركة مهمة للتوسع الاستعماري الأوروبي في أماكن مختلفة من الجزيرة العربية، حيث أندفع الأوربيون طلبا للثروة وبدأوا يجيبون بحار العالم ومحيطاته بحثاً عن طريق جديد يوصلهم إلى الشرق وقد ساهم البرتغاليون مساهمة كبيرة في هذا المجال واستطاعوا ان يضموا إلى دولتهم اجزاء كبيرة من أسيا وأفريقيا وسيطروا على البحار والممرات المؤدية لها وقد وصل الاسطول البرتغالي بقيادة الكابتن

(الفونسو) سنة (1580م) إلى الخليج العربي بهدف السيطرة على حركة التجارة تجاه الهند، وكان السبيل إلى ذلك هو الاستيلاء على المنافذ البحرية التقليدية كالبحر الاحمر والخليج العربي ومضيق (ملكا) وذلك لإرغام التجارة على اتخاذ ممر رأس الرجاء الصالح في سبيلها إلى أوروبا والبرتغال، وقد يكون هناك هدف اخر لعب دوراً مهماً في الاستيلاء على الخليج وهو محاولة تطويق الدولة العربية الإسلامية والذي بدأ خطرها يهدد المصالح الاستعمارية ومحاولة ضربها من الاسفل والإطباق عليها من الأعلى (مهنا،1978:207).

وقد اصاب تجارة الخليج ومركزه كطريق من طرق التجارة البحرية ركود كبير إبان السيطرة البرتغالية، حيث حاولت تحويل طرق التجارة الدولية بين أوروبا وأسيا عن الخليج العربي والبحر الاحمر إلى المحيطات الجنوبية ورأس الرجاء الصالح ولم تستعد تلك المنطقة اهميتها الإ بعد فتح قناة السويس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وهكذا ظل الخليج العربي لقرن من الزمان مجرد تابع من توابع البرتغال تسيطر عليه السفن البرتغالية وقد احكمت البرتغال سيطرتها على مضيق هرمز واتخذته كقاعدة لها تتحكم في مداخله وتقف في وجه حركة التجارة الدولية منه واليه، وبدأ عهد جديد في تاريخ الخليج العربي وهو عهد السيطرة البريطانية للهدف نفسه ولكنهم كتجار اذ كان الدافع الرئيسي لسعيهم إلى السيطرة على الخليج وهو استحواذهم على الهند واشتغالهم بالتجارة معها لمدة قرنين من الزمان وقد تولت تنفيذ هذه المهمة شركة الهند الشرقية.(مهنا،1978:208)

ترى الدول الكبرى إقرار مبدأ حرية الملاحة البحرية من خلال نظام المرور الحر في المضايق، بينما تذهب الدول المشاطئة أن لها مصلحة تتطلب فرض القيود المعقولة لحماية أمنها وسلامتها بعد ان تطورت القوة العسكرية بين الدول وأصبحت البحار مسرحاً للكثير من العمليات الحربية وتلوث البيئة البحرية الناجمة عن ذلك.

زادت أهمية مضيق هرمز بعد اكتشاف النفط وأصبح المضيق موضوع رهان استراتيجي بين الدول الكبرى، فالاتحاد السوفيتي كان يتوق الوصول إلى المضيق وذلك لتحقيق تفوقه والتمكن من نفط المنطقة، بينما سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إطلاق اساطيلها في مياه المحيط الهندي والخليج العربي، وقامت بتوطيد الروابط السياسية والتجارية والعسكرية مع دول المنطقة لرعاية مصالحها والاشراف على طرق امداد النفط انطلاقا من مضيق هرمز الذي تعتبره جزءا من أمنها الوطني والذي تعتبره من أهم طرق امدادات النفط الدولية. (الأقرع، 239:2016)

في حال تم إغلاق المضيق فانه يتسبب برفع سعر برميل النفط من 200–400 دولار أمريكي في حال قامت إيران بإغلاق المضيق أمام عبور ناقلات النفط، ولكن هذا الاحتمال مستبعد لأنه يعد اعلان حرب من قبل إيران ضد الولايات المتحدة الأمريكية واوروبا والصين مما يعد انتحارا وخرقا لقوانين الملاحة الدولية التي تخضع لها السفن والناقلات. يلعب مضيق هرمز دوراً اساسياً في استقرار الاقتصاد العالمي باعتبار على انه يسيطر على أكثر من 40% من صادرات النفط الدولية ولذلك تعد سلامة المضيق أمراً يعني جميع دول العالم وخاصة المتقدمة منها كالولايات المتحدة الأمريكية كونها المسيطر الاول عالمياً اضاقة إلى دول منطقة الخليج العربي كون المضيق يعد المنفذ الوحيد لبعض هذه الدول وشيه ألوحيد لبعضها الآخر (عبد الكريم، 1980: 42).

المطلب الثاني
الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي وإيران

باتت الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي من الأمور المهمة دولياً واقليمياً، والتي أثيرت حولها ألعديد من النقاشات استراتيجياَ، فقد أصبح لمضيق هرمز أهمية عالمية كبيرة جداً وتحديداً من حيث حركته الملاحية، وذلك بسبب إن الخليج العربي يعتبر بحر شبه مغلق وكون مضيق له مرتبة خاصة كبيرة على مسرح الطاقة العالمية، فهو يعتبر المفتاح لدخول البحر باعتباره الممر الوحيد الذي يصل للمحيط الهندي. هناك دول تعتمد على المضيق بشكل كبير وتشمل السعودية وإيران والأمارات فهذه الدول تملك واجهة بحرية أخرى غير تلك المطلة على الخليج وتعتمدها في صادراتها وارداتها ولكن يبقى الاعتماد على المضيق كبيراً جداً إن حركة الملاحة تعتمد عليه بشكل أساسي. من الناحية الاستراتيجية تدل أن معظم مصادر الطاقة يتم نقلها عبرهُ إلى العالم ولا يتوفر بديلاً عنهُ، فهنا تكمن أهميته الاستراتيجية في كونه المنفذ الوحيد للصادرات البترولية المتجهة إلى جنوب شرق أسيا كالهند والصين واليابان وكوريا الجنوبية وتبلغ الصادرات النفطية التي تمر بواسطة الناقلات عبر أو من خلال مضيق هرمز تقدر بنسبة 90% من نفط دول الخليج. وكذلك تكمن أهميته في ربط اقتصاد حركة التجارة لدول الخليج العربي مثل الأمارات التي تملك ميناء الفجيرة وخورفكان أما سلطنة عمُان تملك ميناء مسقط واصلاله من خلال جزيرة مسندم التابعة لها التي تفصلها عن أراضي عمُان الرئيسية مساحات من الأراضي التابعة للإمارات، لذلك فالمضيق لا يتحكم بصادراتها وارداتها بل يمكن القول ان سلطنة عمُان هي الدولة الوحيدة الخليجية التي تشرف على المضيق أما إيران تملك واجهة بحرية تشرف على المضيق من جهة الشمال محافظة بندر عباس (ناصر، 2013: 66).

وقد تبين أن إيران لديها واجه بحرية على بحر قزوين علماً أن بحر قزوين لا يصل بالبحار الاخرى ولديها واجهة بحرية أخرى على خليج عمُان وبحر العرب، ولكن هذه الواجهة تقع في أقصى الطرف الجنوبي الشرقي للبلاد وبعيدة عن مراكز النشاط الاقتصادي في الغرب والشمال الشمال الغربي حيث تقع فيه اغلب المدن مثل عبدان وقم طهران. أما الواجهة البحرية الحيوية فهي تلك المطلة على الخليج العربي وفيها أهم الموانئ لتصدير البترول على مينائي خرج وعبدان. (ناصر، 67:2013)

المطلب الثالث
الأهمية الاقتصادية لمضيق هرمز

تأتي أهمية مضيق هرمز الاقتصادية من كونه الممر البحري لتجارة خمس دول عربية هي " العراق والكويت وقطر ودولة الأمارات العربية، بالإضافة إلى عمان وإيران والمملكة العربية السعودية، تعبره (20) الف سفينة وتمر سنوياً في هذا المضيق وبذلك يصبح ممراً تجارياً لثمانِ دول اخذين بالاعتبار أن مضيق هرمز يد من أهم المضايق الدولية ويحوز أهمية قصوى على مستوى العالم من حيث حركة ملاحته البحرية(منتظران ،5:2018) امتلاك الدولتين الأخيرتين سواحل بحرية أخرى على خليج عُمان وبحر العرب بالنسبة لإيران، والبحر الأحمر بخصوص المملكة العربية السعودية، وتشترك الدول التسع المتشاطئة على (انظر خارطة رقم 2) الخليج العربي بكونها من أهم الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم، وبلغت ذروة أهمية هذه المنطقة كونها تمتلك احتياطات هائلة من النفط تقدر 730 مليار برميل، ومن هنا تصاعدت أهمية مضيق هرمز الذي يعد المنفذ الذي تخرج منه صادرات النفط إلى الدول المستهلكة في مختلف دول العالم وخاصة الدول الصناعية المتقدمة والتي تبلغ أكثر من (17) ميلون برميل يومياً، فضلاً عن

عشرات السفت التي تمر عبر المضيق وتنقل البضائع من وإلى الدول المطلة على الخليج العربي (طهماز،46:2017).

وازدادت أهمية مضيق هرمز عند افتتاح قناة السويس عام 1869، إذ تم انجاز اتصال البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط هذا من ناحية وأن اتصال نهري دجلة والفرات إلى الجنوب قد أوصل الخليج العربي بالبحر الأبيض المتوسط من ناحية أخرى، وبذلك اكتملت الدورة الطبيعية البحرية التي تربط بلدان القارات الثلاث (أسيا وافريقيا وأوروبا)، وبحكم هذا الموقع المهم للخليج العربي ومضيق هرمز بوصفة أول منطقة في العالم تقيم العلاقات التجارية الدولية والتي برزت نتيجة لتبلور الصراع التاريخي الطويل بين الدول الاستعمارية الكبرى بهدف السيطرة على أجزائه لأغراض استراتيجية اقتصادية، حيث كانت الحياة الاقتصادية لسكان الخليج العربي في المرحلة التي سبقت اكتشاف النفط تعتمد على الأنشطة التقليدية وبشكل خاص الغوص في البحر من أجل الحصول على اللؤلؤ وبيعه، وهذه التجارة كانت تستحوذ على اهتمام السكان كما إنها تمثل الدخل الرئيسي لمعظم سكان المنطقة، وقد استمرت تجارة اللؤلؤ لسنوات عديدة كونها مصدر الدخل القومي لسكان المنطقة، فضلاً عن الثروة السمكية الهائلة التي كانت تشتهر بها هذه المنطقة، ولكن هذه التجارة لم تعد طويلاً بيد العرب، بسبب الحملات التي تعرضت لها منطقة الخليج العربي من قبل البرتغال وهولندا وفرنسا وبريطانيا، وتدهورت تجارة اللؤلؤ بشكل تام في بداية القرن التاسع عشر، أما أسباب انهيار هذه التجارة ما يلي (طهماز،74:2017):

أولاً: اكتشاف اليابان اللؤلؤ الصناعي الذي تنافس أسعاره مع أسعار اللؤلؤ الطبيعي على الرغم من التشابه الكبير في الصفات.

ثانياً: المخاطر التي كان يتعرض لها المشتغلون في الصيد بسبب بدائية طرق الصيد المتبعة.

ثالثاً: اكتشاف النفط وحصول الشركات على امتيازات البحث عن النفط مما أوجد فرصاً للعمل لاستيعاب أعدادٍ كثيرة من الأيدي العاملة.

رابعاً: ارتفاع وانخفاض في أسعار اللؤلؤ مما أوجد حالة من عدم الاستقرار في الأسعار.

خامساً: اتجه عدد كبير من المهتمين بالصيد للعمل في الدوائر الحكومية والسلطة والجيش.

وقد جرت أول اتفاقية حول منح امتيازات النفط في عام 1872 في بلاد فارس، وقد رأت بريطانيا إن حصولها على امتياز نفطي سيعمل على تصحيح التوازن ضد روسيا، بسبب تنازع القوتين الروسية– البريطانية على النفوذ في بلاد فارس عن طريق الامتيازات والقروض، وكانت روسيا تسعى لترسيخ وجود أسطولها الحربي في الخليج العربي الأمر الذي دفع بريطانيا لتقديم عشرين ألف جنيه نقداً وعشرين ألف جنيه أخرى ثمن أسهم و16 % من الأرباح السنوية الصافية للحصول على امتياز استثمار النفط صالحاً لمدة ستين عاماً يغطي ثلاثة أرباع مساحة بلاد فارس ذلك بموجب الاتفاقية التي وقعها الشاه مظفر الدين، في 28 أيار 1901، وبدأ التنقيب في جنوب غرب بلاد فارس، وتدفق النفط للمرة الأولى بعد مرور سبع سنوات على توقيع الاتفاقية.

ومن جهة أخرى تأتي الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز في منظور الجغرافيا السياسية من الأهمية الاستراتيجية والنفطية لمنطقة الخليج العربي بشكل عام، وهو ما دفع بعض دول الخليج العربية إلى التخفيف من اعتمادها على هذا المضيق بسبب الأزمات السياسية التي أثارها في فترات سابقة، في حين قامت ايران في زمن الشاه باحتلال الجزر الإماراتية الثلاث بالقوة أوائل السبعينيات بهدف دعم سيطرتها العسكرية على المضيق، وأقامت فيها قواعد عسكرية للسيطرة على حركة السفن في الجنوب الغربي للمضيق إلى جانب سيطرتها عليها في الشمال بواسطة القاعدة البحرية الإيرانية في مدينة بندر عباس، وعليه منذ اكتشاف النفط في منطقة الخليج أصبح مضيق

هرمز موضوع رهان استراتيجي بين الدول الكبرى، فالاتحاد السوفياتي السابق كان يتوق للوصول إلى المضيق لتحقيق تفوقه المنشود والتمكن من نفط المنطقة. بينما سعت الولايات المتحدة إلى إطلاق أساطيلها في مياه المحيط الهندي والخليج العربي ومتنت الروابط السياسية والتجارية والعسكرية مع دول المنطقة ضمانا لوصولها إلى منابع النفط والاشراف على طرق إمداده انطلاقا من مضيق هرمز الذي تعتبره جزءاً من أمنها الوطني باعتبار أن تأمين حرية الملاحة فيه مسألة دولية بالغة الأهمية لاسيما وأنه الطريق الأهم لإمدادات النفط العالمية، وكما تم الإشارة سابقاً يقع مضيق هرمز بين أراضي دولتين هما إيران وسلطنة عمُان، وفي الوقت ذاته يربط جزأين من مياه البحار العالية، وهي مياه البحار العالية لخليج عمان بمياه البحار العالية للخليج العربي، وتنطبق عليه من الناحية القانونية حالة المضيق الذي يقع بين أراضي دولتين فيكون والحالة هذه خاضعاً لسيادة واختصاص الدول الساحلية على مقدار بحارها الإقليمية أو إلى الخط الوسط لمجرى المياه حسب اتساع المضيق، وبما أن اتساع المضيق يتراوح ما بين 20 و32 ميلاً بحرياً فإنه يقع ضمن المياه الإقليمية العمانية والإيرانية ولكونه يربط بين جزأين من البحار العالية فإنه يخضع لمرور الملاحة الدولية من دون الحاجة إلى أخذ إجازة مرور مسبقة من الدولتين الساحليتين، غير أن إيران وسلطنة عمُان تتمسكان بسريان نظام المرور البري الذي يضمن لهما السيطرة على المضيق، وحماية أمنهما من الأخطار التي تنتج عنه، في حين أن بقية الدول الخليجية الأخرى تتمسك بحق المرور العابر طبقاً للمادة 38 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 والذي يقترب معناه من نظام المرور الحر، ويعني ذلك إتاحة الحق في المرور دون إعاقة، ومن ثم أخذ النفط يتعزز مكانه من بين مصادر الطاقة المختلفة وسيبقى أساسياً إلى أن ينفذ وذلك لأن النفط أرخص مصادر الطاقة والأقدر على الاستجابة لجميع أوجه استعمالاتها، وأخذ يتصدر النفط المرتبة الأولى في تلبية الحاجات البشرية، ويشكل حوالي 95% من الطاقة المستعملة في وسائل

النقل، فضلاً عن ذلك أصبح النفط يشكل أساساً لصناعات عديدة تتجاوز الثلاثة ألاف منتج(الفيل، 1988: 18).

خريطة رقم (2) أهمية مضيق هرمز في الإمدادات النفطية، ويمثل الجدول الآتي إنتاج دول الخليج العربي من النفط في العام 2018:

الدولة	إنتاج النفط (يوم/برميل)[1]	إنتاج النفط للفرد (يوم/مليون نسمة/(برميل (وحدة)[2]
(أوبك) السعودية	12,000,000	324,866
(أوبك) العراق	4,451,516	119,664
(أوبك) إيران	3,990,956	49,714

الدولة	إنتاج النفط (يوم/برميل)[1]	إنتاج النفط للفرد (يوم/مليون نسمة/(برميل (وحدة)[2]
(أوبك) الكويت	2,923,825	721,575
عمان	1,006,841	217,178
الإمارات العربية المتحدة (أوبك)	3,106,077	335,103

المصدر: اخذت هذه الاحصائيات من بيانات منشورة على موقع مجلس التعاون الخليجي: متوفرة على الموقع الالكتروني: https://fanack.com.ar .

ومن جهة أخرى تكمن الأهمية الاقتصادية في هذا المضيق في هدفين اساسيان، **الاول** منهما اقتصاديات دول المنطقة وارتباطها بمضيق هرمز، **والثاني** هو ارتباط الاقتصاد العالمي بمضيق هرمز، وفي هذا الشأن فأن الاقتصاد الإقليمي لدول الخليج العربي خصوصاً ودول المنطقة عموماً لا تعتمد بشكل مطلق على تمرير صادراتها النفطية عبر مضيق هرمز فقط، وإنما تستورد المواد الغذائية والبضائع والمواد الصناعية وكذلك المعدات العسكرية، ففي العالم وخصوصاً الدول الصناعية الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والصين التي تسيطر على التجارة العالمية بنسبة تقدر بحوالي 53% لا يمكن استغنائها عن مضيق هرمز من أجل الاستفادة من نفط الخليج العربي، ومن أجل تصدير منتجاتها إلى سوق المنطقة في الوطن العربي، فضلاً عن ذلك فأن المناطق المطلة على مضيق هرمز والمناطق الموجودة داخل العمق الخليجي كالتجارية

والصناعية الحرة في منطقة الخليج العربي مثل قشم، جبل علي، كيش. المناطق تعتمد اعتماداً كلياً على مضيق هرمز لتصدير نفطها وبضائعها وكذلك تعتمد هذه المناطق على استيراد المواد الغذائية الآتية من الجانب الغربي مروراً بمضيق هرمز، وهنالك بعض الجزر الواقعة تحت السيطرة الإيرانية والبالغ عددها ستة جزر مثل هنكام، لأراك، طنب الكبرى والصغرى، قشم، ابو موسى، وهرمز. هذه الجزر تعتبر لاعب اساسي في مياه الخليج العربي لأنها جعلت من إيران قوة مهيمنة على حركة الملاحة في مضيق هرمز، فضلا عن كونها واقعة على مدخل عسكري واستراتيجي دفاعي في مدخل مياه الخليج العربي، إذ تنبع أهميته الاستراتيجية من كونه معبراً لنحو 35 إلى 40% من النفط المنقول بحراً على مستوى العالم. (منتظران،6:2018)

أما الحركة التجارية للمضيق فيمكن إيجازها بالآتي (فياض، 2012: 202):

1. ينقل في المضيق حمولات تزن أكثر من مليارين ونصف المليار طن سنوياً.
2. أن (27%) من الشحنات العابرة تنقل النفط الخام عبر ناقلات البترول وترفع النسبة إلى (50%) عند حساب المشتقات النفطية الأخرى والغاز الطبيعي وغاز البترول المسال.
3. تمثل ما نسبته (22%) شحنات السلع الأولية مثل الحبوب وخام الحديد والإسمنت تعبر هذا المضيق.
4. تشكل تجارة الحاويات نحو (20%) التي تنقل السلع تامة الصنع إلى دول الخليج العربي.

وتتجلى أهمية مضيق هرمز للدول الغربية حيث يمر منه ما يزيد على نصف احتياجات أوروبا الغربية، بالإضافة إلى استمرار الاعتماد الأميركي والأوروبي على إمدادات الطاقة الخليجية، فإن كلا من الصين، واليابان، والهند، وكوريا الجنوبية وباكستان لديها بالمثل مصالح قومية حيوية في المنطقة، وهي تعتمد بشدة على نفط الخليج (الحوراني، 2018).

المبحث الثاني
الأهمية الإستراتيجية والجيو–سياسية لمنطقة الخليج العربي

سمي الخليج العربي بالخليج الفارسي، والبحر الأدنى، البحر المر، وأرض الله، وأرض البحر، وخليج البصرة، وخليج القطيف، وخليج البحرين، وخليج عمان. ولم يوافق الفرس على تخلي العرب عن كل هذه الأسماء وتبني تسمية الخليج العربي، بحجة أنه منذ عهد البرتغاليين حتى البريطانيين استعمل المستعمرون في مراسلاتهم كافة اسم الخليج الفارسي منذ عام 1507 م، واستعمل عرب الخليج الاسم نفسه في مراسلة تلك القوى، ومن ذلك وثيقة استقلال الكويت عام 1961 بنسختيها الانجليزية والعربية، وهي أول محمية تستقل فيه، ومصطلح الخليج العربي ابتدعه السير شارلز بالغريف مندوب بريطانيا في البحرين خلال الثلاثينيات من القرن العشرين في أثناء خلاف بريطاني مع ايران حول البحرين والجزر العربية كما أظهرت الدول العربية في الأمم المتحدة قبولها لمسمى " الخليج الفارسي" من قبولها وثائق تحمل هذا الاسم، وهي الوثيقة(QEN/3M.UNAD)المؤرخة في 05 مارس 1971 ، والوثيقة الثانية، وهي E .B.UNLA45 المؤرخة في 10 أغسطس 1984، وبالإضافة إلى ذلك أن مؤتمر الأمم المتحدة للأسماء الجغرافية قد كرر في اجتماعاته اسم الخليج الفارسي بوجوب مندوبين من العرب، وعليه سيقوم الباحث بتناول الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول
الموقع الجغرافي

تعد معطيات الجغرافية السياسية من المقومات التي تصنع خصائص الدولة (أو الإقليم) التي تتأثر بها الوحدات السياسية، وتتحدد أهميتها سواء بالنسبة لكيانها الذاتي من ناحية، ولعلاقتها

التفاعلية مع الوحدات السياسية الأخرى من ناحية أخرى، ويمتد تأثير هذه المعطيات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على وجود وسياسية الوحدة السياسية ومن ثم تحديد دورها في العلاقات الدولية . يرى بسمارك في الجغرافية العنصر الوحيد والدائم للسياسة وهنا يظهر لنا جليا أهمية دراسة الخصائص الجغرافية والاستراتيجية للخليج العربي الذي يعد نموذجاً واضحاً في العالم من حيث تأثير العامل الجغرافي على المجتمع والاقتصاد والسياسة، وضح ذلك " فير جريف" الذي أطلق تسمية (منطقة الارتطام والتصادم) على المنطقة البينية التي هي جغرافيا بينية بموقعها بين القوى العالمية الكبرى، وتمثل تلك المنطقة بطبيعتها وبيئتها منطقة انتقال تجمع بين الصفة البحرية والبرية بدرجات متفاوتة، وهي استراتيجياً جبهة تصادم ومن تحد أرض للمعركة فيما إذا حدثت بينها، وقد حدد (فير جريف) تلك المنطقة الاستراتيجية وجعلها تشمل الوطن العربي بما فيه الخليج العربي، وهذا ما يثبت بشكل تطبيقي أهمية منطقة الخليج العربي على مر الزمن وهذا ما جعل المنطقة من أهم المناطق الاستراتيجية في العالم، وضمن اهتمامات الدول الكبرى وكذلك الدول النامية، ومحوراً من المحاور الأساسية للنزاعات والصراعات الدولية.

وتعد منطقة الخليج العربي إحدى أهم المناطق الحيوية في العالم، إذ تحتل موقعاً متميزاً بين قارات العالم القديم (آسيا وأفريقيا وأوروبا) فضلا عن كونها تشرف على ثلاثة من أهم الممرات المائية (البحر الأحمر الذي تعبر منه صادرات النفط السعودية، وبحر العرب والخليج العربي) مما يكسبها أهمية استراتيجية على صعيد خطوط النقل البحرية والبرية والجوية وحركة التجارة الدولية والإقليمية. هذا إضافة إلى ما تمتلكه منطقة الخليج من ثروات طبيعية هائلة لا سيما الثروات النفطية والغاز الطبيعي. حيث تشير نشرة مجل التعاون لدول الخليج العربية الإحصائية للعام 2006 إلى احتضان دول مجلس التعاون لنحو 484 مليار برميل نفط خام بما يوازي نحو

(44%) من حجم الاحتياطي النفطي العالمي، وكذلك احتياطات ضخمة من الغاز الطبيعي تبلغ نحو 1438 تريليون قدم مكعب تمثل نحو (44%) من حجم الاحتياطي العالمي (مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مؤشرات اقتصادية لعام 2006، موقع المجلس على شبكة الإنترنت (http://www.gec-sg.org/index.php?action=GCC-Statistics

إذ يعد "الخليج جغرافياً من مدخله في خليج عُمان عبر مضيق هرمز مسافة 500 ميل من جزر مسندم حتى شط العرب، ويبلغ أقصى عرض للخليج 300 ميل، ويكون عميقاً قرب الجانب الإيراني عادة، ولكن بالنسبة إلى مضيق هرمز فإن العمق في الجانب العربي أكبر منه في الجانب الإيراني، والخليج بحر شبه مغلق أدى تكوينه الجيولوجي إلى وجود العشرات من الجزر الصغيرة المتناثرة (اياد، 2012: 140).

ومن هذا نجد أنه بالإضافة إلى أهمية هذه الجزر عسكرياً فإن وجود مخرج واحد للخليج وهو مضيق هرمز كانت له فائدة استراتيجية عظيمة، إذ زادت هذه البوابة الوحيدة للمنطقة من أهمية الخليج وجعلت المنطقة المحيطة ب هرمز من أكثر مناطق العالم أهمية"(الزبيدي، 2018: 112).

ومن جانب آخر اعتبرت بعض الدراسات "منطقة الخليج من الناحية الجغرافية مفصلاً استراتيجياً في علاقات الصراع بين الشرق والغرب فهي مركز خمس دوائر متصل بعضها مع بعض وهي الجزيرة العربية، والمشرق، والوطن العربي، والشرق الأوسط، والمحيط الهندي، كما أنها تقع على محور طرق المواصلات البحرية، والجوية بين أوربا، والشرق الأوسط، وغرب آسيا، وجنوب شرق آسيا، ولا يبعد في الوقت نفسه كثيراً عن الحدود الجنوبية للاتحاد السوفياتي سابقاً الذي يفصله الخليج من الوصول إلى المياه الدافئة في المحيط الهندي وبالتالي إمكانية وصوله إلى بحر العرب والقرن الأفريقي" (الزيدي، 2016: 112).

ونظراً للموقع الاستراتيجي للخليج "لم توجد دولة حاولت أن تكون لها سيادة عالمية إلا واهتمت بالخليج، نظراً إلى أن خصوصية هذا الموقع جعلته بمثابة قلب الشرق الأوسط، فعبر الفرات تستطيع الوصول إلى البحر المتوسط وعبر دجلة وتركيا تصل إلى البحر الأسود وعبر إيران إلى بحر الجزر ثم روسيا أو أفغانستان".

وعليه تصل بعض الدراسات إلى حقيقة مهمة تكشف سبب التكالب الدولي للسيطرة أو على الأقل الهيمنة عليه لأن "الخليج يقع في حوض ضحل يمسك بزمام ثلثي الاحتياطي النفطي المؤكد للعالم، وبدون هذه الحقيقة فإن الخليج لا يقدم إلا مصالح محددة لأي شعب آخر عدا شعبه الذي يستقر على شواطئه، فبسبب ثروته النفطية، أصبح منطقة ذات أهمية دولية متعاظمة وقد ترتب على هذه الحقيقة اهتمام بالمنطقة، وبشعبها فاق الصورة التي كانت قائمة من قبل"(الكبيسي، 1984: 13).

وعلى ذلك تعد المعطيات الجغرافية إحدى أهم المداخل الأساسية عند دراسة السياسة الخارجية لأية دولة، لأن هذه المعطيات تعد بمثابة الإطار الذي تستمد منه السياسة الخارجية دوافعها، وينبع تأثير المتغير الجغرافي من خلال العلاقة المتداخلة التي تربط صناع القرار ببيئته الجغرافية (عمران، 1998: 100).

المطلب الثاني

الاقتصاد

يشكل البعد الاقتصادي من أهم دواعي اهتمام الأردن بدول الخليج العربي تتمتع دول الخليج بأهمية وقوة اقتصادية ضخمة على المستوى الإقليمية والعالمية، حيث تمتلك حوالي 40-45% من احتياطي النفط العالمي المؤكد، وهي أكبر مُصدر للنفط الخام في العالم (أيوب، 2010: 47).

نظرا لما تتمتع به دول مجلس التعاون الخليجي من مواقع استراتيجية مميزة تربط العديد من الحضارات في الشرق بحضارات الغرب وكذلك احتوائها على السلعة النفطية الاستراتيجية التي لا يمكن الاستغناء عنها، ظهر مفهوم الأمن في تلك الدول (إسماعيل، 2010: 13). فقد لعب النفط دوراً كبيراً في تشكيل العلاقة الخليجية – الأردنية، خاصة أن ثورة النفط في دول الخليج العربية قد احتاجت إلى عمالة لم تكن تستطيع أن توفرها من العمالة المحلية في مجلس التعاون الخليجي، وبالتالي اعتمدت على دول مثل مصر والأردن. كما أن الدول الخليجية قد ساهمت في دعم دول المواجهة مع إسرائيل خاصة بعد حرب عام ١٩٧٣ كما قدمت مليارات الدولارات من الدعم للعراق في حربه مع إيران.

المطلب الثالث
الأهمية الاستراتيجية

شكّل الخليج العربي عبر التاريخ منطقة استراتيجية هامّة، وازدادت أهميته بصورة أكبر إثر ظهور حركة الكشوفات الأوروبية في نهاية القرن الخامس عشر، واندلاع الصراع بين القوى الأوروبية للسيطرة على موانئه وجزره الاستراتيجية، بهدف إحكام السيطرة على تجارة العبور. وبحلول القرن التاسع عشر أحكمت بريطانيا سيطرتها على المنطقة، وفرضت على القوى المحلية توقيع معاهدة السلام العامة (1820)، التي أسست لمنظومة أمنية تهدف إلى تأمين طريق المواصلات بين بريطانيا ومستعمراتها في الهند، وقد أدى اكتشاف النفط في ثلاثينيات القرن العشرين إلى زيادة الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي، التي تكتسب أبعادها بالدرجة الأولى من الأهمية الاقتصادية للمنطقة، وظهور منافسين لبريطانيا، على رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية (إسماعيل، 2010: 15).

وتعتبر منطقة الخليج العربي منذ ظهور أول حضارة بشرية عليها، من الطرق المائية والبحرية المهمة وملتقى حضارات الشرق القديم ، فإضافة إلى أهميتها الجغرافية والاستراتيجية فإنها تحظى بأهمية اقتصادية بالغة وثروات نفطية وغازية تعد مصدراً رئيسياً للطاقة في العالم. فقد ارتبطت منطقة الجزيرة العربية عموماً بالتأثيرات والمتغيرات السياسية والاقتصادية العالمية، كما أصبحت الدول المطلة عليه والمتاخمة له متأثرة بتغيرات الأوضاع الدولية أكثر من غيرها، ومن الناحية الجغرافية المجردة ،تشمل هذه المنطقة كل من **إيران والعراق، والكويت والسعودية والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وعُمان** التي تطل على الخليج، وجل هذه المنطقة تعتبر جزءاً من الشرق الأوسط بالمفهوم السياسي الحديث. أو الشرق الأوسط الكبير وفقاً للتسمية الأمريكية الجديدة. ومع إضافة إيران التي لها دور حيوي واستراتيجي في منطقة الخليج العربي، ظلت الرياض في الحقبة الماضية مفتاح الدول العربية الخليجية لكونها من الدول الرئيسة في المنطقة ولما تحظى به من أهمية فهي مهد الدين الإسلامي ومركز لأهم المناطق الإسلامية المقدسة والمكان الذي يقصده ملايين المسلمين كل عام. بالإضافة إلى مخزونها النفطي الضخم. يسجل التاريخ القديم والمعاصر على حد سواء طموح بعض القوى الإقليمية للسيطرة على الأراضي العربية في منطقة الخليج وما يجاورها. وهذا ما جسدته سياسات بعض القوى الإقليمية وبالذات إيران تجاه الخليج العربي، قبل سقوط الشاه وبعد قيام الثورة الإيرانية التي لا تزال ترى هي الأخرى بأن مجالها الحيوي يقع داخل المحيط العربي المجاور لها من الناحيتين المذهبية والإيديولوجية والجغرافية.

اعتبرت منطقة الخليج العربي من الناحية الجغرافية مفصلا استراتيجياً في علاقات الصراع بين الشرق والغرب، حيث تقع على محور طرق المواصلات البحرية والجوية بين أوربا والشرق الأوسط وغرب أسيا وجنوب شرق أسيا، ولا تبعد في الوقت نفسه كثيراً عن الحدود الجنوبية للاتحاد

السوفيتي سابقاً، الذي يفصله الخليج عن الوصول إلى المياه الدافئة في المحيط الهندي، وبالتالي إمكانية وصوله إلى بحر العرب والقرن الإفريقي.

بناء على الموقع الاستراتيجي للخليج العربي، لم توجد دولة حاولت أن تكون لها سيادة عالمية، إلا واهتمت بالخليج العربي، نظرا لكون خصوصية الموقع جعلته بمثابة قلب الشرق الأوسط، فعبر الفرات نستطيع الوصول إلى البحر المتوسط، وعبر دجلة وتركيا نصل إلى البحر الأسود، وعبر إيران إلى بحر الخزر، ثم روسيا وأفغانستان.

وبحكم الموقع الاستراتيجي للخليج العربي أصبحت هناك أهمية عسكرية لمنطقة الجزيرة العربية استغلتها القوى الدولية والإقليمية لإقامة قواعدها العسكرية والبحرية لتأمين مصالحها الحيوية. هذا فضلاً عن الأساطيل العسكرية القابعة في مياه المنطقة، نظراً لقربها من بؤر الصراعات الدولية والإقليمية كالوضع في العراق والإشراف على التطورات السياسية والعسكرية، وبالذات ما يخص الجهد الأمريكي لمراقبة البرنامج التسليحي التقليدي والنووي في إيران، والصراع العربي– الإسرائيلي والصراع الهندي – الباكستاني . وكذا قربها من المحيط الهندي ومن الدول المستقلة في جنوب روسيا. كل ذلك جعل لدول الجزيرة والخليج العربي أهمية كبرى، مما أدى إلى ربط أمنه بأمن القوى الخارجية التي ترى أن المحافظة على مصالحها في المنطقة هو امتداد مباشر لأمنها القومي في تجلياته الداخلية والخارجية.

إنّ المميزات الجغرافية والاستراتيجية جعلت المنطقة محل أطماع عديد الدول والقوى الإقليمية والدولية. حيث أن أهمية منطقة الخليج العربي بدأت تتصاعد بشكل أكبر تزامنا مع جملة التطورات الدولية، أبرزها صعود الولايات المتحدة الأمريكية على قمة الهرم الرأسمالي، والتي تبوأت مركز الزعامة الامبريالية، إضافة إلى دخول النفط العربي الأكثر تمركزا في بلدان الخليج العربية مرحلة

الإنتاج والتسويق، وبشكل خاص إلى البلدان الصناعية في أوربا، الولايات المتحدة الأمريكية اليابان وسواها. ولم تلبث الولايات المتحدة أن سجلت سبقا دولياً في مضمار علاقاتها مع دول الخليج، حيث أتت هذه العلاقة في إطار استراتيجية أمريكية قائمة على التفرد والسيطرة.

الفصل الرابع
أثر إغلاق مضيق هرمز على أمن الخليج العربي

تتركز معظم مناطق انتاج النفط في العالم بالقرب من المضايق البحرية، لذلك فهي تشكل منافذ لإمدادات العالم والدول الصناعية تحديداً بالطاقة وكثيراً ما يتسبب ذلك في نشوب صراعات بين الدول المهيمنة على هذه الممرات البحرية لضمان عدم تعرض مصالحها للتوقف في حالة السيطرة عليها.

ولذلك يعد مضيق هرمز أحد أهم الممرات المائية في العالم، وقد قام بدور دولي وإقليمي مهم منذ القدم فقد أسهم بتطوير التجارة الدولية ولم تكن الملاحة فيه وقتها خاضعة لمعاهدات دولية، بل كانت تخضع لنظام الترانزيت الذي لا يفرض شروطاً على السفن طالما أن مرورها يكون سريعاً ومن دون توقف، فهو يمثل عنق زجاجة في مدخل الخليج العربي والمنفذ الوحيد للدول العربية المطلة على الخليج العربي باستثناء المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان (محمد،2015: 518).

وتعد عملية تهديد إغلاق المضيق مشكلة استراتيجية لها تأثير في إمدادات النفط العالمية وفي اقتصاد الدول المصدرة والمستوردة له مما يسبب خلق أزمات اقتصادية ناجمة عن قلة العرض في كميات النفط وتأخر وصولها، فضلاً عن ارتفاع أسعار النفط الذي يشكل مشكلة كبيرة للدول المستوردة للنفط وللدول المنتجة من حيث توفير الكميات اللازمة له، وعليه سيتم من خلال هذا المبحث بيان آثار التهديد إغلاق المضيق وهل سيتعرض أمن الطاقة العالمي للمخاطر في حال إغلاقه، والإجابة على سؤال هل توجد ممرات آمنة لنقل النفط بعيداً عن مضيق هرمز، ووضع

تصورات مستقبلية لأمن الخليج العربي في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية، وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول: أثر التهديد الإيراني بإغلاق مضيق هرمز على أمن الخليج العربي.

المبحث الثاني: التصورات المستقبلية لمضيق هرمز والخليج العربي.

المبحث الأول
التهديد الإيراني بإغلاق مضيق هرمز

من خلال البعد الجيواستراتيجي لمضيق هرمز وأهميته لدول الخليج العربية بقي المضيق رهناً استراتيجياً بين الدول الكبرى، وسيبقى الاهتمام الدولي بأمن وسلامة الملاحة في المضيق مستمراً ما دام الطلب العالمي على نفط الخليج مستمراً وبدون أي تناقص مقابل ذلك لن يتضاءل طلب دول الخليج العربية للبضائع والأسلحة من الأسواق العالمية عبر هذا المضيق، لكونه بوابة الخليج العربي، وقد تترجم هذا الاهتمام الدولي بتكثيف تواجد الدول الكبرى العسكري والسياسي فيه (سلمى محمد،2012: 112).

لكن في المقابل من الممكن اغلاق المضيق وبسهولة في حالة تصعيد الصراع المباشر بين تلك الدول، إلى جانب التهديدات الإيرانية المستمرة بشأن إعلاق المضيق، وهذه التهديدات الإيرانية لإغلاق مضيق هرمز له تداعياته وآثاره الخطيرة على الخليج العربي بشكل خاص، ومن خلال هذا المبحث سيتم بحث طبيعة التهديدات الإيرانية والآثار الناجمة عن إغلاق مضيق هرمز من قبل إيران، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: طبيعة التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز.

المطلب الثاني: آثر إغلاق مضيق هرمز على أمن الخليج

المطلب الأول

طبيعة التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز

طرحت طبيعة النظام السياسي الإيراني الذي ظهر بعد الثورة الإسلامية الإيرانية الكثير من التساؤلات حول السياسة الخارجية الإيرانية، حيث طرحت السياسة الإقليمية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، والتدخل الكبير واللامحدود في الشأن العربي الكثير من التساؤلات حول مستقبل هذه الاستراتيجية، ومدى أثر التدخل الإيراني في الشأن العربي على المصالح الأمريكية في المنطقة، خاصة في ظل النفوذ الإيراني المتزايد في المنطقة العربية في القرن الحادي والعشرون (الجنابي،2010: 112).

إذ أن منطقة الشرق الأوسط كانت وما زالت مسرحاً لتفاعلات القوى الإقليمية والدولية، وتضارب مصالحها، وتعقد تحالفاتها، فانعكس ذلك على دول المنطقة وعلاقاتها، خاصة في القرن الحالي، حيث شهدت المنطقة تحولات وتغيرات استراتيجية طالت كيانات عديدة، بسبب صراع الأدوار بين القوى الإقليمية والدولية، لهذا وضع صانع القرار الإيراني سياسة إقليمية خاصة في المنطقة عبر المراحل التاريخية المختلفة، وذلك نظراً للأهمية الاستراتيجية للمنطقة اقتصاديا وأمنياً بالنسبة لإيران، حيث تباين التفاعل الإيراني في منطقة الشرق الأوسط بين التعاون والصراع، خاصة أن توجهات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية تغيرت بعد الثورة الإسلامية ونجاحها، إذ أصبح هناك تركيز أكثر من صانع القرار في إيران على المنطقة، بعد أن أصبحت تشهد المنطقة مشاريع دولية متعاقبة وتحولات متتالية إيران ليست بمنأى عنها، خاصة بعد أحداث 11 أيلول 2001، والتي كان لها تداعيات على العالم بشكل عام، وعلى منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، والتي نتج عنها احتلال أفغانستان، والعراق في عام 2003م، وتوالي المشاريع

الأمريكية في المنطقة (مشروع الشرق الأوسط الكبير)، وتخوف إيران من أن تكون هدفاً لسياسة الأمريكية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط، خاصة وأن إيران وصفت بدول محور الشر في المنطقة من قبل الرئاسة الأمريكية (Kenneth,2017: 88).

لذلك سعى قادة إيران بجدية لتنفيذ مشروعهم في المنطقة، وبناء دولتهم الإسلامية، لتحقيق مشروعها سواء ارتبط هذا المشروع بالعقيدة أو بدواعي الأمن القومي أو برغبة التوسع وطموحات السلطة الإقليمية، فالغاية المقصودة من ذلك المشروع هو انتزاع دور إقليمي تراه إيران حقاً مكتسباً لها، ومواجهة القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، فانتهجت إيران سياسة إقليمية تقوم على توسيع نفوذها في المنطقة، وفرض نفسها كقوة إقليمية مؤثرة على قضايا المنطقة، كما أولت جُلّ عنايتها في مواجهة التهديدات أو التدخلات من خارج الإقليم، خاصة التدخلات الأمريكية في المنطقة (النفيسي،2013: 205).

كما انتهجت إيران في تنفيذ سياستها وتأكيد نفسها في المنطقة بأنها قوة إقليمية مؤثرة من خلال تطويرها وسعيها لامتلاك سلاح نووي، لذلك فرضت عليها العديد من العقوبات الاقتصادية من قبل قوى الغرب، لذلك كانت تلجأ إيران إلى استخدام تهديد إغلاق مضيق هرمز كأداة ضغط على دول العالم من أجل المنارة لرفع العقوبات عنها، ولكسب مزيد من الوقت في تطوير سلاحها النووي (السامرائي،2016: 95).

يأتي التهديد الإيراني بإغلاق المضيق في ضوء أهميته الاستراتيجية لدوره في التأثير على التجارة العالمية، خاصة تجارة النفط، حيث يقع في الخليج العربي فاصلاً بين مياه الخليج العربي من جهة، ومياه خليج عمان وبحر العرب والمحيط الهندي من جهة أخرى، فالمضيق هو نقطة الدخول والخروج من الخليج العربي، وهو المنفذ البحري الوحيد للعراق والكويت والبحرين وقطر.

وتطل عليه من الشمال إيران ومن الجنوب سلطنة عمان، ويعد المضيق في نظر القانون الدولي جزءاً من أعالي البحار (محمد،2015: 520).

وتنظر دائماً إيران لسيطرتها على المضيق كأحد أشكال المقدرات القومية الخاصة بالدولة والتي تسعى لتوظيفها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، حيث تشير النظرية إلى ان الموقع الجغرافي كأحد أشكال المقدرات القومية له تأثيره على السياسة الخارجية، والمقدرات القومية هي حجم الموارد الطبيعية والبشرية للدولة مضافاً إليها مستوى التحديث التطور التكنولوجي (محمد سلمى،2012: 216).

هناك تأثيراً لما تمتلكه الدول المختلفة من مقدرات قومية، على سياستها الخارجية، ففرص نجاح أو فشل السياسة الخارجية لدولة ما ترتبط بعدة عوامل من بينها المقدرات المتاحة لتلك الدولة، فتوافر المقدرات القومية لدولة ما من شأنه التأثير على قدرة الأخيرة على إتباع سياسة خارجية نشطة، ولتحديد سياستها الداخلية والخارجية من خلال تحديد البدائل المتاحة أمام صانع قرار السياسة الخارجية والتي عليها الاختيار فيما بينها، وكذلك مواجهة مشكلاتها الداخلية والخارجية بطريقة أكثر فعالية (السعيدي،2013: 213).

يضاف إلى ذلك أن المقدرات القومية هي التي تحدد الوضع النسبي للدول في إطار النظام الدولي، وتوزيع المقدرات هو الذي يحدد هيكل هذا النظام، إضافة إلى تأثير المقدرات على الصراع والتعاون الدوليين (محمد،2015: 522).

لكن، تأثير المقدرات القومية على تحقيق أهداف السياسة الخارجية ليس حتمياً، فهناك بعض القيود التي قد تحول دون ترجمة المقدرات القومية إلى نفوذ في مجال السياسة الخارجية، في مقدمتها الإدراك، ويقصد بذلك إدراك الدولة لحجم قوتها الحقيقي دون مبالغة وإدراك الاخرين لتوافر

النفوذ لدى تلك الدولة، وهذا العنصر يفسر عدم تأثر سوق النفط العالمي بالتهديدات الإيرانية، فالأخيرة لم تؤدٍ إلى ارتفاع أسعار النفط بشكل كبير كما كان متوقعاً، فسوق النفط هو سوق خاص لا تحكمه اعتبارات العرض والطلب في الأمد القصير بقدر ما تحكمه الاعتبارات الخاصة بالشائعات والتوترات السياسية وغيرها في حين أن العرض والطلب يكون تأثيره على سوق النفط في الأمد الطويل، لكن التهديد الإيراني مجرد شكل من أشكال استعراض القوة وأن القيادة الإيرانية لن تقدم على خطوة من شأنها تهديد مصير الثورة الإسلامية، فالتهديد الإيراني هو تهديد نفسي في ضوء إدراكها وتوقعها أن سوق النفط العالمي يتأثر بالشائعات أكثر منه بالعرض والطلب في الأمد القصير (محمد سلمى،2013: 218).

يُضاف لذلك ان القوة علاقة نسبية ومتبادلة فقد تستطيع الدولة ممارسة القوة تجاه دولة ما وقد لا يمكنها ذلك تجاه دولة أخرى، كما أن القوة ترتبط بالقضية موضع الاهتمام، إذ يمكن للدولة أن تمارس القوة تجاه قضية معينة وقد لا تستطيع ذات الدولة ممارسة القوة تجاه قضية أخرى، ما أنه يرتبط بالوقت ففي فترة ما يمكن لدولة ما استخدام القوة وفي وقت آخر لا يمكنها ذلك، نسبية علاقة القوة تفسر عدم إقدام إيران على هذه الخطوة فإيران تدرك أن إقدامها على خطوة إغلاق المضيق ستشكل نقطة حرب في المنطقة سيتضرر منها إيران بشكل كبير، ورغم التهديد والوعيد الإيراني طوال الوقت فهي لا ترغب في الوقت الحالي في إشعال حرب في المنطقة (العذارى، 2009 209).

كما أن السياق المحيط يشكل أحد المعوقات التي تعوق إيران عن تنفيذ تهديدها، فتأثير الخصائص القومية على السياسة الخارجية هو تأثير نسبي يتوقف على الخصائص القومية للدول الأخرى، فإيران تدرك جيداً أن سوق النفط العالمي لا يعاني من نقص في الوقت الحالي وإنما

يعاني من وفرة وأن هناك فائض لدى المملكة العربية السعودية يمكنها استخدامها لتحل محل الصادرات الإيرانية إذا ما توقفت بشكل كامل، مثلما حدث في الأزمة الليبية الأخيرة، فالصادرات الإيرانية من النفط تبلغ حوالي (2.2) مليون برميل يومياً، وتعلن المملكة أن لديها قدرة فائضة تبلغ حوال (2) مليون برميل يومياً، لذلك نجد أن السعودية على مدار العقود الماضية لعبت دوراً محورياً في استقرار سوق الطاقة العالمي من خلال دورها في موازنة العرض والطلب العالمي باستخدام قدرتها الفائضة، وإذا ما واجه سوق النفط العالمي أي نقص ستتحرك المملكة العربية السعودية لسد العجز لضمان عدم ارتفاع الأسعار وعدم تضرر الاقتصاديات الغربية، وهذا ما تدركه إيران (الربيعي،2013: 34).

لكن رغم وجود عوامل عديدة تعوق إيران عن تنفيذ تهديداتها إلا أن دول المنطقة عليها التفكير جدياً في البدائل الأخرى المطروحة حالياً لنقل النفط، وعدم التعويل كثيراً على عدم جدية التهديدات الإيرانية، فإيران إذا ما واجهت تهديداً خطيراً لأمنها ستلجأ بالفعل لتنفيذ تهديداتها (محمد،2015: 530).

حيث هدد المسؤولون الإيرانيون بإغلاق مضيق هرمز في وجه الملاحة الدولية في العديد من الأوقات خاصة أبان الحرب الإيرانية – العراقية في الثمانينيات، وكان للتهديدات الإيرانية ردود فعل عنيفة عبرت عن القلق والاهتمام الشديدين بهذا المرفأ البحري الدولي الذي لا غنى عنه للملاحة في الخليج العربي، واليوم وفي ظل الأزمات الكثيرة المحتدمة في المنطقة، وخصوصاً الأزمة النووية بين إيران والغرب، تبرز قضية مضيق كورقة مهمة في لعبة المناورات السياسية النفطية والاستراتيجية (إبراهيم،2011: 102).

كما أنه من الناحيتين النظرية والعملية تكتسب التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز أهمية استراتيجية كبرى، فطرق الشحن وناقلات النفط تمر بالقرب من الأراضي الإيرانية والجزر التي تسيطر عليها في الخليج (طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى) وكذلك قواعدها البحرية الكبرى المنتشرة بمدخل الخليج وهذا يجعلها في موضع مثالي لإعاقة مرور السفن بالمضيق.

المطلب الثاني
أثر إغلاق مضيق هرمز على أمن الخليج العربي

لتناول أثر إغلاق مضيق هرمز على أمن الخليج العربي سيقوم الباحث بتناول مفهوم أمن الخليج العربي ومن ثم أثر إغلاق مضيق هرمز عليه وذلك من خلال الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: المفاهيم المختلفة لأمن الخليج العربي

يعدّ الأمن الخليجي مسألة سياسية مطروحة في جميع المراحل التاريخية، ازدادت أهميتها بعد اكتشاف النفط، وأصبحت أكثر جدية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، والتوسع الإيراني في دول المنطقة، وعليه ومن خلال هذا المطلب سنسلط الضوء على مفهوم أمن الخليج من خلال وجهات نظر أمريكا وإيران ودول الخليج العربي كما يلي:

أولاً: الرؤية الأمريكية للأمن في منطقة الخليج العربي

تعدّ الولايات المتحدة الأمريكية القطب الأهم في النظام الدولي الحالي مرتكزة على قوة اقتصادية عسكرية هائلة فارضةً نفسها على معظم المجتمعات الإقليمية والعالمية، ومن ضمنها الوطن العربي بشكل عام ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص؛ التي تشكل عنواناً رئيسياً في رسم السياسية الخارجية الأمريكية، إذ لا يوجد إقليم في العالم لا تلعب الولايات المتحدة الأمريكية فيه

دوراً مهماً، مع تفاوت في التدخل والتأثير تبعاً للأهمية الاستراتيجية الاقتصادية، ومن هنا تبرز منطقة الخليج العربي على رأس الأولويات في سياستها الخارجية.

- **توصف البيئة الحالية لمنطقة الخليج بما يلي** (إبراهيم،2011: 108):

أولاً: غياب التوازن الاستراتيجي بين القوى المحلية والتي طبقها على نحو نسبي في العقدين السابع والثامن من القرن العشرين المتمثل بالتوازن بين العراق وإيران، والذي انتهى بعد الغزو الأميركي على العراق، بحيث تلاشت القوة العراقية التي كانت تعبر قوة موازنة للقوة الإيرانية.

ثانياً: زيادة التوتر بين العديد من الدول في منطقة الخليج العربي، وبروز العديد من النزاعات والتي أساسها تاريخي ولا تزال قائمة.

ثالثاً: تظهر معالم البيئة الأمنية في الخليج من خلال سباق التسلح غير المعلن بين إيران وبعض أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وتتجسد معالم البيئة الأمنية بالحضور العسكري الأميركي المتقدم كماً ونوعاً والذي يراد منه موازنة القوة الإيرانية واحتواء نفوذها.

رابعاً: تعتمد البيئة الأمنية لمنطقة الخليج العربي على عاملين رئيسيين؛ الأول داخلي يتمثل بتدخل إيران في المنطقة، والثاني خارجي يتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية وما تمثله بحضورها وتواجدها العسكري في المنطقة (markus, 2008: 12).

ويصنف صانعو السياسة الخارجية الأمريكية منطقة الخليج العربي بأنها تشكل مجموعة من المصالح الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية وأن لها دوراً حيوياً وفاعلاً في تأمين مصالحها، لذلك فأهدافها محددة وثابتة، تتأقلم أو تتفاعل مع الظروف وتغيرها (لودنج، 2001: 98).

وتتمتع السياسة الأمريكية ودورها في أمن الخليج بتأييد كبير من الحزبين الرئيسين الجمهوري والديمقراطي؛ إذ تعلن الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها في منطقة الخليج العربي، أنها تهدف إلى محاربة الإرهاب وتأمين الحرية والديمقراطية لشعوب المنطقة، وضمان الرخاء والازدهار والاستقرار لها، ولكن يبقى الهدف الحقيقي لسياسة الأمن القومي الأمريكية حفظ أمن إسرائيل، وتأمين النفط وإمداداته وطرق نقله واعتباره عاملاً أساسياً فاعلاً في البنية الاقتصادية الأمريكية، إذ يعدّ ضمان أمن إسرائيل من العوامل الرئيسة والأسس المتينة في بنية السياسة الخارجية الأمريكية، فالولايات المتحدة الأمريكية تضع المصالح الأمنية لإسرائيل، أما العامل الثاني للسياسة الخارجية الأمريكية في الخليج العربي فهو النفط لما له من دور استراتيجي في تحديد المصالح الأمريكية، وأي تغيير طويل الأجل في سوق النفط الدولية سيكون له أثر عميق في الدور الأمني للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي (markus, 2008: 13).

كما ترتكز الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الاستراتيجية في منطقة الخليج على ثلاثة عوامل رئيسة (لودنج، 2001: 99):

أولاً: الأهمية الجيو– إستراتيجية لنفط الخليج، والاحتياطات الضخمة من النفط في الخليج خصوصاً في المملكة العربية السعودية، الكويت، والإمارات العربية المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى العراق وإيران(markus, 2008: 14).

ثانياً: التكاليف المنخفضة نسبياً لعمليات صيانة نفط الخليج واستخراجه، إذ أن نفط الخليج واحدٌ من المصالح الأمريكية الرئيسة لعدة عقود قادمة، كما أن أمن الخليج بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية هو أمن منابع النفط وخطوط إمداده في الأساس، وهو مفهوم متغير بحسب التهديدات التي كانت تراها الولايات المتحدة الأمريكية، فتارة تمثلت هذه التهديدات في الاتحاد السوفيتي، ومن

ثم في العراق، وأخيراً في الجمهورية الإيرانية، إذ بنت الولايات المتحدة الأمريكية سياستها في منطقة الخليج العربي على مبدأ ريتشارد نيكسون بداية عام 1971؛ وهو مبدأ الحرب بالنهاية (وذلك بعد الهزيمة الأمريكية في فيتنام) ويقوم هذا المبدأ على مهمة الحفاظ على المصالح الأمريكية إلى بعض القوى الإقليمية المؤيدة والمرتبطة بالمصالح والسياسات الغربية في المنطقة وذلك عبر دعمها عسكرياً (لودنج، 2001: 99).

ترجم هذا المبدأ في منطقة الخليج العربي بسياسة " الدعامتين المتساندتين" وهو يعني توزيع عملية الدفاع عن الخليج العربي بين إيران والسعودية، فعمدت إلى تقوية إيران عسكرياً ومكنتها من أن تصبح القوة الإقليمية الأولى في المنطقة، أما بالنسبة إلى السعودية فدعمها كان معتمداً على توسيع النفوذ السياسي والمالي لها في الخليج العربي وشمال إفريقيا والشرق الأوسط، ولكن مبدأ نيكسون تعرض فيما بعد في شقه المتعلق بأمن الخليج العربي لنكسات متتالية أبرزها عام 1973 تاريخ إعلان الحظر النفطي عن الغرب، ثم كانت الضربة القوية بسقوط شاه إيران من كونها أداة في الخليج العربي للمطالبة بدور مستقل وفعال في النسيج الأمني الخليجي(هويدي، 1998: 41).

ثانياً: الرؤية الإيرانية لمفهوم آمن الخليج

اهتمت إيران بمفهوم الأمن الإقليمي للخليج العربي لفترة طويلة، إذ أنها فكرة طالبت إيران بتطبيقها بعد الانسحاب البريطاني من المنطقة العربية عام 1971 مباشرة، وتدعو إلى إقامة ترتيبات أمنية بين الدول المطلة على الخليج العربي ومضيق هرمز فيما بينها، إذ كانت الفكرة مواتيه للولايات المتحدة الأمريكية بسب طبيعة حكم الشاه المؤيد للغرب آنذاك، إلا أنه بعد انتصار الثورة الإسلامية أصبحت الفكرة مرفوضه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بسبب عداء النظام لها، وكذلك لأنها تؤدي إلى إبعادها عن إمكانية التدخل في الخليج العربي(هويدي، 1998: 42).

ووفق المفهوم الإيراني لأمن الخليج العربي فإن التدخل الخارجي والوجود الغربي في المنطقة يمثلان التهديد الرئيسي لهذا الأمن، قبل انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية فرض شاه إيران نفسه كقوة بديلة عن الوجود الأجنبي في المنطقة، وبعد سقوطه رأت الجمهورية الإسلامية الإيرانية أن أمن الخليج يجب أن يكون من مسؤولية دولة، وأخذت الاتحاد الأوروبي نموذجاً بهذا الخصوص، وعليه فإن إيران ترفض الاتفاقات والترتيبات الأمنية التي تُعقد بين دول الخليج العربي ودول خارجية، كما أن المفهوم الإيراني لأمن المنطقة يربط أمن الخليج من أمن دول وسط آسيا، إذ إنّ إيران تعتبر نفسها الرابط والموازن بين طرفي الأمن في الخليج العربي ودول وسط آسيا (Markus, 2008: 14).

ومثلت منطقة الخليج العربي المجال الحيوي للجيوبوليتكا الإيرانية وفق المفهوم الأمني الإيراني، إذ تمثل منطقة الاختبار للعلاقات العربية الإيرانية التي قامت إيران بجهود قوية من أجل تنميتها بين مختلف دول المنطقة؛ بما فيها العراق على قاعدة واضحه مفادها؛ أن الأمن الإقليمي في منطقة الخليج يرتكز على هذا التعاون، وعلى إبعاد أي تدخل خارجي خصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تعتبر إيران أكثر الدول قلقاً على أمنها واستقرارها من جوارها، وقد تفاقم هذا القلق في السنوات الماضية خصوصاً عندما وجدت نفسها أما احتلال أمريكي عند حدودها الشرقية مع أفغانستان وآخر في العراق حيث حدودها الجنوبية (لودنج، 2001: 101).

ثالثاً: مفهوم دول الخليج العربي للأمن في المنطقة

يُقسم الخليج العربي إلى ثلاثة أقسام، الشمال يمثله العراق والشرق تمثله إيران، والغرب يتألف من الدول الست المُشكلة لمجلس التعاون للخليج العربي، أو ما يعرف بدول الداخل الخليجي.

ويعرف الأمن الإقليمي بأنه " سياسية مجموعة من الدول، تنتمي إلى إقليم واحد وتسعى للدخول في تنظيم وتعاون عسكري أمني لدول الإقليم، لمنع أية قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم على قاعدة التنسيق والتكامل الأمني والعسكري على جبهاتها الداخلية، ويعمل هذا النظام على دفع الأخطار والتهديدات الخارجية عن الدول المنضوية داخله، ويدفع نحو دمج الإرادات وتقوية المصالح المشتركة فيما بين دوله ويكفل امن واستقرار هذه الدول ضمن نطاق إقليمي محدد"(هويدي، 1998: 42).

وعليه أن الأمن الإقليمي للمنطقة له بُعدان؛ محلي يتمثل في تكوين إرادته؛ ودولي أو خارجي (خارج حدود الإقليم) يشكل عاملاً مؤثراً وحاسماً في فعاليته وقدرته على النجاح والاستمرار، وتنظر دول الخليج العربي إلى أمن الخليج العربي من زاوية أمنها كدول، بالإضافة إلى تأمين الممرات المائية التي تعتبر الشريان الحيوي لنقل البترول؛ أي تأمين أمن مضيق هرمز بالدرجة الأولى لما له أهمية اقتصادية، ومن أجل الحصول على ضمانات تطالب دول الخليج العربي بإشراك الجماعة الدولية ودول الخليج العربي في ذلك.

ويرى الباحث أن لكل جهة (الولايات المتحدة الأمريكية، دول الخليج، إيران) رؤية مختلفة ومستقلة لمفهوم أمن الخليج العربي، وذلك تبعاً للمتغيرات التي تؤثر على تحديد ذلك المفهوم، والمصالح التي تحكم النظر إلى أمن الخليج العربي، فإيران تنظر إلى الخليج العربي بأنها الحارسة عليه، وأنه القوى العظمى التي من مسؤوليتها حماية أمن الخليج العربي، وذلك بالاعتماد على مجموعة مبررات تستند فيها لذلك، هو قوتها العسكرية والنووية، ومكانتها الإقليمية، إضافة إلى ادعاءاتها بحقوقها التاريخية في الخليج العربي، وأن تنادي بتغيير أسمه إلى الخليج الفارسي، كما أن المفهوم الأمريكي لأمن الخليج العربي أيضاً يحكمه عدة عوامل ومصالح استراتيجية ترى

واشنطن أنه من الضرورة تحقيقها، أولها المصالح الاقتصادية وتأمين النفط في الخليج العربي كونه يحتوي على أهم الممرات المائية الدولية، إضافة إلى مصالحها الاستراتيجية مع دول الخليج وإيران، إذ تحاول واشطن التوفيق بينهما من خلال حفاظها على أمن الخليج العربي وسياستها في ذلك، أما دول الخليج العربي، فمنظورها اتجاه أمن الخليج العربي يختلف اختلافاً كلياً، كون دول الخليج العربي هي ست دول يجمعها الإقليم الجغرافي، الذي يعدّ الخليج العربي وأمنه من مرتكزات الأمن القومي لدى كل دولة، إضافة إلى أمنها الاقتصادي من خلال تأمين الممرات المائية لتصدير النفط، خاصة وأن عصب الاقتصاديات الخليجية هو النفط، وهناك اعتماد كبير على النفط في دول الخليج العربي، لذلك بأن أي تهديدات لأمن الخليج العربي هو بمثابة تهديد مباشر لأمن واقتصاد دول الخليج العربي الست.

الفرع الثاني: أثر أغلاق مضيق هرمز على أمن الخليج العربي

إن منطقة الخليج العربي تتصف بخصائص جغرافية تكاد تكون منفردة من حيث الاعتبارات الجغرافية وأهميتها في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة بكل ما تعنيه من قابلية على التوظيف الاستراتيجي وقدرة معينة على الاستقطاب الدولي في ظل عالم تتحكم فيه أضواء الصراع ودوافع السيطرة (الربيعي،2013: 42).

وقد هدد المسؤولون الإيرانيون بإغلاق مضيق هرمز في وجه الملاحة الدولية في العديد من المناسبات، وكانت للتهديدات الإيرانية ردود فعل عنيفة عبرت عن القلق والاهتمام الشديدين بهذا الممر البحري الدولي الذي لا غنى عنه للملاحة في الخليج، واليوم وفي ظل الأزمات الكثيرة وخصوصاً الزمة النووية بين إيران والغرب، وتبرز قضية مضيق هرمز كورقة مهمة في لعبة المناورات السياسية التي تسهم في خلق التباس كبير للقوى الفاعلة المنطقة، لان إغلاقه سينعكس

عنه نتائج سلبية كثيرة، خاصة وأن الأحداث في الخليج يمكن أن تتصاعد بسرعة وتخرج عن نطاق السيطرة، لذلك سيكون انعكاس خطير لإغلاق هذا المضيق على مسألة تدفق النفط على الأسواق العالمية، ولا سيما الدول التي لا تمتلك مخزوناً استراتيجياً كافياً(جاسم،2010: 206).

وفي ظل هذا التوتر يجب أن تزداد الاهتمام بالتهديدات الإيرانية بإغلاق المضيق أمام الملاحة البحرية، والتي ستؤدي لا محالة إلى حدوث أزمة عالمية في الطاقة، تكون تداعياتها خطيرة على الدول المستهلكة للنفط، لكن في المجمل إن الاستمرار بالتهديد بإغلاق مضيق هرمز أو عرقلة الملاحة فيه له آثار سلبية إقليمياً على دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يمكن تلخيص أبرز هذه الآثار على النحو الآتي:

أولا: نبين الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي في الإدراك الاستراتيجي الأمريكي، هو هذه المنطقة فضلاً عن قيمتها الجغرافية، فإنها تتمتع بأهمية نفطية تعتمد عليها الدول الصناعية فالاحتياط النفطي الخليجي يشكل نسبة 65% من الاحتياط النفطي العالمي. كما أنه يشكل نسبة 56% من مجموع الإنتاج العالمي. أما من حيث درجة الاعتماد عليه، فإن النفط الخليجي يشكل نسبة 67% من مجمل استيرادات الدول الصناعية الغربية 92% من مجمل استيرادات اليابان النفط 40% من مجمل استيرادات الولايات المتحدة الأمريكية. وتظهر الأهمية النفط العربي من خلال تنامي وتأثير الاستهلاك فمن المتوقع أن يرتفع استهلاك الولايات المتحدة الأمريكية بحدود (20م/ب/ي) عام 2010. من المتوقع ايضاً قد يصل إلى (43م/ب/ي) عام 2010(52م/ب/ي) بحلول 2015، أما باقي دول العام قد يصل الاستهلاك النفطي إلى (52م/ب/ي) حيث يتساوى مع استهلاك المجموعة الصناعية الغربية. ففي عام 2002 استحوذت منطقة الخليج العربي (عدا إيران) على نسبة 43% من مجمل الاستثمارات الأمريكية في الخارج بلغ حجم التبادل التجاري

(عدا إيران) والذي هو في الحقيقة استيرادات خليجية من السلع الأمريكية المنتجة (معدات تسليحية، خدمات، بضائع) بلغت نسبة 65% من مجموع استيرادات دول الخليج العربي (عدا إيران) من الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها (فهمي، 116:2006)

ثانياً: إن مثل هذا الوضع يتطلب تتدخل دولي بعد أن طالبت الكويت من الاتحاد السوفيتي بالتدخل لحماية السفن الكويتية ألا أن الولايات المتحدة الأمريكية سارعت بالتدخل خوفاً من هيمنة الاتحاد السوفيتي وقد سارعت الولايات الأمريكية خلال انشاء تحالفات في اسيا منها انشاء معاهدة الأمن المتبادل في اليابان عام 1951 وفي اوروبا انشاء حلف شمالي الاطلسي الناتو عام 1949(فهمي،37:2010)، وهذا الأمر سيؤثر في اقتصاديات دول العالم كافة لأنها ستعاني من ارتفاع أسعار النفط خاصة إذا ما توقف امداد النفط من الخليج العربي وقد أكدت الولايات المتحدة أن أي تعطيل لحركة الملاحة بالمضيق سيكون خطأ أحمر وأن أي عمل عنف تقوم به إيران سيكلفها ثمناً باهضاً (محمد2015: 531).

ثالثاً: إذا ما اعتزمت إيران تنفيذ خطتها بإغلاق مضيق هرمز أو جعل الملاحة غير آمنة فيه، مما سيؤثر في دول الخليج لاسيما التي ليس لها منفذ غير مضيق هرمز (العراق والكويت وقطر والبحرين).

فعلى سبيل المثال من الدول الأكثر تضرراً العراق، نجد أنه في ظل الحقيقة الجغرافية التي تشير إلى أن العراق يعد من دول الخليج، فهو وفقاً لتلك الحقيقة يتأثر بشكل حتمي بما سيطرأ على المشهد الخاص بمضيق هرمز من تطورات، على اعتبار أن العراق ووفقاً لإطلالته البحرية عبر محافظة البصرة يعتمد بشكل كبير على تصدير نفطه عبر الخليج ذاته ي جزء كبير من الصادرات العراقية (جاسم،2011: 163).

رابعاً: أمام العقوبات ضد إيران ينبغي ان تلتزم دول الخليج بسد النقص الذي يحصل في سوق عرض النفط وتكون بهذه الحالة دول الخليج موفقة بين تلبية الحاجة المحلية وتعويض النقص، وبالتأكيد هذا سينعكس على مخزونها الاستراتيجي من النفط الذي يعد ورقة رابحة تستطيع استخدامه في التأثير في سياستها الخارجية (محمد،2015: 532).

خامساً: في حال زرع الألغام أو استخدام زوارق سريعة وصواريخ وقذائف لإغراق السفن من قبل إيران، الأمر يستدعي التدخل الدولي لأن ذلك يضر بمصالح الدول الكبرى، وبالنتيجة سيكون تواجد الدول الكبرى وقواتها في المنطقة سيؤثر على القرارات السيادية لدول الخليج العربي لأن أمن الخليج سيكون بيد القوى الغربية التي ستؤمن الخليج ومرور شحنات النفط (الربيعي،2013: 44).

كما أن وجود الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة التي تكون راغبة في اللجوء إلى القوة عند فرض حظر نفط عربي في المستقبل إذ سيكون لذلك نتائج سلبية، حيث أن العمليات العسكرية ستعرض أمن الشحنات النفطية إلى الخطر، فضلاً عن الاعتبارات القانونية والسياسية الدولية، ومن الممكن أن يؤدي التدخل العسكري إلى توقف نقل النفط عبر الخليج العربي ومضيق هرمز، لذلك حقوق النفط العربية ستكون هدفاً للتدخل العسكري الغربي أكثر مما هي الحال مع حقول النفط الإيرانية، وإيران تعد أي تدخل عسكري أجنبي عدواني في الخليج بأنه ذريعة للحرب وستقوم بزرع المضيق بالألغام (هاشم،2011: 85).

سادساً: من المحتمل حدوث ما يسمى بحرب الناقلات: فالقيام بمضايقات تستهدف تجارة النفط مما يؤدي على رفع سعر النفط وإبقائه مرتفعاً لصالح إيران من دون ان تسبب هذه المضايقات إغلاق كلي للمضيق، إذ يكون الهدف من المضايقات الإيرانية رفع رسوم التأمين وغيرها من تكاليف النقل البحري وزيادة أسعار النفط لإلحاق الضرر بالغرب والتعويض عن

العائدات المفقودة بسبب الحظر الاقتصادي على إيران ووضع العالم أمام الأمر الواقع ويعمل على ارباك السوق العالمي من التخوف من غلق وعرقلة شحنات النفط عبر مضيق هرمز (محمد،2015: 535).

ومن خلال ما سبق يرى الباحث أن التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز لها آثارها السلبية في شتى النواحي السياسية والاقتصادية في منطقة الخليج العربي، خاصة في ظل التباين والخلافات بين الجانبين العربي والإيراني، وبناءً على ما بينهما من تباين فكري وسياسي.

كما يرى الباحث أن إيران استخدمت مضيق هرمز كورقة ضغط على الدول الكبرى في حال تعرضت لعقوبات اقتصادية أو هُددت بالحرب فإنها ستسعى إلى إغلاق المضيق أمام عبور جميع السفن والناقلات النفطية والبوارج الحربية، مستعرضة قوتها الدفاعية العسكرية بمناورات على مياهه تبرز من خلالها تطور سفنها وزوارقها الحربية وكفاءة أسطولها الحربي المجهز، وقدرتها على تلغيم أعماق المضيق ومنع البوارج الكبرى من التقدم نحو أراضيها، مما ينعكس ذلك سلباً على أمن الخليج العربي، من خلال تزايد الوجود العسكري الأمريكي والغربي في الخليج العربي، لأن تصرفات إيران تلك تعطي الولايات المتحدة والقوى الغربية ذرائع لإرسال مزيد من القوات الحربية العسكرية للخليج العربي بحجة الدفاع عن حرية الملاحة وضمان سلامة مضيق هرمز وتأمين الامدادات النفطية إلى الدول الصناعية.

المبحث الثاني
التصورات المستقبلية لمضيق هرمز والخليج العربي

انطلاقا من الواقع ومن المتغيرات الإقليمية والدولية يتصور امتداد أزمة مضيق هرمز بشكل خاص، وأزمة أمن الخليج العربي بشكل عام، واستمرار الوضع الراهن في المنطقة على ما هو، سواء من جهة النفوذ الأمريكي في المنطقة، أو لجهة الملف النووي الإيراني، أو الوضع الداخلي في إيران، أو العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي.

كما أن الخلافات بين بعض الدول العربية الخليجية ومن أبرز تلك الخلافات كانت بين العراق وبقية الدول العربية الخليجية الأخرى والذي بلغ قمته في حرب الخليج الثانية وما أعقبه من أحداث ما زالت آثارها قائمة حتى اليوم، فضلاً عن ذلك هناك خلافات بدرجة أقل من بين دول خليجية أخرى قد تؤثر في استقرار الخليج العربي والملاحة فيه، خاصة إذا ما أذكت فتيلها واستغلتها دول معادية لكل تقارب بين دول المنطقة وذلك لتحقيق مصالحها على حساب مصلحة المنطقة، لذلك فإن التوجه اليوم داخل المنطقة وبالذات دول مجلس التعاون في حل المشكلات بالطرق السلمية، وهو الطريق الأمثل لتجنيب المنطقة التهديدات (جاسم،2011: 211).

إضافة إلى ذلك فإنه يتوجب على دول الخليج العربي والعراق أن تجد حلاً بديلاً لصادراتها النفطية غير مضيق هرمز، حتى لا يكون أداة تهديدية بيد إيران والقوى الغربية، وأداة ضغط على الدول الخليجية العربية، ويكون ذلك من خلال إيجاد طرق وحلول بديلة عن مضيق هرمز، وهذا ما سيتم شرحه في هذا الفصل، إضافة إلى وضع سيناريوهات مستقبلية لأمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات والمعطيات الإقليمية، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: الطرق البديلة لمضيق هرمز

المطلب الثاني: السيناريوهات المستقبلية لأمن الخليج العربي في ظل التهديدات بإغلاق مضيق هرمز.

المطلب الأول
الطرق البديلة لمضيق هرمز

تبنت دول مجلس التعاون الخليجي المصدرة للنفط خطة طوارئ لتطبيقها في حالة إغلاق الملاحة أو عرقلتها بالمضيق، وهناك بدائل عدة تتبعها دول الخليج العربي وبما فيها العراق لحماية صادراتها النفطية من الخطر الإيراني، الذي يهدد الاقتصاد العالمي أجمع، وهذه البدائل والطرق هي على مستويين، الأول على مستوى دول منظمة الخليج العربية، والثاني على مستوى العراق، وسيتم شرحها على النحو الآتي:

الفرع الأول: البدائل المفتوحة في حالة إغلاق مضيق هرمز على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي

كانت المملكة العربية السعودية في مقدمة الدول الخليجية التي اهتمت بتوفير بدائل استراتيجية لنقل نفطها بعيداً عن مضيق هرمز، على الرغم من تعدد موانئها البحرية شرقاً وغرباً مقارنةً بالدول الخليجية الأخرى، وكانت البداية مع توجيه الملك عبد العزيز (مؤسس المملكة) بإنشاء خط التابلاين الذي يربط المنطقة الشرقية من المملكة بساحل البحر المتوسط في مدينة صيدا اللبنانية، مروراً بالأراضي السورية وذلك بطول (1664) كم وتكلفة قدرها (150) مليون دولار آنذاك، وانتهى العمل به فلياً عام 1950م، وظل يعمل حتى عام 1967م، عندما قامت إسرائيل باحتلال مرتفعات الجولان السورية(هاشم،2011: 88).

كما أنه وخلال الحرب العراقية–الإيرانية وتحديداً عام 1982 قامت المملكة بإنشاء خطي أنابيب شرق غرب اللذين يربطان المنطقة الشرقية بمدينة ينبع على ساحل البحر الأحمر بطول (1200) كلم وقد خصص أحدهما لنقل الزيت الخام والآخر لنقل الغاز المسال، وتمت توسعة هذين لخطين عام 1992 بعد حرب الكويت مع العراق لتبلغ الطاقة الاستيعابية لهما (4.5) مليون برميل يومياً، وتبلغ الطاقة التخزينية في مدينة ينبع ما يقارب (12.5) مليون برميل يومياً، فضلاً عن القدرة على تخزين وتصدير الغاز المسال (محمد،2015: 538).

وقد زادت أهمية الخطوط اليوم مع التهديدات الإيرانية بغلق المضيق، لكن هذه الخطوط تبقى بمفردها غير قادرة على الوفاء باحتياجات دول مجلس التعاون، ومعها العراق، في نقل صادراتها النفطية، وهو ما دفع هذه الدول للبحث عن بدائل جديدة لنقل هذه الصادرات النفطية، وجاءت الأفكار والمشروعات المستقبلية المقترحة، التي دخل بعضها حيز التنفيذ على النحو الاتي:

أولاً: البدائل الاستراتيجية عبر المملكة العربية السعودية:

وتتمثل هذه البدائل على النحو الآتي (هاشم،2011: 90–92):

1- الوصول إلى بحر العرب عبر الأراضي اليمنية من خلال مد أنابيب لنقل النفط من حقل الشيبة في الربع الخالي وغيره من الحقول إلى ساحل بحر العرب عبر الأراضي اليمينة، أو مد ذلك الخط عبر الأراضي العمُانية والإماراتية على أن تستفيد تلك الدول في المقابل من خط أنابيب شرق غرب السعودية الذي ينقل صادرات تلك الدول النفطية إلى ساحل البحر الأحمر.

2- قيام الخطوط الملاحية العالمية بتفريخ حمولاتها من السلع والمنتجات الواردة إلى الدول الخليجية في موانئ المملكة الممتدة على طول البحر الأحمر على أن يتم نقل البضائع براً

أو جواً إلى دول الخليج، فضلاً عن تزويد السفن بالوقود اللازم لإكمال رحلاتها إلى الشرق أو الغرب.

3- المنافذ البرية حيث عملت المملكة العربية السعودية بإعادة فتح منافذ عديدة بين الإمارات والمملكة والذي من شأنه أن يختصر المسافة والوقت في نقل النفط، كما حاولت المملكة العربية السعودي استخدام مخزونها الاستراتيجي النفطي في اليابان.

4- عملت المملكة على تفعيل خط أنابيب ينبع الذي يسير بموازاة البحر الأحمر كخط بديل عن المرور ب هرمز، ويمكن ان يتم عن طريقة نقل 290 ألف برميل نفط يومياً.

5- تفعيل خط انابيب العراق تركيا: الذي يربط بين شمال العراق وتركيا وصولاً إلى ميناء جيهان على البحر المتوسط ولكنه توقف بسبب إغلاق خط الانابيب الاستراتيجي بين شمال العراق وجنوبها.

ثانياً: البدائل الاستراتيجية عبر الإمارات العربية المتحدة:

فقد عملت الإمارات العربية بتفعيل خطوط عدة لمواجهة خطر إغلاق مضيق هرمز وأيضاً لغرض تصدير كميات كبيرة من نفطها بعيداً عن أي تهديد بإغلاق مضيق هرمز، وهي كالآتي:

1- خط أنابيب (حبشان الفجيرة) ويربط بين إمارتي أبو ظبي وميناء الفجيرة، بامتداد 370 كيلو متر، بطاقة إنتاجية قدرها من (1.5-1.8) مليون برميل من النفط يومياً أي بإمكانية نقل 70 من إنتاج الإمارات عن طريق هذا الخط، وتبلغ تكلفته نحو (3029) مليار دولار وتملكه شركة الاستثمارات النفطية الدولية، وجعل الموقع الاستراتيجي المهم لميناء الفجيرة على خليج عُمان والمطل على بحر العرب، من

الميناء أحد البدائل الاستراتيجية لدول الخليج لنقل صادراتها النفطية وغيرها من المواد (النعاس،2015: 77).

2- إنشاء خط انابيب بين امارتي الشارقة والفجيرة بطول 100 كم، يمكن من خلاله نقل النفط بالسفن من موانئ الدول المصدرة على إمارة الشارقة حيث يتم تفريغه ونقله عبر الأنابيب على ساحل إمارة الفجيرة على خليج عمان، ومن ثم تحميله مرة أخرى إلى جهته، أو شق قناة بين هاتين الإمارتين وإلى الشمال منهما حيث المسافة تكون أقصر إذا كانت التضاريس تسمح بذلك (محمد،2015: 540).

ثالثاً: البدائل الاستراتيجية عبر اليمن:

وتتركز البدائل الاستراتيجية لنقل الصادرات النفطية للدول الخليجية عبر اليمن من خلال مد خط أنابيب من حقول النفط السعودية على ميناء المكلا في محافظة حضرموت، ويمتد الأنبوب مسافة تتراوح بين (350) و(400) كيلو متر من داخل حقول النفط والغاز في منطق الربع الخالي جنوب السعودية، إلى الشاطئ الجنوبي لليمن في حضرموت، وهذا المشروع يعد ربط إقليمي خليجي داخلي ينتهي بمنافذ استراتيجية على سواحل الدول المطلة على خليج عمان وبحر العرب، وذلك من خلال طرق عدة وهي:

1- الطريق الأول بنقل النفط السعودي عبر ميناء الفجيرة الإماراتي المطل على خليج عمان.

2- الطريق الثاني: نقل النفط عبر خط السعودية مروراً بالإمارات وصولاً سواحل عُمان.

3- الطريق الثالث: نقل النفط عبر خط السعودية وصولاً إلى سواحل عُمان.

4- الخطر الربع: خط السعودية مروراً بالإمارات وصولاً إلى اليمن.

5- الخط الخامس: خط السعودية-اليمن.

6- الخط السادس: خط انابيب الكويت-السعودية- الإمارات- عمان، اليمن(Gulf Research center,2010: 5).

ثانياً: البدائل المفتوحة لتصدير النفط العراقي في حالة إغلاق مضيق هرمز

إن أكبر تداعيات إغلاق مضيق هرمز ستكون من حصة العراق وذلك لضعف خط نقل النفط عبر تركيا بسبب الوضع الأمين، بجانب أن تمويل مازنة الدولة واستدامة الحياة تعتمد على صادرات النفط، والخليج هو المنفذ الرئيسي لتصدير النفط العراقي، كما أن صادرات النفط العراقي تأتي أغلبها من خلال الحقوق الجنوبية (البصرة، العمارة، الناصرية) والتي تحتضن عدد من الحقول التي تعد من بين الحقول الكبرى في العالم (النعاس،2015: 258).

وبفعل الحروب التي خاضها العراق وحالة الحصار التي فرضت عليه، لم يتم تكوير وتوسيع حتى تجديد شبكة الخطوط للنفط، إذ يمتلك العراق شبكة خطوط أنابيب معظمها داخلية، فيما يوجد خط انابيب مزدوج للتصدير إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط، أحدهما يربط كركوك بميناء جيهان التركي، والثاني يمتد من كركوك إلى بانياس في سوريا إلى طرابلس في لبنان (رمضاني،2014: 16).

وأمام هذه الأخطار تتمثل البدائل الاستراتيجية للنقل عبر الأراضي العراقية في فتح منافذ جديدة لتصدير النفط عبر الأراضي التركية والسورية والأردنية واللبنانية، إلا أن هذه الخطوط تصطدم بالعديد من المعوقات منها الأوضاع غير المستقرة بين العراق ودول الخليج العربية من

ناحية، وبين العراق وتركيا من ناحية ثانية، وكذلك عدم استقرار الأوضاع في سوريا في ظل الثورة الشعبية التي تشهدها، من ناحي ثالثة، وهو ما يجعل البدائل العراقية غير ذات جدوى على الأقل في المرحلة الراهنة (النعاس،2015: 280).

المطلب الثاني
السيناريوهات المستقبلية لأمن الخليج

منذ نشأة النظام الإقليمي الخليجي أوائل السبعينات من القرن الماضي، شهدت المنطقة أربعة حروب دولية، وصدامات مسلحة محدودة وصراعات سياسية، وحروباً أهلية، ومحاولات لقلب نظام الحكم، وغير ذلك من المتغيرات التي أثرت على أمن الخليج العربي، إضافة إلى تأثر أمن الخليج العربي بالسياسات الدولية في المنطقة، وعلى رأسها سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وعلاقاتها مع إيران، حتى أن السبب الأساسي لتأسيس مجلس التعاون الخليجي هو مواجهة زيادة عوامل ومعدلات عدم الاستقرار في المنطقة، فأصبح النظام الإقليمي الخليجي عرضة لتهديدات متنوعة منها تهديدات داخلية النابعة من داخل النظام أهمها السياسة الإيرانية وبرنامجها النووي، وتهديدات خارجية آتية من بيئته الإقليمية والدولية، والتي على رأسها السياسة الأمريكية في المنطقة وعلاقاتها مع إيران وأثر تلك العلاقات على أمن الخليج العربي(الهياجنة،2015: 149).

وبالنظر إلى هذه المتغيرات يمكن تحديد تصور سيناريوهات مستقبلية لأمن الخليج العربي، وذلك على النحو التالي:

اولاً: سيناريو الأمن الذاتي (معالجة وتعزيز الجبهة الداخلية)

مثلت التطورات المحلية والإقليمية حزمة من الفرص لدول الخليج العربي في التعامل مع ملفات المنطقة وتعزيز علاقاتها بمحيطها وبالأخص مع العراق، ومن أبرز تلك التطورات عملية

انتقال السلطة في المملكة العربية السعودية عقب وفاة الملك عبد الله بن عبد العزيز انموذجاً للتحول الدبلوماسي دون إثارة عواصف إقليمية، ومهدت للانتقال الهادئ من جيل الأبناء إلى جيل الأحفاد دون اندلاع صراع داخلي كما كان تتوقعه مراكز الفكر الأمريكية.

فعلى الرغم من أن تأسيس مجلس التعاون الخليجي الذي يضم الدول الست "السعودية، الإمارات العربية، البحرين، قطر، عمان، الكويت" نتيجة العوامل والتحولات الإقليمية والدولية وذلك بهدف أن يشكل هذا المجلس آلية يفترض فيها الحفاظ وحماية أمن تلك الدول واستقرارها، إلا أن الأوضاع والتطورات الحالية تتطلب أن تضطلع دول الخليج العربي بدورها معتمدة على قواتها الذاتية في تحقيق الأمن، وذلك من خلال العمل على إنشاء منظومة دفاعية مشتركة فيما بينها (البستكي،2012: 205).

فالواقع الدولي والإقليمي وما يشهده من تطورات وبالأخص التقارب الأمريكي الإيراني، والسياسة الإقليمية الإيرانية التوسعية والطائفية، وبالأخص تدخلاتها الأخيرة في اليمن، تفرض على دول مجلس التعاون الخليجي تعزيز قدراتها الدفاعية والأمنية المشتركة، وتقوية الروابط فيما بينها، وعلاقاتها مع العراق، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تقوية ومعالجة الجبهة الداخلية لكل دولة من دول الخليج العربي، كحل قضايا الحريات العامة، والتمثيل السياسي، ومشكلات الشباب، والبطالة، والتنمية، لأن تلك الأمور تعتبر منافذ خطيرة للجماعات الطائفية عبر الدعوة إلى تغيير مؤسسات الحكم والتدخل الخارجي من بوابة حقوق الإنسان ودعم الديمقراطية، ولا شك في أن تبني مشروع إصلاح سياسي واجتماعي واقتصادي شامل سيسهم في معالجة المشاكل الداخلية، ويغلق أبواب التدخل الخارجي الضاغط باتجاه الفيدرالية واللامركزية وتمكين الأقليات (سويد،2014: 178).

وما يحقق هذا الخيار مجموعة من المتطلبات الأساسية التي تفرض على دول مجلس التعاون الخليجي القيام بها، والتي تتمثل بما يلي (لوتاه،2013: 85):

1. دعم العمل المشترك وحل المشاكل الخليجية العالقة، إذ أن الحالة التي يشهدها الخليج العربي من تنازعات أسهمت في إضعاف الجبهة الخليجية وفتح بوابة التدخل الأمريكي– الإيراني في الشأن الخليجي وتهديد الأمن المشترك لدول الخليج العربي.
2. المواجهة الإعلامية، يتعين على دول مجلس التعاون الخليجي صياغة خطاب قومي جامع لمواجهة الفكر التقسيمي الذي يهدف إلى تقسيم منطقة الخليج العربي، وتأجيج مشاعر الاحتقان الطائفي الذي تؤججه إيران، وتوجيه وسائل الإعلام الخليجية لبيان المخاطر الكامنة في المشروع الطائفي الإيراني.
3. المواجهة الدبلوماسية؛ والتي تكون من خلال تشكيل كتلة من الدول المناهضة للترتيبات التي تعمل كل من طهران وواشنطن على صياغتها في المنطقة، مستغلة دول الخليج العربي في ذلك التناقضات الدولية والصراعات العالمية متعددة الأطراف والاستفادة من تباين المواقف الروسية والصينية والأوروبية تجاه الدبلوماسية الأمريكية.
4. المواجهة الاقتصادية، على الرغم من الارتباط المصيري لاقتصاديات دول الخليج العربي بالاقتصاد الأمريكي واعتماد عملتها على الدولار، إلا أن السياسة الخارجية لا ترتكز على سيادية الاقتصاد، بل تكمن في القدرة على المناورة والالتفاف على التبعية في ظل العولمة، وخير مثال على ذلك هو نجاح إيران في التأسيس لمنظومة اقتصادية لتفادي العقوبات الأمريكية بتواطؤ صيني–هندي–روسي ودعم تركي يقوم على أساس المصالح المتبادلة.

إلا أن ما يؤخذ على هذا السيناريو المستقبلي (الأمن الذاتي) هو أن دول مجلس التعاون الخليجي دول قليلة السكان (باستثناء السعودية) وغير قادرة على بناء قوة عسكرية تؤمن الدفاع، وتحفظ الأمن في تلك المنطقة المزدحمة بالقوى الإقليمية والدولية، إضافة إلى قلة تعاون دول الخليج العربية في تحديد الأطر السياسية لاستخدام القوة العسكرية كقوات درع الجزيرة في تحديد أبعاد التعاون العسكري بين دول الخليج العربي، مما قد يترتب عليه نشوء فراغ أمني يسمح بتدخل خارجي في منطقة الخليج العربي وعدم رغبة دول الخليج العربي في التصادم العسكري مع إيران بالرغم من نبرة التعالي والغطرسة التي يتحدث بها الساسة الإيرانيون لدرجة تهديدهم الإمارات العربية المتحدة بالحرب إذا ما تحدثت عن حقها في الجزر الإماراتية الثلاث، أو حاولت استعادتها وتلميحاتهم الخطيرة نحو البحرين باعتبارها المحافظ الإيرانية رقم (14)، فضلاً عن سعي إيران الحثيث لتحقيق نزعاتها التوسعية والاستعمارية بإحياء الإمبراطورية الفارسية، وتهديد المملكة العربية السعودية بتشكيل مجلس إسلامي لإدارة شؤون الحج مما يشكل تدخلاً سافراً في شؤونها(السهلي،2015: 88).

ويرى الباحث أنه لسد هذه الثغرة لا بد من البحث من خلال توسيع مفهوم الأمن الذاتي ليشمل دولاً عربية أخرى، وهذا ما حاولت بالفعل دول الخليج العربي ترجمته على أرض الواقع من خلال تعزيز علاقاتها مع العراق والانفتاح الاقتصادي والسياسي على العراق والذي يوفر عمقاً جغرافياً وبشرياً لدول مجلس التعاون الخليجي.

ثانياً: سيناريو الأمن القومي العربي

يعد خيار الأمن القومي العربي الخيار الثاني المستقبلي لتحقيقه من خلال التقارب الخليجي مع العراق بوجه خاص ومع باقي الدول العربية بوجه عام، خاصة في ظل الأوضاع الأمنية والاقتصادية التي يشهدها الإقليم، والذي يضع منطقة الخليج العربي في حضن أمة عربية لها من القدرات والإمكانات البشرية، والاقتصادية والعسكرية ما يؤهلها لحفظ ذلك الأمن وحمايته من التدخلات الأجنبية، وفق معاهدة الدفاع العربي المشترك التي عقدت بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية (محمود،2014: 78).

فالتطورات المُتسارعة في منطقة الشرق الأوسط، بعد أحداث الربيع العربي وما تمر به المنطقة من صراعات، ونظراً لزيادة التوتر بين إيران والسعودية عقب قطع العلاقات بين البلدين، وحالة التشكل التي تمر بها المنطقة في الفترة الأخيرة خاصة مع التدخل الروسي بقوة في الأوضاع في سوريا، والاتفاق النووي الإيراني الغربي، والذي يعطي قوة إقليمية لإيران، واعتراف دولي لسياستها ونفوذها في المنطقة، وبالأخص نفوذها في الدول العربية (العراق، سوريا، لبنان)، لذلك لا بد على دول الخليج العربي من اتخاذ خطوات جادة بعمل تحالفات سياسية واقتصادية وعسكرية عربية، لمواجهة الأزمات والأوضاع الراهنة (لوتاه،2015: 58).

ويعد خيار الأمن القومي العربي من أفضل الخيارات التي تتيح لدول مجلس التعاون الخليجي الإمكانية في مواجهة التهديدات الخارجية، وانعكاسات التقارب الأمريكي– الإيراني، خاصة وأن نشأة النظام العربي تختلف عن نشأة غيره من النظم الإقليمية والعالمية، فالنظام العربي لم ينشأ لأن الدول العربية السبع المستقلة (العراق، مصر، السعودية، الأردن، سوريا، اليمن، لبنان) قررت إنشاء جامعة الدول العربية، بل نشأ النظام العربي نتيجة تفاعل عديد من العوامل السياسية والاجتماعية

والثقافية والدينية وتأثيرات دولية، فالشعوب التي تشكل قاعدة النظام العربي عاشت بصفة دائمة على أرضها لمئات السنين تتحدث اللغة نفسها وتدين غالبيتها بالعقيدة نفسها، وفي أغلب الأحيان تخضع لنظام الحكم نفسه، وبالتالي فإن اختلاط الشعوب وتفاعلها وتوحدها سبق قرار الدول السبع بأن تتفاعل في شكل منظمة إقليمية (الخرابشة،2010: 5).

ويمكن تحقيق هذا الخيار المستقبلي من خلال إحياء و تطبيق معاهدة الدفاع العربي المشترك، التي ظهرت نتيجة الظروف الصعبة التي عاشها النظام العربي في تلك الفترة، خاصة بعد ضياع فلسطين عام 1948م، والتي كان لضياعها الأثر الأكبر في محاولة تجاوز المحنه من قبل الدول العربية فتنادت للاجتماع في القاهرة، وقررت إصدار ميثاق سمته (ميثاق الضمان الجماعي العربي) عقدت بموجبه معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي في 17 يونيو عام 1950م، حيث كان نموذج حلف شمال الأطلنطي هو النموذج الذي اتخذته المعاهدة ونقلت المادة الثانية نقلاً أمنياً من دستور المنظمة المذكورة (هياجنة،2015: 102).

كما يمكن تحقيق هذا الخيار من خلال العمل الاقتصادي العربي المشترك والذي أشار له ميثاق العمل الاقتصادي العربي المشترك والذي تم المصادقة عليه في مؤتمر القمة العربية الحادي عشر المنعقد في عمان بتاريخ 25 نوفمبر عام 1980م، وجاء في ديباجة ميثاق العمل الاقتصادي القومي أن الالتزام بهذا الميثاق ضرورة حتمية لتعزيز القدرة العربية الذاتية وينقسم الميثاق إلى أجزاء ثلاثة، الجزء الأول في العلاقات العربية وإبعاد العمل الاقتصادي العربي عن الخلافات العربية ـ العربية، والجزء الثاني في العلاقات الدولية ووضع المصالح الاقتصادية في خدمة القضايا العربية، والجزء الثالث في مجابهة التحدي الصهيوني بتدعيم القدرة الذاتية العربية قطرياً وقومياً والالتزام بمبادئ المقاطعة وصمود الشعب الفلسطيني (Simon Henderson,2016).

لذلك لا يقل أهمية تحقيق الأمن الاقتصادي العربي عن أي خيار في تحقيق هذا الخيار، وذلك لأن استراتيجية العمل الاقتصادي العربي تنطلق في مواجهة سلبيات الواقع العربي المتمثلة في التجزئة، والتخلف الاقتصادي والاجتماعي، والهيمنة الاستعمارية والتدخلات الإقليمية والدولية، والغزو الفكري الذي يستهدف الشخصية والحضارة العربية لذلك نجد أن هذه الاستراتيجية مهمة لأنها تنطلق من ثوابت هي تحرير الإنسان العربي، الأمن القومي (عسكري ، غذائي ، تقني) ، التصدي للتدخلات والأطماع الخارجية، وتقليص الفجوة التنموية بين الأقطار العربية، وتحقيق التكامل الاقتصادي بهدف تحقيق الوحدة العربية(الخرابشة،2014: 245).

كما أن معوقات تحقيق هذا السيناريو أضعف التنسيق المتكامل بين دول الخليج العربي عبر مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية للاتفاق على حد أدنى من السياسات التي تحقق احتواء إيران دون التصادم مع المتغيرات الدولية والإقليمية، إضافة إلى غياب منهج عمل خليجي عربي مشترك لوضع أولويات القضايا العربية محل الاهتمام وتعزيز الحوار بين الدول العربية لدعم الثقة والتعاون بينها ضماناً لتنسيق الصف العربي وسعياً نحو تنظيم استراتيجية قومية شاملة للمحافظة على المصالح العربية مشتركة (Michael Knights,2017: 99).

ويرى الباحث أنه على الرغم من أن اتفاقية الدفاع المشترك اعتبرت أن كل اعتداء مسلح على أية دولة أو أكثر منها أو على قواتها هو اعتداء عليها جميعاً، ولذلك عملاً بحق الدفاع الشرعي والفردي والجماعي عن كيانها، إذ تلتزم الدول الموقعة على أن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها وأن تتخذ على الفور، منفردة أو مجتمعة جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء وإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما، ولكن على الرغم من أن هذه الاتفاقية تعتبر بمثابة فرصة لو تستغل لتحقق خيار الأمن القومي العربي،

نظراً لما تتمتع به الدول العربية من مقومات اقتصادية وبشرية وموقع جغرافي متكامل وكبير، إلا أن هذا الخيار يعدّ جذاباً على المستوى النظري، ولكن يعيبه على المستوى العملي أنه لم يطبق أي بند من تلك المعاهدة منذ توقيعها وحتى الآن، بل أن بعض الدول العربية قد تقاعست عن تطبيقها، فهذا الخيار يفتقر إلى الأسس السياسية لبنائه وتحقيقه على الرغم من أنه يشكل نوعاً من الأمل المنشود الذي تأمل كل الشعوب العربية تحقيقه في المستقبل.

وقد تبين أن الموقف العربي تجاه الأمريكان ضرورة الوقف إلى جوار كل من يعادي الولايات المتحدة الأمريكية لمحاولاتها الدائمة لإذلال الدول العربية وعدم وقوفها تجاه قضاياها واستغلالها لثرواتها ودعمها الكامل لإسرائيل ، تجاه الثاني الفراغ السياسي في الدول العربية فإنه يجب توجيه ضربة عسكرية لإيران من الولايات المتحدة أن تكون هذه الضربة قاسمة للقوات الإيرانية ، اتجاه الثالث الاجماع العربي على رفض التهديد الإيراني بإغلاق مضيق هرمز وهو ما عبرت عنه العراق في جامعة الدول العربية ، ولهذا تعمل الدول الخليجية على توحيد سياساتها وأنظمتها فيما بينها لتوحيد كلمتها من خلال من خلال دخولها في اتحاد خليجي لمنع السيطرة الإيرانية على المنطقة العربية (الأقرع ،253:2016)

الفرع الثالث: سيناريو الأمن الإقليمي للخليج العربي

تعرف الإقليمية بأنها وسيلة من وسائل التعاون الدولي المنظم قوامه الوحدة الإقليمية لجماعة الدول الداخلة فيه، وهي غالباً ما تعرض بديلاً عن العالمية الشاملة التي تعرّف بأنها " وسيلة ومن وسائل التعاون الدولي المنظم قوامه ووحدة المشكلة الإنسانية لجماعة الدول الداخلة فيه، ويطلق اصطلاح النظام الإقليمي الخليجي على مجموعة الدول المطلة على سواحل الخليج وهي إيران والعراق والسعودية والكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وعُمان، وقد شاع استخدام

هذا المصطلح في الأوساط العالمية، وفي الفترة التي تلت الانسحاب البريطاني من الخليج بكل ما شهدته من أحداث وتطورات ذات خصوصية شديدة الأهمية(الموسوعة العربية: : www.arab-ency.com).

لذا يعدّ السيناريو الثالث لتحقيق أمن الخليج العربي هو تحقيق الأمن الإقليمي للخليج العربي، أي قيام تحالف بين الدول المطلة على الخليج العربي، بين دول مجلس التعاون الخليجي وكل من إيران والعراق، أي أن يكون أمن الخليج العربي مسؤولية دول الخليج ذاتها واستبعاد كل الدول الأجنبية الأخرى عربية كانت ام غير عربية، خاصة وأن النظام الإقليمي الخليجي اكتسب صفته كنظام لتوفر العديد من المقومات الأساسية فيه، والتي تجعل من هذا الخيار ذو أهمية ناجعة، وتتلخص هذه المقومات الأساسية بما يلي (ادريس،2011: 205):

أولاً: وجود أكثر من ثلاثة أعضاء في النظام إذ يتكون النظام الإقليمي الخليجي من ثمانية أعضاء تربطهم منطقة جغرافية واحدة وهي منطقة الخليج العربي، ويربط بين أعضاء النظام جوار جغرافي يمتد من إيران إلى العراق فالسعودية والكويت والامارات وسلطنة عمان وقطر والبحرين.

ثانياً: توافر شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية بين الدول الأعضاء في النظام، حيث أصبح هذا النظام مختلفاً أو مميزاً في تفاعلاته عن النظام الإقليمي العربي، إذ لم تعد تفاعلات النظام الخليجي وتطورات الأحداث داخله مجرد انعكاسات للأحداث الإقليمية العربية فقط.

لكن يتطلب نجاح هذا الطرح تسوية النزاعات القائمة بين دول النظام الإقليمي الخليجي كافة، سواء أكانت نزاعات حدودية كمشكلة الحدود بين العراق والكويت، والمشكلة القائمة بين الإمارات المتحدة العربية وإيران حول الجزر الثلاث (طنب الكبرى، طنب الصغرى، أبو موسى)، إضافة إلى إيجاد تسوية تاريخية حول تسمية الخليج بالخليج العربي أو الخليج الفارسي، كما يشكل

عائقاً أمام تحقيق هذا الخيار التحفظات على عضوية إيران والعراق في هذا النظام من قبل دول مجلس التعاون الخليجي، فأدى ذلك إلى انخفاض التجانس بين كل من إيران والعراق مع دول الخليج العربي الست (لوتاه،2015: 128).

لكن إذا تحقق هذا الخيار يكون أمن الخليج بشكل عام مسؤولية عربية إيرانية مشتركة، لكن على الرغم من أن تلك النزاعات والمعوقات والخلافات تعتبر من الشوائب التي تصيب هذا الخيار وتؤجل تنفيذه ولكنها تبقيه الخيار الأقوى، لأنه يضعف التدخلات الدولية في المنطقة، خاصة في ظل الظروف الأخيرة التي تشهدها المنطقة، والتي تشهد تصارع قوى إقليمي ودولي على المنطقة، وخير شاهد على ذلك التدخل الروسي الأخير في سوريا وهذا يمثل تدخلاً دولياً في شؤون المنطقة، إضافةً إلى التدخلات الأخرى بشأن قضايا المنطقة (هياجنة،2015: 159).

يرى الباحث أن كل تلك الأحداث تشكل بمجملها تهديدات تؤثر على أمن الخليج العربي ودوله بمجملها، لذلك لا بد من أن تكون هناك رؤية استراتيجية وأساليب متكافئة لمجابهة خطر المشروع النووي الإيراني والسياسة الإيرانية في المنطقة من قبل دول الخليج مجتمعة، والانتقال بدول الخليج العربي من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد، لأن ذلك يحشد قدرات دول الخليج العربي ويمكنها من مجابهة أي خطر يحدق بها أو بأمنها، بالإضافة إلى أنه يجب على دول الخليج العربي الاستفادة من الثقل الاقتصادي والسياسي في التأثير على صناعة القرارات الدولية في المنطقة، وكذلك التأثير على توجهات إيران ونزعاتها التوسعية، ولا يكون ذلك إلا من خلال تحرك دول الخليج العربي في عدة محاور، والتركيز في المحافل الدولية على جعل منطقة الخليج العربي خالية من أسلحة الدمار الشامل، مما يمكن دول الخليج العربي من إزالة أي تهديد خارجي أو داخلي على أمن الخليج العربي، لأن أمنها الداخلي مرتبط بأمنها الإقليمي الخليجي.

الفصل الخامس
الخاتمة والنتائج والتوصيات

أولاً: الخاتمة

وفي خاتمة هذه الدراسة التي تم من خلالها تناول الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز وأثره على أمن الخليج في ضوء التهديدات الإيرانية بإغلاقه كونه المنفذ الاستراتيجي الذي تعبر منه الصادرات النفطية الخليجية إلى دول العالم، وقد تم شرح أهمية مضيق هرمز الاستراتيجية من الناحية السياسية والاقتصادية، وأهمية أمن الخليج العربي، وفي النهاية تم توضيح آثار إغلاق مضيق هرمز على أمن الخليج العربي، مع وضع تصورات مستقبلية لأمن الخليج العربي، وبناءً على ذلك توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي يمكن بيان أهمها على النحو الآتي:

ثانياً: النتائج

1- تبين أن مضيق هرمز له أهمية على مستوى العالم من الناحية الجيوسياسية والاستراتيجية والاقتصادية، فهو يعتبر من أهم الممرات المائية التي تعبره ناقلات النفط الخليجي إلى معظم دول العالم.

2- يعتبر مضيق هرمز الشريان الحيوي الذي يمد العالم بالطاقة ويعود بالازدهار والثراء على كل الدول المطلة عليه والتي لها منافذ عليه كدول الخليج العربي والمشرفة على أكبر مساحة من مضيقه كالجمهورية الإيرانية.

3- تستخدم إيران مضيق هرمز كورقة ضغط على الدول الكبرى في حال تعرضت لعقوبات اقتصادية أو هُددت بالحرب فغنها ستسعى جاهدة لإغلاق المضيق امام عبور جميع السفن والناقلات النفطية والبوارج الحربية.

4- يستبعد حالياً إغلاق مضيق هرمز لأن غلق مضيق هرمز يعد سيفاً ذي حدين بالنسبة لإيران وأن أيران ستكون اول من يدفع ثمن هذا الإجراء، لذا فأن لن تقدم إطلاقاً على ذلك.

5- ان الاحتمال الأكثر حدوثاً من إغلاق المضيق يكمن في حدوث تباطؤ في حركة الشحن عبر المضيق واستخدام إيران مسوغات قانونية لعرقلة مرور بعض الناقلات عبر المضيق أو افتعال ازدحام حركة مرور الناقلات نتيجة لذلك أو من خلال التهديد المباشر.

6- لا توجد استراتيجية سياسية أمنية عراقية واضحة لدى الحكومة العراقية لاعتماد سياسات بديلة كون ذلك من شأنه أن يعصف بأوضاع العراق أكثر من أي دولة أخرى لأسباب سياسية واقتصادية في ظل الظروف التي يمر بها.

7- ان التحالفات التي تقوم بها دول الخليج مع القوة الخارجية التي غالباً ما تصب في مصالح هذه القوى المتمثلة بالولايات المتحدة والدول الغربية التي أقامت منشأتها وقواعدها العسكري في منطقة الخليج العربي من أجل التحكم بالمنطقة والسيطرة على منابع النفط وصادراته.

8- إن الوجود العسكري الأمريكي في الخليج يمثل بؤرة التصادم بين إيران ودول الخليج العربية إ ترى إيران أن دول الخليج العربي هي التي فتحت الباب أمام التواجد الغربي الأمريكي في المنطقة، وأن هذا الوجود يشكل خطراً على أمن الخليج الذي هو من مسؤولية دول الخليج نفسها من اجل الحفاظ على أمن المنطقة.

9- تفرض التهديدات الإيرانية المتتالية بإغلاق مضيق هرمز هاجساً يؤرق دول الخليج العربية، لأنها ترى في هذه التهديدات عرقة لعجلة الاقتصاد الخليجي.

ثالثاً: التوصيات

1- ينبغي على دول المنطقة العربية المستفيدة من المضيق التوسع في الاعتماد على تهيئة موانئها على سواحل خليج عمان والبحر العربي والبحر الحمر لاستعماله كبديل في حال تم إغلاق مضيق هرمز من قبل إيران.

2- العمل على تعزيز الجبهة الداخلية لدول الخليج العربي من خلال تحقيق التنمية الاجتماعية، وتحقيق العدالة بما يكفل مواجهة ورد أي اختراق أو تدخل خارجي في شؤون دول الخليج العربي.

3- العمل على صياغة خطاب قومي جامع لدول مجلس التعاون الخليجي لمواجهة الفكر التقسيمي وتأجيج مشاعر الاحتقان الطائفي الذي تؤججه إيران، وتوجيه وسائل الإعلام الخليجية لبيان المخاطر الكامنة من المشروع الطائفي الإيراني.

4- دعم العمل المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي، والابتعاد عن التورط في دوامة الاستقطاب الإقليمي التي أسهمت في إضعاف الجبهة الخليجية، وفتح بوابة التدخل الأمريكي–الإيراني في الشأن الخليجي وتهديد الأمن المشترك لدول الخليج العربي.

5- السعي لبناء وإنشاء منظومة دفاعية أمنية عن طريق زيادة التعاون العسكري بين دول الخليج العربي، خاصة في ظل توافر القدرات المالية لزيادة التسلح، وتطوير المنظومة الدفاعية، بشكل يحقق الأمن المشترك لدول الخليج العربي.

قائمة المراجع والمصادر

اولاً: المعاجم

- معجم لسان العرب
- معجم اللغة العربية المعاصر

ثانيا: المصادر

- ابن منظور، لسان العرب، ج ١، دار صادر، بيروت– لبنان، 1956.
- اتفاقية جنيف عام 1982

ثالثاً: الكتب

- احمد، لبيد إبراهيم، و. ناجي، عبد الجبار، العمق التاريخي العربي لجزر الساحل الشرقي للخليج العربي، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٩١.
- اسماعيل، محمد صادق، مجلس التعاون الخليجي في الميزان، دار العلوم للنشر والتوزيع، ط1، ٢٠١٠م
- البستكي، نصرة عبد الله(2003)، أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- جابر، خالد محسن، السياسة الأمريكية تجاه العراق وانعكاساتها الإقليمية والدولية بعد نيسان ٢٠٠٣، دار العربية للعلوم ناشرون، بيروت – لبنان، ٢٠١٣.
- حسام الدين، الجغرافيا السياسية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة – مصر، ٢٠٠٨.

- الحلي، أحمد كمال الدين، 3500 عام من عمر إيران، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٧٩.

- حيدر عبد الرضا مملكة هرمز في ظل الاحتلال البرتغالي، دار ومكتبة عدنان للنشر، بغداد، ٢٠١٩.

- خلف, عبد الرزاق، النزاع الإماراتي الإيراني حول الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، الموصل، ٢٠٠٩.

- الخيري، نوار محمد ربيع، مبادئ الجيبوليتيك، دار ومكتبة عدنان، بغداد، 2014.

- الراوي، جابر إبراهيم، القانون الدولي للبحار وفقا لاتفاقية قانون البحار العام ١٩٨٢ مع دراسة عن الخليج العربي، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨٩.

- رمضاني، روح الله(1984) المضايق الدولية في العالم الخليج العربي ومضيق هرمز، ترجمة الصاحب الشيخ، مركز دراسات الخليج العربي، البصرة.

- السامرائي، نزار، المشروع الإيراني إقليمياً ودولياً، بغداد، دار دجلة للنشر والتوزيع، 2016.

- سعدون، سالم، جزر الخليج العربي دراسة في الجغرافية الإقليمية، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨١.

- السعيري، بهاء عدنان، الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية،2013.

- السماك، محمد أزهر، الجغرافيا السياسية أسس وتطبيقات، دار الكتاب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٨.

- سويد، ياسين، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج: واقع وخيارات ودعوة إلى أمن عربي وإسلامي في الخليج، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2014.

- الطائي، عبد الله شاكر، النظرية العامة للمضايق، مطبعة الاستقلال الكبرى، القاهرة– مصر، 1974م.

- طويرش، عبيد، الصراع حول مضيق هرمز، دراسة السياسات القوى العظمى تجاه مضيق ومواقف دول مجلس التعاون الخليجي من الصراع، منشورات اتحاد كتاب وأدباء الإمارات، الشارقة – الإمارات، ١٩٩٠.

- عبد الكريم، عبد الامير،الاهمية السياسية والقانونية والاقتصادية للخليج العربي ومضيق هرمز،مركز الدراسات الخليج العربي 1980

- العطية، عصام، القانون الدولي العام، دار السنهوري للطباعة والنشر، بيروت، 2015.

- فهمي، عبد القادر، المدخل إلى دراسة الاستراتيجية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٩.

- فهمي، عبد القادر، النظريات الكلية والجزئية في العلاقات الدولية ، دار الشروق ، عمان ،2010

- الفيل، محمد رشيد(1988) الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي، ذات السلاسل، الكويت.

- لوتـاه، مـريم سـلطان، أمـن الخلـيج: التحـديات الراهنـة والسـيناريوهات المسـتقبلية، أبـو ظبي، مركز الإمارات للدراسات السياسية والاستراتيجية، 20013.
- لونج، ديفيد(2001) أمن الخليج العربي في القرن الحادي والعشرين، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.
- ليـدل هـارت، الاسـتراتيجية تاريخهـا فـي العـالم، ترجمـة: الهيـثم الأيـوبي، دار الطليعة، بيروت – لبنان، 1967.
- محمـود، خالـد جميـل، امـن الخلـيج العربـي: الواقـع وآفـاق المسـتقبل، عمـان، دار المنهل للتوزيع والنشر، 2014
- ناصـر، ناصـر علـي (2013)، مضـيق هرمـز والصـراع الامريكـي الايرانـي، دار الفارابي، بيروت، لبنان.
- النفيسـي، عبـد الله فهـد وآخـرون، المشـروع الإيرانـي فـي المنطقـة العربيـة والإسـلامية، بيروت: مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، دار عمار للنشر والتوزيع.
- هاشـم، نـوار جليـل(2011)، الممـرات المائيـة وأمـن الطاقـة العالميـة، دراسـة فـي الجغرافيا السياسية، دار الكتب العلمية، بغداد، ط1.
- هويدي، أمين(1998) أزمة الأمن القومي العربي، لمن تدق الأجراس، ط1، القاهرة: دار الشروق.
- منتظران، جاويد(2018) دراسة الوضع القانوني لإغلاق مضيق هرمز من إيران بموجب القانون الدولي ، دار البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد.

رابعاً: الرسائل الجامعية

- السلامي، ياسر بن عبيد، الوضع القانوني لمضيق هرمز في ضوء قواعد القانون الدولي الجديد للبحار، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون- الجامعة الأردنية، ١٩٩٠.
- السهلي، عبد الله حمود، عبد الله حمود، رؤية استراتيجية خليجية لمجابهة المشروع النووي الإيراني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأمير نايف للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2015.
- العذاري، تغريد رامز، مضيق هرمز دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات –جامعة الكوفة، ٢٠٠٩.
- مسلم، عبد الكريم، الأهمية الاستراتيجية لخط الملاحة في المضايق العربية هرمز – باب المندب – جبل طارق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب- جامعة بغداد، ١٩٨٣.
- مهنا، فخري رشيد، النظام القانوني للملاحة في المضايق الدولية وتطبيقه على مضيق هرمز، اطروحة دكتوراه ،جامعة بغداد ، 1978.
- هاشم، تغريد رامز، مضيق هرمز دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات – جامعة الكوفة، ٢٠٠٩.
- طهماز، زمن كريم ، الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز في الادراك الإيراني ، رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية ،2017.

خامساً: الأبحاث والمجلات

- إبراهيم، عمرو محمد وآمال محمود عبد المجيد، البرنامج النووي الإيراني والصراع على الشرق الأوسط، العراق، المركز العربي للدراسات الاقتصادية والسياسية الاستراتيجية، 2011.
- إدريس، محمد السعيد، تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية، الاسكندرية، مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية، 2011.
- الأقرع ، عبد القادر محمود(2016) التهديد الإيراني بإغلاق مضيق هرمز ومدى شرعيتة في ضوء أحكام القانون الدولي ،المجلة المصرية للقانون الدولي ، المجلد 72.
- أيوب، مدحت(2010)، البعد الاقتصادي في العلاقات الخليجية – العربية، مجلة شؤون خليجية، القاهرة، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، العدد61.
- جاسم، حسين موسى، مضيق هرمز واستراتيجية الأمن القومي العربي، مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية، المجلد 6، العدد1، 2010.
- الجنابي، صلاح حميد وآخرون، جغرافية العراق الإقليمية، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، بغداد، 2010.
- حاد غالب، سعدي علي، النقل البحري في الخليج العربي الواقع والاتجاه دراسة في جغرافية النقل، مجلة الجمعية الجغرافية، جامعة الموصل، المجلد (14)، 1984.

- حسين وحيد عزيز، الموقع الجغرافي لمضيق هرمز وأثره في رسم السياسات الدولية، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العدد (٨٨)، 2015م.
- الخرابشة، أحمد فليح، النظام السياسي بين القومية والقطرية، أطروحة دكتوراه، عمان، الجامعة الأردنية، 2010.
- الربيعي، رندا طلال، التهديدات الإيرانية لإغلاق مضيق هرمز وأثرها على إمدادات النفط العراقي، مجلة العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد 21، 2013.
- رمضاني، رائد مبارك، الخليج العربي ومضيق هرمز، منشورات مركز دراسات الخليج، السلسلة الخاصة، جامعة البصرة، 2014.
- الزبيدي، علي طارق(2018)، دور التعاون الدولي في إدارة الأزمات الأمنية والاقتصادية في العراق 2014–2018، مؤتمر الإدارة العراقية في مواجهة الإرهاب والتطرف، مؤتمر الجامعة العراقية كلية الإدارة والاقتصاد الثالث، بحث منشور في مجلة دنانير، بغداد.
- زكي، شذى، انعكاس تطورات المحيط الهندي على الأمن القومي العربي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد (44)، ٢٠١٣.
- الزيدي، مفيد(2016)، العلاقات بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي بعد العام 2014، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد 16.
- العذارى، تغريد رامز هاشم، مضيق هرمز: البدائل المتاحة في حال اقفاله: دراسة جيوبولتيكية، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العدد 12، 2015.

- عمران، عبد المعطي أحمد(1998)، الأهمية السياسية للموقع الجغرافي مع التطبيق على المملكة العربية السعودية، مجلة الدبلوماسي، الرياض، العدد5.
- فياض، حسين عبد(2012) أمريكا والخليج العربي في ضوء معطيات القرن العشرين، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد (22).
- مجيد، إياد عبد الكريم(2012)، العلاقات الأردنية–العربية 1990–2009 وآفاقها المستقبلية، المجلة السياسية الدولية، مجلد 12.
- محمد، سلمى عدنان، مضيق هرمز: الوضع الجيوبولتيكي والصراعات الإقليمية: دراسة سياسية، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، مجلة الخليج العربي، المجلد 37، العدد 3–4، 2012.
- محمد، فيان أحمد، الممرات المائية وامن الطاقة العالمي: مضيق هرمز أنموذجاً، مجلة الآداب، العدد 108، المجلد 4، 2015.
- محمد، فيان أحمد، الممرات المائية وأمن الطاقة العالي، مضيق هرمز نموذجا، مجلة الآداب، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، العدد (١٠٨)، ٢٠١٩.
- منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوبك)، تقرير الامين العام السنوي، 2018.
- الموسوعة العربية(2009)، متوفر على الرابط الإلكتروني التالي: www.arab-ency.com
- النعاس، جمال سالم عبد الكريم، لأبعاد الجيو استراتيجية لإغلاق مضيق هرمز: دراسة في الجغرافيا السياسية، مجلة جامعة عمر المختار، ليبيا، 2015.

- هاشم، نوار جليل، الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العدد (٢٠)، ٢٠١١.
- الهياجنة، عدنان(2015)، الاستراتيجية الأمريكية تجاه تحديات الأمن الإقليمي لدول الخليج العربي: بين الثابت والمتغير، مجلة دراسات، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، 2015.

- **سادساً: المواقع الالكترونية**

- http://www.gec-sg.org/index.php?action=GCC-Statistics
- الجوراني، عدنان فرحان(2018) الآثار الاقتصادية لغلق مضيق هرمز على الاقتصادات الخليجية عموماً وعلى الاقتصاد العراقي خصوصاً، بحث منشور، شبكة المعلومات الدولية (الأنترنيت)، وعلى الرابط asp.m/org.ahewar:
- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مؤشرات اقتصادية لعام 2006، موقع المجلس على شبكة الإنترنت.
- المصدر: اخذت هذه الاحصائيات من بيانات منشورة على موقع مجلس التعاون الخليجي: متوفرة على الموقع الالكتروني: https://fanack.com.ar .

سابعاً: المراجع الأجنبية

- Gulf Research center, Energy Security, security & Terrorism, Research Bulletin Issue ,No.6, August 2010. P.5.
- Markus ,kaim, Great Powers and Regional Orders: the United state and Persian Gulf, England: ashgate publishing L IMITED, P14,2008
- Michael Knights,, What Did the Gulf Coalition War Achieve in Yemen?, The Washington Institute, Improving the Quality of U.S Middle East Policy,2015.
- Simon Henderson,2016,How to End Saudi Arabia War of Paranoia, Policy Analysis, The Washington Institute, Improving the Quality of U.S Middle East Policy.